وزارة التعلـــــيم الـــــــعالي والبحث الـــــعلمي

المدرســـــة العليا للـــــــــتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية

تخصص:مالية المؤسسة

الموضوع:

التنويع الاقتصادي في الجزائر بين الخيارات والبدائل المتاحة - دراسة قياسية -

من إعداد الطالبة:

بوعنينبة لبنى

تحت إشراف الأستاذ:

أ. صبوعة عبد العزيز

2017/2016

شكر وتقدير

بعد الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى على نعمته وفضله،

أتقدم بأسمى آيات الشكر وأعظم التقدير إلى الأستاذ المشرف "صبوعة عبد العزيز" الذي تكرم عليا بالإشراف على هذه المذكرة أولا، وحسن المتابعة والتوجيه ثانيا،

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الموقرين أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث.

أتقدم بالشكر والثناء إلى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا، إلى الأساتذة الكرام الذين كانوا لي خير منير في مشواري الدراسي.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن اشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة مشجعة على إتمام هذا العمل راجيا من الله أن يجازيهم عني خير الجزاء.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا،

أما بعد اهدي هذا العمل المتواضع

إلى الذي جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى الذي تعب كثيرا من اجل راحتي إلى ذلك الرجل الكريم "أبي الغالي"

إلى التي احترقت لكي تنير دربي، التي جاعت لأشبع، وسهرت لأنام، وتعبت لارتاح، وبكت لأضحك، إلى التي غمرتني بفيض حنانها، وسقتني من نبع رقتها وصدقها، إلى التي ربتني صغيرة ونصحتني كبيرة، إلى التي الجنة تحت أقدامها، قرة عيني وفؤادي، "أمي الحبيبة"، إلى جدتي حبيبتي الغالية زبيدة،

إلى الروح التي سكنت قلبي، إلى شمعة متقدة تنير ظلمتي، إلى من بوجوده اكتسب القوة،

زوجي عدنان،

إلى من هم أقرب إلي من روحي، إلى من شاركوني حضن الأم، إلى من اظهروا لي ما هو أجمل من الحياة،

إخوتي يوسف، إسلام وكتكوتي شهاب، أخواتي شيماء السكرة وإيناس العسولة،

إلى أصدقاء دربي اللذين منهم استمد عزتي وإصراري،

إلى من شاركوني حزني وفرحي، إلى من سأفتقدهم

"رتيبة، ياسمينة، سمية، إيمان، شهيناز، ياسمين، سارة، إكرام، رندة، مروى، صبرينة"،

إلى بهجة حياتي شمس الدين،

إلى أعمامي وعماتي، إلى خالي وخالاتي، إلى كل العائلة الكريمة كل منهم باسمه،

إلى كل زملاء الدراسة والى كل من نسي أن يذكرهم قلمي.

حبيبتكم لبنى

الفهرس العام

العناوين	الصفحة
شكر وتقدير	I
الإهداء	II
الفهرس	IV
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	IX
قائمة المختصرات	XI
الملخص	XII
المقدمة العامة	ب- ج
الفصل الأول: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	1
تمهيد	2
المبحث الأول: قطاع المحروقات ومكانته في الاقتصاد الوطني	3
المطلب الأول: واقع قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	3
المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	6
المبحث الثاني: أسباب وآثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري	11
المطلب الأول: أسباب انخفاض أسعار البترول لسنة 2014	11
المطلب الثاني: آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري	14
المبحث الثالث: إجراءات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات لمواجهة تقلبات أسعار البترول	16
المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة	17
المطلب الثاني: الإجراءات الجبائية والجمركية	19
المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي لتنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات	24
خلاصة	26
الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات	27
تمهيد	28
المبحث الأول: أفاق الطاقة المتجددة كاستراتيجية مكملة للطاقة النافذة في الجزائر	29
المطلب الأول: ماهية الطاقة المتجددة واهم مصادرها	29
المطلب الثاني: أفاق استخدام الطاقة المتجددة في الجزائر	32

المطلب الثالث: أثار برنامج الطاقة المتجددة على الاقتصاد الوطني	**34**
المبحث الثاني: دور القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي	**35**
المطلب الأول: مفهوم السياحة وأهميتها	**35**
المطلب الثاني: مقومات الجذب السياحي في الجزائر وآفاقها	**37**
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للسياحة في الجزائر	**44**
المبحث الثالث: الزراعة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات	**48**
المطلب الأول: مفهوم الزراعة وأهميتها	**48**
المطلب الثاني: مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني	**50**
المطلب الثالث: مقومات القطاع الزراعي كخيار للتنويع الاقتصادي في الجزائر	**53**
خلاصة	**57**
الفصل الثالث: الخيارات والبدائل المتاحة وأثرها على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية–	**58**
تمهيد	**59**
المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية	**60**
المطلب الأول: منهج البحث في الاقتصاد القياسي	**60**
المطلب الثاني: تقديم نموذج الانحدار المتعدد	**62**
المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة القياسية	**72**
المطلب الأول: تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة	**72**
المطلب الثاني: النمذجة القياسية للبدائل المتاحة وأثرها على النمو الاقتصادي	**77**
المطلب الثالث: النمذجة القياسية للإيرادات السياحية	**82**
خلاصة	**88**
الخاتمة	**90**
قائمة المراجع	**92**
قائمة الملاحق	**100**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مساهمة إيرادات المحروقات في الإيرادات الإجمالية للموازنة العامة 2010-2014	10
2-1	تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات تبعا لتطور أسعار الصرف	18
1-2	إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر	30
2-2	مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر 2011-2030	33
3-2	خطة الأعمال بالأرقام لأفاق 2015	43
4-2	تطور ميزان المدفوعات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2005-2014).	45
5-2	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2003-2016)	45
6-2	مساهمة السياحة في الصادرات الإجمالية (2003-2016)	46
7-2	مساهمة السياحة في العمالة الإجمالية للفترة 2003-2016	47
8-2	مساهمة الزراعة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة2004 -2014	50
9-2	مساهمة العمالة الزراعية في القوى العاملة الكلية في الجزائر	51
10-2	مساهمة الزراعة في تطور الصادرات الإجمالية في الفترة(2000-2007)	52
1-3	تحليل التباين *ANOVA*	67
2-3	معنوية المتغيرات التفسيرية مع الثابت للنموذج 05	86

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تطور عائدات المحروقات والصادرات الإجمالية في الجزائر 2000-2016	7
2-1	مساهمة عائدات صادرات المحروقات في الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016	8
3-1	مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2016.	9
1-3	مخطط لمنهج البحث في الاقتصاد القياسي	61
2-3	مناطق القبول والرفض لاختبار *DW*	69
3-3	تمثيل بياني لتطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2016	72
4-3	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	73
5-3	تطور الإيرادات الزراعية خلال الفترة 1990-2016	73
6-3	تطور إيرادات الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2016	74
7-3	لتطور عدد الليالي السياحية خلال الفترة 1990- 2016	74
8-3	أعمدة بيانية لتطور عدد السياح خلال الفترة 1990- 2016	75
9-3	تمثيل بياني لاستهلاك العائلات خلال الفترة 1990- 2016	75
10-3	تمثيل بياني لدخل العائلات خلال الفترة 1990- 2016	76
11-3	تمثيل بياني لمعدل سعر الصرف خلال الفترة 1990- 2016	76
12-3	سحابة النقط للناتج الداخلي الخام كمتغير تابع	78
13-3	سحابة النقط للإيرادات السياحية كمتغير تابع	83

قائمة المختصرات

المختصرات	الاسم الكامل
CREDEG	Centre de Recherche Et de Développement de l'Electricité et du Gaz.
UDES	Unité de Développement Des Equipements Solaires
CDER	Renewable Energy Development Center
APRUE	Agence Nationale pour la Promotion et la Rationalisation de l'Utilisation de l'Energie
WTO	World Trade Organization

الملخص:

أضحى التنويع الاقتصادي أحد أهم أساسيات إدارة الاقتصاد الحديث لا سيما بعد توالي الأزمات الاقتصادية التي كشفت اللجام عن هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على موارد محدودة. وفي ظل انهيار أسعار النفط بنسبة 50% منذ مطلع سنة 2015، ظهرت حاجة الاقتصاد الجزائري الملحة أكثر من أي وقت مضى إلى تقليص الاعتماد على النفط وتدعيم سياسة التنويع الاقتصادي والانتقال إلى الاستثمار في المشاريع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، على غرار الزراعة والسياحة والصناعة، حيث خلفت سياسة التركيز على النفط في بناء السياسات الاقتصادية أضرار اقتصادية واجتماعية هامة على المجتمع الجزائري.

ولهذا كان الهدف الأساسي من هذا البحث هو معرفة الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات ومعرفة مكانتها في الاقتصاد الوطني وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2016، ودراسة واقع القطاع السياحي من خلال توظيف بعض المتغيرات التي لها علاقة بالقطاع السياحي من اجل معرفة العوامل التي تؤثر غلى الإيرادات السياحية، وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التنويع الاقتصادي، الاستراتيجيات البديلة.

Abstract:

The economic diversification has become one of the most important basics modern economy management, especially after the accumulation of the crises which revealed the bridging of the fragility of national economy which depends on very limited resources.

In light of the economy collapse by 50% since the beginning of 2015, the Algerian economy real need to appears urgently more than ever to reduce it depending on oil and to strengthen a politic economic diversification and jump to the investment movement in development project which the state owns a competitive advantage like agriculture, tourism and industry, where it commissioned a huge and concentration by using our oil revenue to build a new politic system but it wasn't that right because this politic had it negative impact on people life in all sides either socially and economically.

Therefore, the main objective of this research was to find out the alternative strategies for the hydrocarbons industry and their status in the national economy and the impact on the economic growth in Algeria during1990-2016, the study the reality of the tourism sector by employing some variables related to the tourism sector in order to know the factor affecting for tourism revenue, using the multiple regression model.

Key words: Economic growth, Economic diversification, Alternative strategies.

المقدمة العامة

يمثل قطاع المحروقات عصب الحياة في معظم الاقتصاديات المنتجة له على غرار الجزائر والتي اعتمدت عليه كأساس لبناء وصياغة سياستها الاقتصادية، فقد عملت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال على إعطاء عناية خاصة لهذا القطاع، إذ يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة من جهة وللموارد المالية من جهة أخرى، حيث كان يستحوذ على حصة الأسد مقارنة بالقطاعات الأخرى ويشكل المصدر الرئيسي لتوفير العملة الصعبة ويعتبر المصدر الفعال الذي يعتمد عليه من اجل تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. فهو يمثل نسبة 40% من الناتج الداخلي الخام ، وأكثر من 60% من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية، ويساهم بحوالي 95% من إيرادات الصادرات الجزائرية، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط العالمية، وفي عالم يسوده تذبذبات في أسعار البترول من وهلة إلى أخرى تبقى الجزائر عرضة لهذه التقلبات والذي يقابلها تأثير مباشر على النمو الاقتصادي، وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة وما خلفته الانخفاضات الأخيرة لأسعار النفط أصبح من الضروري التفكير الجدي في إيجاد حلول واليات يكون لها أثر حقيقي على الاقتصاد الجزائري وإيجاد بدائل متنوعة للدخل من اجل تغطية التذبذب الحاصل في العوائد النفطية، والخروج من نظم الريع التقليدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي.

ولهذا يجب علينا التفكير اليوم وأكثر من أي وقت مضى في وضع استراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات، تكون قطاعات دائمة وليست زائلة قطاعات تجعلنا نحصل على استقلالنا الاقتصادي الكلي، وتساهم في تدعيم استعمالنا للنفط كورقة ضغط اقتصادية وسياسية على الصعيد الدولي.

إن تنويع القاعدة الاقتصادية في الجزائر يعتبر شرط ضروري من اجل بناء اقتصاد مستمر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتسم بدرجة عالية من التكامل المتجسد في الترابط الوثيق بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة. وبما أن تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر يتطلب بالدرجة الأولى تنويع مصادر الدخل والإنتاج، فقد عملت السلطات الجزائرية على خلق نموذج اقتصادي جديد يتماشى مع متطلبات والظروف الراهنة من خلال اللجوء إلى قطاعات أخرى خارج المحروقات كالصناعة، الفلاحة والسياحة نظرا لما تمتاز به من وفرة نسبية للموارد الاقتصادية الضرورية التي من شانها تحقيق مستوى نمو اقتصادي فعال خارج المحروقات.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق نصل إلى إبراز معالم إشكالية بحثنا والمتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي البدائل والاستراتيجيات المتاحة من اجل بناء اقتصاد متنوع، وهل تأثر هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- إلى أي مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بتراجع أسعار البترول؟
- ما هي أهم الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر؟
- ما هو القطاع الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي؟

الفرضيات:

- يساهم قطاع المحروقات في رفع مؤشرات الاقتصاد الوطني.
- لقد مر كل من القطاع الفلاحي والسياحي وكذا استغلال الطاقات المتجددة بعدة مراحل، حيث شهدت تحولات وتطورات في السنوات الأخيرة وهذا الذي ساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري.
- تعتبر الصناعة من أهم الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات التي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- الإيرادات السياحية تتأثر أساسا بتطور كل من عدد السياح وكذلك معدل الصرف وفق علاقة ايجابية هذا الذي ساهم في تحسين النمو الاقتصادي.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

أسباب موضوعية:

- يعود الاهتمام بهذا الموضوع لكونه أكثر المواضيع تداولا ونقاشا في الآونة الأخيرة سواء بين الباحثين والمفكرين أو المحللين الاقتصاديين. وباعتبارها القضية الراهنة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري على اثر أزمة انخفاض أسعار البترول لسنة 2014.
- باعتبار أن النفط مورد ناضب وزائل وجب التفكير في استراتيجيات بديلة له سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية الإنتاجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للجزائر.
- باعتبار أن صادرات الجزائر محتكرة من قبل قطاع المحروقات وجب علينا تسليط الضوء على الصادرات خارج المحروقات ومدى مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

أسباب ذاتية:

- الميل إلى البحث في المواضيع ذات الطابع الاقتصادي.
- الرغبة في إعطاء نظرة على الاقتصاد الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول لسنة 2014.

أهداف البحث:

يكمن الهدف الأساسي لهذا البحث في إبراز استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة، ومعرفة مختلف العوامل المؤثرة على الإيرادات السياحية وإعطاء الشكل العام لدالة الإيرادات السياحية في الجزائر من جهة أخرى.

منهجية وخطة الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي باعتباره المنهج المناسب لعرض محتويات الدراسة، وحتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق ونسلط الضوء على واقع الإيرادات السياحية وإبراز اهم العوامل المؤثرة عليها، وكذلك لمعرفة واقع الإيرادات الزراعية، السياحية والصناعية خارج المحروقات وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

ولدراسة هذا الموضوع ارتأينا إلى تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول باستخدام المنهج الوصفي إلى مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مبرزين واقع قطاع المحروقات في الجزائر وتداعيات انخفاض أسعار البترول لسنة 2014 على الاقتصاد الوطني، وفي الأخير تطرقنا إلى الإجراءات التي اتبعتها السلطات الجزائرية من اجل الخروج من التبعية النفطية من خلال تنويع صادرات الاقتصاد الوطني خارج المحروقات. أما في الفصل الثاني فقد سلطنا الضوء على الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات حيث تناول الطاقات المتجددة كاستراتيجية مكملة لقطاع المحروقات، القطاع السياحي كبديل استراتيجي وكذلك الزراعة.

أما الفصل الثالث فيمثل الجانب الميداني للدراسة حيث تناول الجانب النظري للدراسة القياسية والجانب التطبيقي للدراسة القياسية، كما تناول تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة، ودراسة قياسية لتحديد تأثير الإيرادات الزراعية والسياحية والصناعية على الناتج الداخلي الخام، وكنتيجة للدراسة الأولى أخذنا كمثال للدراسة قطاع السياحة لمعرفة العوامل المؤثرة على الإيرادات السياحية وهذا خلال الفترة من 1990-2016، وهذا اعتمادا على نموذج الانحدار المتعدد. وفي الأخير تأتي الخاتمة والتي تلخص النتائج العامة للدراسة واهم التوصيات.

معوقات وصعوبات الدراسة:

صادفنا خلال بحثنا جملة من الصعوبات والمتمثلة في:

- صعوبة الحصول على المعطيات والمعلومات لدى الهيئات والجهات المختصة، خاصة بالنسبة للإحصائيات القديمة، بالإضافة إلى تضارب في المعلومات والإحصائيات في مختلف المجالات، مع عدم وجود معلومات ثابتة على الحالة الراهنة للاقتصاد الوطني.
- صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة ببعض الميادين مثل الدعم المقدم من طرف الدولة، بحجة السر المهني.
- البحث عن المراجع تطلب معاناة كبيرة لصعوبة الحصول عليها خاصة وان الموضوع المتناول موضوع الساعة وفيه تضارب كثير من حيث الأفكار.
- وكذلك ضيق الوقت والفترة من اجل البحث العلمي الجيد والدراسة الموسعة.

الفصل الأول:

مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

لقد تميز القرن الواحد والعشرين بكونه عصر البترول، فقد احتل مكانة عالمية مرموقة ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة وإنما كمورد اقتصادي استراتيجي هام، كذلك الجزائر والتي تعتبر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها، فهي من الدول النامية التي خرجت من فترة استعمارية هدمت وبشكل كلي الاقتصاد الوطني ما جعل النهوض بهذا الاقتصاد والانطلاق في التنمية الاقتصادية صعب جدا، الأمر الذي دفعها إلى تبني سياسات ونظام اقتصادي بشكل عاجل، حيث اتبعت نموذج اقتصادي ريعي يعتمد بشكل واسع على قطاع المحروقات إذ اعتبرته المورد الرئيسي من أجل تمويل مشاريعها الاستثمارية، فهي تعتمد على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 95% من الصادرات الإجمالية، كما وتشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهذا الذي يبرز أهمية ومكانة المحروقات في الاقتصاد الوطني من جهة، ويجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في السوق العالمية من جهة أخرى.

وفي ظل التذبذب والانخفاض الذي تتعرض له أسعار البترول العالمية خلال فترات متقاربة نسبيا وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي جعلنا نتطرق في هذا الفصل إلى معرفة أسباب هذا الانخفاض والآثار التي خلفها على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر منذ جوان 2014 وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: قطاع المحروقات ومكانته في الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: أسباب وآثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: إجراءات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات لمواجهة تقلبات أسعار البترول.

المبحث الأول: قطاع المحروقات ومكانته في الاقتصاد الوطني

يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني خاصة وإن الجزائر تمتلك ثروات طاقوية هامة، حيث تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ أنها تعتمد وبشكل شبه كلي على تصدير المحروقات بنسبة تفوق 95% في المتوسط، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط وتقلبات أسعاره.

إن انخفاض أسعار البترول بصورة مفاجئة سنة 2014 قد خلفت أثار اقتصادية سلبية وخيمة أدت إلى إدخال الجزائر في أزمة اقتصادية، وعلى هذا الأساس نطرح التساؤلات التالية: ما هي الأسباب الحقيقية وراء انخفاض أسعار النفط؟ وما هي أثار هذا الأخير على الاقتصاد الوطني؟ وما هي الإجراءات المتبعة من طرف الدولة من اجل الخروج من التبعية لهذا القطاع؟

المطلب الأول: واقع قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

1. نبذة تاريخية عن المحروقات في الجزائر

تتمتع الجزائر بثروة باطنية كبيرة هذا ما اكسبها أهمية كبيرة جعلت المستعمر الفرنسي يفكر بصورة جدية في استغلاله أو بالأحرى احتكاره "فبدأت أولى محاولات البحث والتنقيب على البترول الجزائري عام 1913م في الإقليم الغربي لغيليزان"[1]، واستمرت في محاولاتها من اجل اكتشاف الحقول البترولية، ومن أجل استغلاله بصورة أحسن وتسهيل منح الرخص والامتيازات البترولية قامت "بإصدار تشريع عرف باسم قانون البترول الجزائري تحت رقم 1111/58 بتاريخ 22-11-1958"[2] ، حيث شمل جملة من المواد القانونية التي من شانها أن تنظم استغلال البترول لصالحها، إن هذا القانون جعل البترول الجزائري يستنزف من قبل المستعمر الفرنسي الذي لجأ إلى تعديل هذا القانون مرتين، "كانت المرة الأولى سنة 1959 وخلالها تم دعم المصالح الفرنسية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية، والتعديل الثاني كان سنة 1961 وفيه تم فرض إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حالة حدوث منازعات حول المحروقات وأقر ضرورة اللجوء إلى التحكيم الدولي".[3]

وخلال اتفاقيات أيفيان فرض المفاوض الفرنسي على الجزائر التعهد لفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بأن، تتم مواصلة الجهود الرامية إلى الاستثمار في مجال الثروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك يعرف

[1] يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 437.
[2] المرجع السابق، ص 440.
[3] Belkace , BOUZANA , le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères, Alger, 1985, P78.

اختصارا بالهيئة الصحراوية أو الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء ، كما ألزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الجزائري قبل الاستقلال، بمعنى استمرار سريان مفعول التعهدات الفرنسية واستمرار العمل بالشهادات المنجمية الممنوحة قبل الاستقلال .[4]

سارعت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال مباشرة بعد حصولها على الاستقلال السياسي في عدة محاولات من أجل استرجاع استقلالها الاقتصادي وذلك من خلال بسط نفوذها على الثروة النفطية واستغلالها بصفة مستقلة دون اللجوء إلى فرنسا، وهذا من خلال عدة مراحل منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، ويمكن إبرازها على النحو التالي:

1.1 مرحلة نظام الامتيازات (1962-1971):

خلال هذه المرحلة حاولت الجزائر بسط سيطرتها على مواردها الطبيعية بمختلف أنواعها وعلى وجه الخصوص مواردها النفطية التي كانت تخضع لسيطرة فرنسية بصفة عامة، فطالبت الجزائر بشكل رسمي في 19-10-1963 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات، استجابت فرنسا للطلب الجزائري بعد تردد كبير، وبتاريخ 31-12-1963، أسست الجزائر شركة سوناطاراك بموجب القانون 491/63 وهي شركة النفط والغاز واسمها الكامل هو المؤسسة الوطنية لأبحاث الهيدروكربونات وإنتاجها وتحويلها وتسويقها، وهذا قصد مباشرة عملية السيطرة على قطاع المحروقات بشكل تدريجي [5].

2.1 مرحلة التأميمات (1971-1986):

إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية يمكن أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال، لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة وكبيرة لهذه العملية فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في كل دساتيرها حيث أقرت في البند الثالث من المادة العاشرة للدستور،

[4] بالقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي افق أ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008، ص 95.

[5] عادل عمراوي، بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص 16.

ضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار،[6] وما سبق يؤكد أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدولة الجزائرية وبأنه لا يمكن الاستغناء عنها وتجسيد ذلك في شهر فيفري 1971 عندما أممت الجزائر قطاع المحروقات، وألغت نظام الامتياز بصفة قطعية.[7]

3.1 مرحلة الإصلاحات (1986-2000):

إن سنة 1986 شهدت أزمة نفطية حادة خلفت ضررا كبيرا في الاقتصاد الجزائري وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية للقيام بإصلاحات اقتصادية شاملة ولكنها لم تتجاوز القطاع النفطي باعتباره المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني والمصدر المالي الوحيد للدولة فقامت بإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال زيادة عمليات البحث والتنقيب لاكتشاف حقول جديدة وهذا ما فتح أبواب الاستثمار الأجنبي.

4.1 مرحلة مواصلة الإصلاحات وتنمية قطاع المحروقات (2000-2013):

من أجل تطوير قطاع المحروقات في الجزائر كان لابد من مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها لتفعيل عملية خلق بيئة استثمارية واعدة ومشجعة، فتم إصدار قانون جديد للمحروقات في 28-04-2005 تحت رقم 05-07، وفي إطار هذا القانون تم إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية بموجب المادة 12 وهاتان الوكالتين هما:

- الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات وتدعى في صلب النص "سلطة ضبط المحروقات".
- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وتدعى في صلب النص "أ النفط"[8]

وقد تم إعطاء كامل الصلاحيات للوكالتين المذكورتان أعلاه في مجال المحروقات، وتجسد هذا في المادة 100 من نفس القانون والتي نصت صراحة بانه "يجب أن تحول السوناطراك شركة ذات أسهم، بناءا على طلب من الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (أ النفط) كل أو جزء من العناصر المكونة لبنوك المعطيات والمعطيات التقنية المتعلقة بنشاطات البحث واستغلال المحروقات في الأملاك الوطنية المنجمية المتعلقة بالمحروقات التي تملكها سوناطراك شركة ذات أسهم. حيث يتم هذا التحويل دون تكلفة ومجانا إلى الوكالة

---

[6] المادة العاشرة من الدستور الجزائري 1963 اطلع عليه في 24-04 2017، 17.52
www.eil-moradia.dz/arabe/symbol/texts/constitation.ntml

[7] عادل عمراوي، مرجع سابق، ص 16

[8] المادة 12 من القانون 05-07 الصادر بتاريخ 28 أفريل 2005 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 الصادر في 19 جويلية 2005،ص 09.

الوطنية لتثمين موارد المحروقات(أ النفط) ويجب أن يتم الانتهاء منه خلال مدة أقصاها ستة أشهر بعد تنصيب الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (أ.النفط)".[9]

2. مميزات المحروقات الجزائرية:

إن المحروقات الجزائرية لها القدرة على المنافسة في السوق العالمية، فهي تملك خصائص تجعلها بمنأى عن أخطار الإزاحة من السوق ومكونات أساسية ذات جودة عالية، فالنفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من حقول الصحراء الجزائرية يعتبر من أنواع النفط الخفيف وهو الأكثر طلبا في السوق وأغلى سعرا وذلك بسبب إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المشتقات البترولية لاسيما الغاز ولين، وتقدر كثافته بين 43.5 % و47.5°(قياس API[10]) ويحتوي نسبة ضئيلة من الكبريت بحوالي 0.09% ويشمل على 34% نفتا، 25% غازول ،25% بقايا، 12% كيروسان و 4% غاز بترول مميع، كما أن المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي تعد من أهم المنتجات البترولية ومن أجود أنواعها، وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة لها[11].

المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الثروة النفطية العجلة المحركة للاقتصاد العالمي، وهذا باعتبارها المصدر الأول للطاقة الذي تعتمد عليه الدول من أجل تقدم وتطور وتحريك الصناعة العالمية هذا من جهة، أما بالنسبة للجزائر وغيرها من الدول المنتجة والمصدرة للبترول فإنها لا تعتبر النفط انه مصدر طاقة فقط وإنما هو أكبر من ذلك بكثير، إذ تعتبره المصدر الرئيسي للدخل وأحد أهم الموارد المالية هذا إن لم نقل أنه المصدر الوحيد، حيث يعتمد الاقتصاد الوطني على البترول في الصادرات الخارجية لجلب العملة الصعبة.

1. أهمية عائدات البترول كمصدر مالي في الصادرات الجزائرية

تعتبر صادرات المحروقات المصدر الأول للعملة الصعبة في الجزائر، فهي تمثل ما يفوق 95% من الحجم الإجمالي للصادرات، وهذا ما يصنف الاقتصاد الجزائري ضمن اقتصاديات الريع بدلا من الاقتصاديات المنتجة، إذ نجد أن الإيرادات المالية الناتجة عن تصدير هذه السلعة ومواردها المشتقة في ظل اسعار البترول المرتفعة قد

---

[9] المادة 100 من القانون 05-07، مرجع سابق، ص 29

[10] **API (American Petrolum institue) :** هي طريقة للتعبير عن كثافة السوائل وهي مقلوب الوزن النوعي النسبي(الوزن النوعي النسبي او الكثافة النسبية وهي كمية غير مميزة وتساوي نسبة كثافة المادة المختبرة إلى كثافة الماء النقي عند درجات الحرارة(4°م بالنسبة للماء و20°م للمنتجات البترولية).

[11] Sonatrach, Revue Sahara Blend & produits dérivés, Alger, déc.2004. p.11.

ساعدت كثيرا في تحسين مؤشرات التجارة الخارجية ومكنت الجزائر من تحقيق فوائض مالية مهمة على مستوى الميزان التجاري، وتمكنت من خلال ذلك من الحفاظ على توازن واستقرار ميزان المدفوعات. وحتى تتضح أكثر الصورة المرتبطة بأهمية صادرات البترول ومكانتها في صناعة الفوائض المالية على مستوى التجارة الخارجية فإننا نقوم بإعداد الشكل البياني التالي الذي يظهر مدى مساهمة عائدات المحروقات في الصادرات الإجمالية وذلك خلال الفترة 2000-2016.

الشكل رقم 1-1: تطور عائدات المحروقات والصادرات الإجمالية في الجزائر 2000-2016

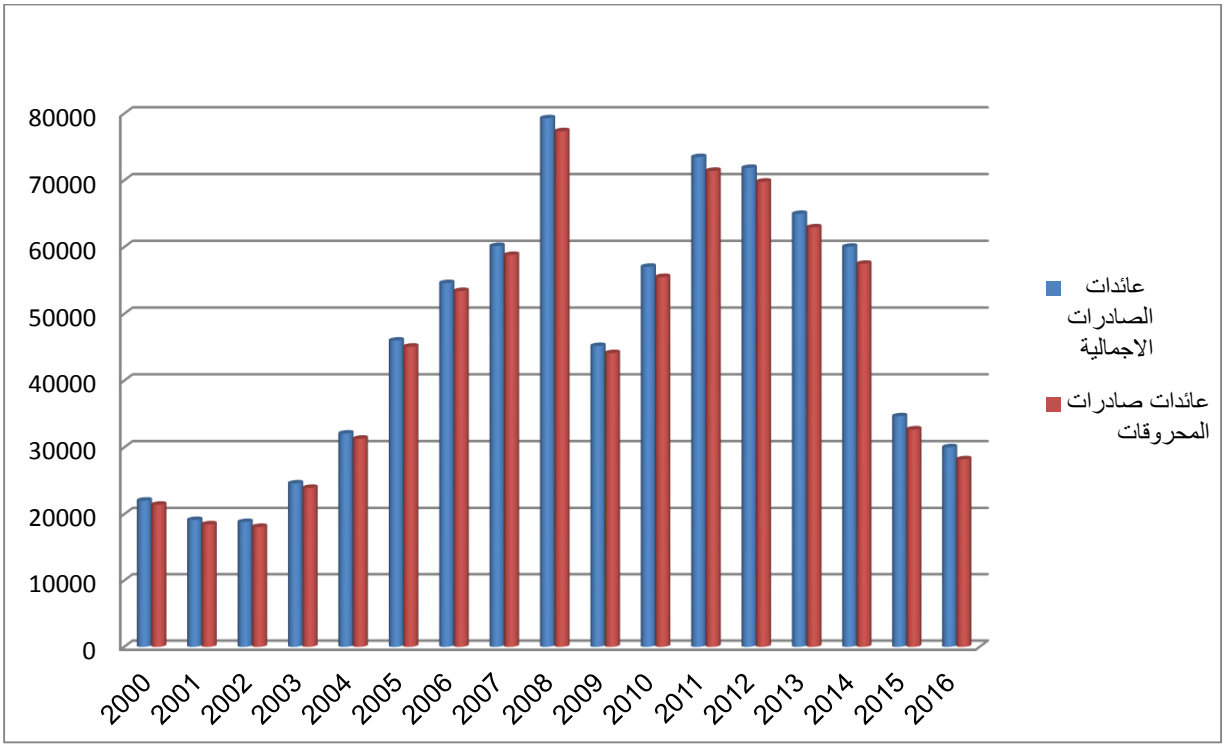

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الملحق رقم 01

من خلال الشكل البياني أعلاه والملحق رقم 01 يمكننا أن نلاحظ المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل صادرات المحروقات ما يقارب نسبة 97% من إجمالي الصادرات، والمساهمة المتبقية والمقدرة بحوالي 3% تتمثل في الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزال ثانوية وجد محدودة، كما نلاحظ أن نسبة مساهمة صادرات المحروقات في الصادرات الإجمالية تميزت بارتفاع متواصل خلال الفترة 2004-2008 حيث بلغت ذروتها في سنة 2008، وهذا بسبب الارتفاع الشديد الذي عرفته أسعار البترول خلال هذه السنة إذ عرفت أسعار قياسية لم تشهدها أسعار النفط من قبل، لتعاود الانخفاض بعدها وهذا راجع إلى

إعصار الأزمة المالية العالمية لسنة 2009، حيث ارتفعت مجددا في الفترة الموالية لتنخفض بصورة مفاجئة سنة 2014 لتصل إلى 93% سنة 2016 وهذا بسبب الانخفاض العالمي لسعر البترول، كما نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين تطور الصادرات الإجمالية وصادرات المحروقات وهذا يؤكد عدم التنوع في الصادرات الجزائرية.

2. المساهمة في تطور الميزان التجاري

الشكل رقم1-2: مساهمة عائدات صادرات المحروقات في الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016)

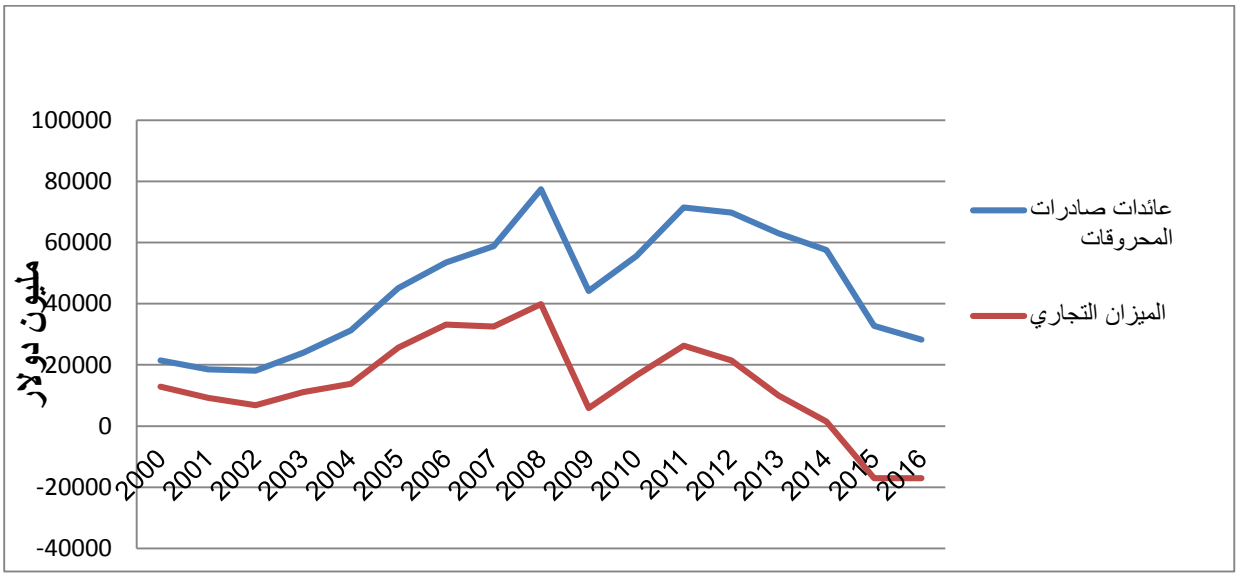

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق رقم02

نلاحظ من خلال الملحق رقم 02 والشكل البياني السابق أن هناك علاقة طردية بين صادرات المحروقات ورصيد الميزان التجاري (الصادرات الإجمالية – الواردات الإجمالية)، حيث بدا واضحا أن التجارة الخارجية الجزائرية تميزت بفائض تجاري مستمر خلال الفترة 2000–2008، وهي الفترة التي عرفت فيها أسعار البترول ارتفاع متواصل وبعد الانخفاض الشديد لسعر البترول الذي عرفته سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية تقلص هذا الفائض بصورة واضحة ثم عاد إلى التطور بصورة ايجابية على العموم ليعاود الانخفاض في السنوات الأخيرة ليحقق عجز واضح يقدر ب17034مليون دولار سنة 2015 ويستمر إلى غاية سنة 2016، وهذا ناتج عن الانخفاض الحاد في أسعار البترول سنة 2014، ومن خلال ما سبق نلاحظ العلاقة الايجابية بين صادرات المحروقات ورصيد الميزان التجاري.

3. مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر

الشكل رقم 1-3: مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2016.

الشكل رقم 03:مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الاجماليالفترة 2000-2016

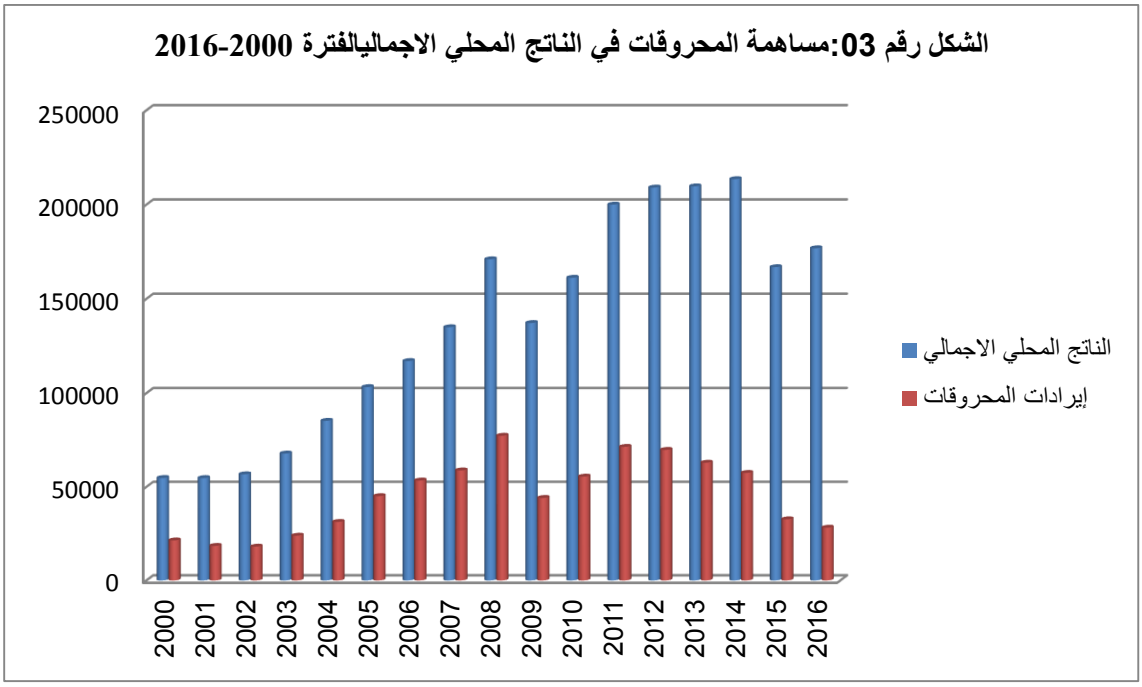

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم 03.

من خلال الملحق رقم03 والشكل البياني السابق يمكن استنتاج الأهمية التي يلعبها قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمتها تتراوح ما بين 30% إلى 45% وهذا خلال الفترة 2000–2008 أما الباقي فإنه يتوزع على باقي القطاعات (الفلاحة، الصناعة، الخدمات... الخ)، ثم تبدأ نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض وهذا كما أشرنا في السابق يعود إلى انخفاض أسعار البترول سنة 2009 ثم سنة 2014.

4. أهمية المحروقات كمصدر لإيرادات الموازنة العامة للدولة:

تلعب العائدات البترولية أهمية بالغة في تأمين الموارد المالية للدول المنتجة والمصدرة للبترول بهدف تلبية احتياجات الإنفاق العام، فالإيرادات العامة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول من خلال الجباية البترولية " fiscalite petroliere " المدرجة ضمن الجباية الغير عادية في الموازنة العامة للدولة.

الجدول رقم 1-1: مساهمة إيرادات المحروقات في الإيرادات الإجمالية للموازنة العامة 2010-2014

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إيرادات الجباية من المحروقات	950.3	1007.9	1350	1570.7	2153.7	2799	2796.8
إيرادات الإجمالية	1505.53	1603.19	1974.4	2229.7	3012.6	3693.8	3687.8
نسبة إيرادات المحروقات في إجمالي إيرادات الموازنة (%)	63.12	62.86	68.37	70.44	71.48	75.77	75.83
النفقات	1321.03	1550.65	1960.2	1895.8	2052	2453	3108.5
رصيد الميزانية	184.5	52.54	284.2	337.9	1030.6	1186.8	579.3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إيرادات الجباية من المحروقات	4088.6	2412.7	2905.0	2905.0	2905.0	2905.0	2905.0
إيرادات الإجمالية	5190.5	3676	4392.9	4392.9	4392.9	4392.9	4392.9
نسبة إيرادات المحروقات في إجمالي إيرادات الموازنة (%)	75.77	65.63	66.1	66.1	66.1	66.1	66.1
النفقات	4197	4264.3	4512.8	5853.6	7058.1	6092.1	5092.4
رصيد الميزانية	999.5	-570.3	-133.2	-63.5	-8..718	-151	-162

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الإجمالية للموازنة العامة تفوق 50% خلال الفترة المدروسة وهذا ما يؤكد استحواذ الجباية البترولية على الدور التمويلي لإيرادات الموازنة العامة في الجزائر والدور الفعال لقطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: أسباب وآثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

لقد بدأت أسعار البترول منذ جوان2014 في الانخفاض إلى أن وصلت إلى أقل من 50%، هذا ما طرح عدة تخوفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات خاصة مع استمرار هذا الانخفاض، ولذلك سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة الأسباب الحقيقية وراء هذا الانخفاض والآثار الناتجة عنه، كما سنتطرق إلى كيف واجهت السلطات المعنية هذا الأمر.

المطلب الأول: أسباب انخفاض أسعار البترول لسنة 2014

إن سوق النفط معقدة جدا خاصة فيما يتعلق بالأطراف الفاعلة فيها والعوامل المؤثرة على الأسعار، مما يجعلها عرضة للتقلبات وعدم الاستقرار وبالتالي إحداث أزمات اقتصادية، حيث تتحكم فيها جملة من العوامل منها الاقتصادية وأخرى غير اقتصادية.

1. الأسباب الاقتصادية

تمثل الأسباب الاقتصادية المتحكم الرئيسي في أسعار البترول ويمكن حصرها في ستة أسباب كما يلي:

1.1 العرض والطلب:

يعتبر تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض من أبرز الأسباب التي أدت لانخفاض أسعار البترول، فقد زاد إنتاج الولايات المتحدة للنفط لم يعرف له مثلا منذ العام 2008 حتى أواخر 2014 بنسبة 70%، فالسوق الأمريكي والذي يعتبر المستهلك الأكبر للنفط، منتعشا حاليا مع زيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط والغاز الصخري وتراجع وارداتها[12]. وارجع تقرير لوكالة الطاقة الدولية الهبوط الشديد لأسعار النفط إلى قفزة في المعروض من خارج منظمة الدول المصدرة للبترول ووصوله إلى أعلى معدل نمو له على الإطلاق، إضافة إلى تراجع حصة منظمة أوبك (29%) وتضائل سلطتها على تحديد الأسعار مع انكماش نسبي في الطلب

2.1 عامل التكنولوجيا:

إن معدل استخراج النفط من البئر في بحر الشمال حوالي 55%، وفي خليج المكسيك تستخرج 50%، بينما في العالم ككل فإن معدل الاستخراج 35% فالتكنولوجيا استطاعت أن ترفع هذا المعدل، فإذا ارتفع عامل الاستخراج بنسبة 1% تضيف 12 مليار برميل إلى احتياطي النفط العالمي دون حفر بئر واحد[13].

---

[12] Laura Lorenzetti, What's behind the drop in oil prices? Here's what analysts have to say, OCTOBER 15, 2014, available at: http://fortune.com/2014/10/15/whats-behind-the-drop-in-oil-prices-heres-what-analysts-have-to-say اطلع عليه في 08-03-2017 على الساعة 22:50

[13] The Telegraph, Oil price slump to trigger new US debt default crisis as Opec waits, 25/02/2017 available at: http://www.telegraph.co.uk/finance/newsbysector/energy/oilandgas/11231383/Oil-price-slump-to-triggernew-US-debt-default-crisis-as-Opec-waits.html اطلع عليه في 08-03-2017 على الساعة 22:45

3.1 ارتفاع إنتاج النفط الصخري:

بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأميركية من النفط الخام في شهر أكتوبر 2014 ما يقارب 8.97 مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل يوميا من سوائل الغاز الطبيعي، بسبب تزايد إنتاج النفط والغاز الصخري والذي بلغ 5 ملايين برميل[14].

4.1 المخزون الاستراتيجي:

ساهم ارتفاع المخزون العالمي للنفط في انخفاض الأسعار، وجاء كخطوة دفاعية لكبح جماح أي زيادة محتملة نتيجة الحرب، أو الأزمات الطارئة المتوقعة في الشرق الأوسط، حيث أنه مع بقاء كل الأشياء متساوية، سوف تقود الزيادة في المخزون إلى هبوط في الأسعار[15].

5.1 حركات العملة:

يعتبر ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط نسبيا، ويتم تسعير النفط بالدولار نظرا لقوة واستقرار الدولار، ومنه فارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر على النفط[16]. مثلا لو أخدنا دولة الهند، وهي إحدى الدول التي تستورد النفط، في عام 2011 كان متوسط سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار يساوي (54روبية مقابل1 دولار تقريبا)، بما أن سعر برميل النفط وقتها كان 110 دولار للبرميل، يعني أن الهند في عام 2011 كانت تشتري كل برميل ب5940 روبية تقريبا، لو ارتفع سعر صرف الدولار بحيث صار(61 روبية مقابل1 دولار)، معنى ذلك أن الهند عليها أن تدفع 6700 روبية مقابل برميل نفط واحد، لذلك هي تلجأ إلى خفض وارداتها من النفط الخام، غير أنها لا يمكنها الاستغناء بشكل كلي على هذا المورد باعتباره عنصر مهم في اقتصاديات الدول. فحركات العملة تساهم في خفض أسعار البترول بصورة نسبية نوعا ما.

---

[14] USA today, 5 reasons oil prices aren't rising, October 26, 2014 available at: http://www.usatoday.com/story/money/business/2014/10/26/reasons-oil-not-rising/17840917/
اطلع عليه في 08-03-2017 على الساعة 23:09.

[15] المرجع السابق.

[16] أ.راهم فريد، أ.بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط الأسباب و النتائج، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،2015، ص 4.

2. الأسباب غير الاقتصادية:

لقد اتفق المحللون على أن الأسباب الاقتصادية من أساسيات العرض والطلب وحدها غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة إذ تعتبر العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية عاملا أساسيا في التأثير على أسعار النفط، ومن بين هذه الأسباب حالة الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والذي كان تأثيره على الأسعار عكس التوقعات، مع الدور العكسي الذي لعبته منظمة أوبك، فحصص الدول في المنظمة لها كمية محدودة ضمن الإنتاج العالمي(29 أو 30 مليون برميل) والحصة الأكبر لأوبك هي للمملكة العربية السعودية حيث قامت بتخفيض أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الأسيوي خلال 3 أشهر متتالية، وباعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الأسيوية " مؤشر دبي وعمان " بالإضافة إلي أنها خفضت أسعار النفط الثقيل الذي يتم تصديره إلى أمريكا الشمالية ليصبح أقل من "مؤشر ارجوس"[17] بنسبة 10 % حيث أنها زادت من إنتاجها إلى 9.704 مليون برميل يوميا في سبتمبر 2014 مقابل 9.597مليون برميل في أوت. ومن هنا عززت السعودية من أسباب انخفاض الأسعار خلال محاولتها للمحافظة على عملائها أو كسب عملاء جدد في السوق[18].

كما أن رغبة القوى الكبرى في السيطرة على مصادر الطاقة التقليدية التي تمكنها من الحفاظ على مكانتها الاقتصادية في النظام الدولي الذي هو في مرحلة التحول حاليا، وفي الوقت ذاته العمل على خفض أسعارها عالميا، لاسيما لتأثيرها المتعاظم على الدول التي تعتمد ميزانياتها على عوائد الطاقة المصدرة إلى الخارج. "يأتي في مقدمة تلك الدول المتأثرة بانخفاض أسعار الطاقة في السوق العالمية من القوى الكبرى روسيا، لاعتماد ميزانياتها على عوائد بيع الطاقة عالميا بنسبة تزيد على50% وهو ما دفع مروجي نظرية المؤامرة إلى القول بأن هناك رغبة أمريكية في خفض أسعار الطاقة من أجل الضغط على موسكو، وإلحاق الضرر باقتصادها المعتمد على صادرات الطاقة، وذلك في إطار المواجهة الدولية بقيادة واشنطن للسياسات الروسية المعارضة لمصالح القوى الغربية[19].

---

[17] **مؤشر أرجوس: هو مؤشر أسعار النفط الثقيل والمتوسط في أمريكا الشمالية والخاص بنفط المكسيك والسعودية، أما مؤشر "دبي - عمان" فهو مؤشر أسعار النفط الخفيف فيّ الأسواق الآسيوية.**

[18] منتدى الأعمال الفلسطيني، تقرير بعنوان تقلبات أسعار النفط عالميا، 2015، ص 16.

[19] ا. فريد راهم، أ. نبيل بوركاب، مرجع سابق، ص5.

المطلب الثاني: آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

1. الميزان التجاري:

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014م فائضا تجاريا قدره نحو 5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك تراجعا قدره 18% ، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014 نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013م، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43.83 مليار دولار مقابل 41.93 مليار دولار من نفس الفترة، مما يعني ارتفاعا قدره4.55% حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية (CNIS) وحسب نفس الإحصائيات فإن نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت 112% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 مقابل 116% خلال نفس الفترة من سنة 2013م، وحافظت على حصة الأسد من مجموع الصادرات الجزائرية أي ما نسبته95.83% من الصادرات بقيمة قدرها47.18 مليار دولار مقابل 46.97 مليار دولار خلال نفس الفترة[20].

2. ميزان المدفوعات:

لقد أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات خاصة وأن احتياطات الصرف لسنة 2015 تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير فقط، إلا أن هذه الفترة قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البترول على مستويات منخفضة (اقل من السعر المرجعي). فعندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول لسنة 2014 قدر ب 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر ب 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة من 194 مليار دولار إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014م لتصل إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر 2014م فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسب أزمة البترول[21].

[20] مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة بعنوان أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة ولاقتصاد، قسنطينة،14 ماي 2015، ص5.

[21] المرجع السابق، ص6.

3. الناتج الداخلي الخام:

إن الانكماش في إيرادات المحروقات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي انخفض إلى 166.8 مليار دولار لسنة 2015 مقارنة مع حوالي 213 مليار دولار لسنة 2014 مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث انه لم يتجاوز 3.9% عام 2015 مقارنة مع 4.5% لعام 2014م نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد.

4. صندوق ضبط الموارد:

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها حيث سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد"[22].

عرف صندوق ضبط الموارد خلال الفترة الأخيرة عدة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد، مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة، حيث قدر الرصيد الإجمالي للصندوق سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل قرابة 59 مليار دولار، أما في سنة 2015 فقد بلغ رصيده إلى 2072.5 مليار دينار أي ما يعادل 15 مليار دولار، وهذا ما يمثل تراجعا بنسبة120%[23]. وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط، ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية والخزينة لسنة 2017، مما يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته خاصة وأنه لم يتم ضخ الكثير من الإيرادات في صندوق ضبط الموارد.

ولمواجهة هذه الصدمة ومن أجل التقليل من آثارها على النمو الاقتصادي اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة تتمثل فيما يلي:

- كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض المالية الموجودة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات.

---

[22] **تعريف صندوق ضبط الموارد: هو صندوق تم إنشاؤه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000. وهو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطات التشريعية "البرلمان ".**

[23] مريم شطيبي محمود، مرجع سابق، ص7. (بتصرف)

- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري.
- اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% ، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% ، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع الترامواي والمستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات مثل السيارات ، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة. وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم مثل الرسم على القيمة المضافة مع فرض حقوق جمركية ب 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

إن هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمجابهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) سوف تنفد في غضون بضع سنوات إذا استمر هذا لانخفاض، كما أن باقي الإجراءات لا تحضي بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

المبحث الثالث: إجراءات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات لمواجهة تقلبات أسعار البترول

نتيجة لتميز الاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير(المحروقات) ومع التذبذبات والأزمات التي يعرفها هذا القطاع فإن تطوير وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات أصبحت من أولويات السياسة التجارية في الجزائر، فقد عملت السلطات المعنية على وضع آليات واتخاذ قرارات من شأنها ترقية وتدعيم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات. كما قامت ببعض الإجراءات والتحفيزات من أجل تدعيم وتشجيع المصدرين من أجل النهوض بهذا القطاع.

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة

1.تحرير التجارة الخارجية:

إن أزمة النفط لسنة 1986 والتي خلفت خسائر فادحة في قيمة الصادرات الجزائرية جعلت الجزائر تفكر وتبحث عن كيفية لتحرير التجارة الخارجية من التبعية النفطية وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتنويع الإنتاج، ولقد مرت تحرير التجارة الخارجية بمرحلتين:

1.1 مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية: لقد أقر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 في 07 أوت 1990 لأول مرة مبدأ تحرير التجارة الخارجية، إذ أصبح استيراد البضائع النهائية لإعادة بيعها مع إعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف أمر مسموح به للمتعاملين التجاريين الذين يمارسون أنشطة البيع بالجملة أو وكلاء معتمدين مقيمين بالجزائر، وهذا بفضل قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أفريل 1990، ومنذ أفريل 1991 أصبح لأي كيان مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في استراد السلع لإعادة بيعها، ومستوردو البضائع أصبح لهم الحق في الحصول على النقد الأجنبي بالكامل بالسعر الرسمي وهذا وفقا للأنظمة (90-02، 90-03، 90-04) التي أصدرها بنك الجزائر في سبتمبر 1990. أما بخصوص الصادرات، فإنه خلال عام 1990 تم تطبيق نظام حصر العملات الأجنبية بنسبة 100% لأغلب الصناعات والخدمات، خلاف لذلك تم تخفيض هذه النسبة إلى 50% بالنسبة للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد و20% بالنسبة للسياحة وإنتاج الخمور، و10% بالنسبة لخدمات النقل وخدمات التحويل والضمان الاجتماعي، كما أنه يمكن للمؤسسات العمومية المصدرة في إطار هذه الآلية أن تحتفظ بمكتسباتها من العملات الأجنبية واستعمالها لتمويل وارداتها.

وفي عام 1992 أدى تجدد الاختلالات المالية إلى قيام السلطات بإعادة القيود على النقد الأجنبي فبدأت في تطبيق قواعد صارمة على التمويل بحيث تخضع المعاملات التي قيمتها أكبر من 100000 دولار لموافقة اللجنة الخاصة وتمول من احتياطات النقد الأجنبي الرسمية[24].

[24] منى مسغوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 1970-2001، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، ص39، (بتصرف).

2.1 مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية:

لقد تم فتح حدود التجارة الخارجية للجزائر في وجه السلع والخدمات الأجنبية وكذلك في وجه دخول رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تم ذلك من خلال التعليمة رقم 94-20 المؤرخة في 12 أفريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات التي أصدرها بنك الجزائر، وبالنسبة للصادرات في مجال المحروقات والمواد المنجمية تخضع إلى أحكام خاصة تعزز ممارسة احتكار الدولة، أما خارج المحروقات فإن المبدأ العام هو حرية التصدير مع بعض الاستثناءات ذات طابع محدود، ويتوجب على المنتجون المصدرون الخضوع لمعاينة بنكية عبر الحدود كما يسمح لهم بإبرام عقود يتم تسديدها في 120 يوما من يوم عرض السلعة، ويكون ذلك بالعملة الصعبة في بنك معاين أو معتمد، كما يستفيد المصدرون بمردود يقدر ب 50% من العملة الصعبة للمنتوج[25].

2. تخفيض قيمة العملة:

لقد شهد نظام الصرف في الجزائر عدة تعديلات تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية كان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وأمام الضغوطات التي مرت بها الجزائر أقبلت السلطات الجزائرية على تخفيض الدينار كمحاولة لرفع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الواردات، ولمعرفة مدى تأثير تخفيض العملة على حصيلة الصادرات خارج المحروقات نستعين بالجدول الموالي:

الجدول رقم1-2: تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات تبعا لتطور أسعار الصرف

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات خارج المحروقات(مليون $)	907	1184	1332	1937	1066	1526
سعر الصرف$/DA	73.36	72.65	69.38	64.58	72.63	74.39
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج المحروقات (مليون $)	2062	2062	2014	2549	1969	1805
سعر الصرف $/DA	72.86	77.55	79.38	80.56	100.46	109.5

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات ONS

[25] المرجع لسابق، ص 42.

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين لنا تطور الصادرات خارج المحروقات تبعا لتطور أسعار صرف الدينار، نلاحظ تذبذب في حصيلة الصادرات خارج المحروقات من سنة إلى أخرى تارة تسجل زيادة وتارة أخرى تسجل انخفاض في قيمتها، ذلك رغم سلسة التخفيضات التي عرفها الدينار وهذا يعني عدم مرونة عرض الصادرات أمام تغير سعر صرف الدينار.

مما سبق يتضح أن سلسلة إجراءات تخفيض قيمة الدينار التي عرفتها الجزائر في إطار الإصلاحات التي أجرتها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني لم تمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة والمتمثلة في رفع حصيلة الصادرات خارج المحروقات وذلك يعود إلى ما يلي:

- الهيكل الإنتاجي المحلي مبني أساس على استخراج المحروقات وتصديرها، وهذا يعني عدم قدرة جهازنا الإنتاجي المحلي على التكيف مع تخفيض قيمة العملة لزيادة الصادرات خارج المحروقات.
- إن الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لا يؤثر إيجابا على سياسة التخفيض.

المطلب الثاني: الإجراءات الجبائية والجمركية

1. الإجراءات الجبائية:

لقد قامت السلطات المختصة بوضع مجموعة من الإعفاءات الجبائية للشركات التي تمارس نشاطا موجها للتصدير بصفة خاصة، أو لفئة المستثمرين الذين يحققون جزءا من رقم أعمالهم من خلال نشاط التصدير وتتمثل أهم هذه الإعفاءات فيما يلي:

1.1 الضريبة على أرباح الشركات IBS:

الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين، وبالنسبة للشركات المصدرة فهي معفية من الضريبة على الأرباح لمدة خمس سنوات شريطة أن تتعهد المؤسسة بإعادة استثمار الأرباح المحققة طبقا للشروط الواردة في المادة 142 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة حسب المادة 138 الفقرة 2 والتي تنص على ما يلي: "تستفيد من الإعفاء لمدة 5 سنوات ابتداء من السنة المالية 1996، عملية البيع والخدمات الموجهة

للتصدير عدا النقل البري، الجوي، إعادة التأمين والبنوك"[26]، إعفاء دائم للضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للعمليات المدرة بالعملة الصعبة ولاسيما عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير.[27]

2.1 الرسم على النشاط المهني TAP:

يعتبر الرسم على النشاط المهني ضريبة مباشرة تستحق دوريا تبعا لرقم الأعمال المحقق سنويا من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، وأنشئ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996، ويقدر حاليا معدل الرسم على النشاط المهني ب 2%[28].

وتعد معفية من الرسم على النشاط المهني جميع أرقام الأعمال الناتجة على عمليات بيع السلع والخدمات الموجهة مباشرة للتصدير بما في ذلك كافة عمليات المعالجة قصد إنتاج المواد البترولية الموجهة مباشرة للتصدير[29].

3.1 الرسم على القيمة المضافة TVA:

يتمثل الرسم على القيمة المضافة من الناحية الاقتصادية في مساهمة المكلف بالضريبة لمزاولة النشاط الاقتصادي وتعبر القيمة عن فرق الحجم بين الإنتاج والاستهلاك الوسطي.

حسب قانون المالية لسنة 1991 كان الرسم على القيمة المضافة يتضمن أربع معدلات وهي 7%، 13%، 21%، 40%، وكل معدل يطبق على قائمة معينة من المنتجات ولكن قانون المالية 1995 ألغى المعدل المضاف 40% وفي قانون المالية ل1997 عدل المعدل المنخفض إلى 14% ، بينما في قانون المالية لسنة 2001 تم إعادة هيكلة معدلات الرسم على القيمة المضافة فأصبحت تشمل على معدلين فقط، المعدل المنخفض 7% والمعدل العادي ب17%[30]، ثم في قانون المالية 2017 تم رفع الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 2% فأصبح المعدل المنخفض 9% والمعدل العادي 19%.

أما بالنسبة لعمليات التصدير فهي معفاة من الرسم على القيمة المضافة وهذا كما جاء في المادة رقم 03 من قانون الرسوم على رقم الأعمال والتي تنص على:" تعفى من الرسم على القيمة المضافة عمليات

---

26 تقرير للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGRX، بعنوان أهم النصوص القانونية المتعلقة بالتجارة الخارجية، 2003، ص 5.

27 حميدة بوزيدة، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2010، ص11.

28 العباس بناس، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية ونقود وبنوك، البليدة، 2005، ص66.

29 المادة 120 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

30 علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 121-122، (بتصرف).

البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة وصادرات السلع لصالح الأعوان المصدرين بهدف تسهيل المنافسة وبيع السلع الوطنية للخارج كما جاء في المادة 13 من قانون الرسوم على رقم الأعمال"[31]، كما أن المصدر يستطيع استرداد كامل الرسم الذي أثقل سعر تكلفة النتاج أو الشراء كما يمكن وصفه بالاستفادة من نظام المشتريات تحت الإعفاء وهذا كما جاء في 42-02 من قانون الرسوم على رقم الأعمال والتي تنص على ما يلي" تستفيد من الرسوم على القيمة المضافة المشتريات أو البضائع المستوردة والمحققة من قبل المصدر والمخصصة إما للتصدير أو لإعادة التصدير على حالها أو إدخالها في صنع السلع المعدلة للتصدير، تكوينها، توضيبها وتغليفها."

2. الإجراءات الجمركية والنقل

1.2 الإجراءات الجمركية:

لطالما مثلت الجمارك الجزائرية مصلحة حماية الاقتصاد الوطني عن طريق القيود التي كانت تفرضها على الواردات بهدف حماية المؤسسات الإنتاجية الوطنية من المنافسة الأجنبية ونظرا لسياسة تحرير السوق التي انتهجتها الجزائر في الآونة الأخيرة لم تتخل الجمارك عن دورها الفعال في الاقتصاد وبالرغم من تقليص صلاحياتها في مجال تقييد الواردات إلا أنها كانت تشجع الصادرات بشتى السبل وهذا من خلال ما يلي:

1.1.2 الإيداع الصناعي:

هو نظام موضوع تحت رقابة إدارة الجمارك، يمكن للمصدرين الاستفادة من كل الإعفاءات المتعلقة بالرسوم والحقوق وكل قيود التجارة الخارجية في إطار عملية الاستيراد شريطة أن تحول هذه الواردات لتصبح منتجات جاهزة للتصدير، وهذا ما يمنح عدة امتيازات للمصدر إضافة إلى الاستفادة من تخزين الواردات دون خضوعها للحقوق والرسوم الجمركية، مما يسمح بتجنب انقطاع المخزون[32].

2.1.2 نظام القبول المؤقت:

يسمح هذا النظام باستيراد المواد أو بعض البضائع التي تحول أو يعاد تصنيعها من أجل إعادة تصديرها مرة أخرى، حيث تعلق الضرائب والرسوم وتعفى من الإجراءات الخاصة بمراقبة التجارة الخارجية، وهذا إما بعد تحويل وتصنيع هذه البضائع أو بعد استعمالها كما هي في وضع القبول، كما أن البضائع المعدة

[31] المادة رقم 03 من قانون الرسوم على رقم الأعمال،2017، ص5.

[32] www.ALGEX.dz.cadre incitatif à l'export اطلع عليه في 12-04-2017 12:15

للترتيب في نظام القبول المؤقت تكون موضوع التصريح المفصل والذي يتضمن وصف البضائع وغيرها من البيانات الضرورية، والتعهد المكفول للمصرح لدى الجمارك بموجب احترام القوانين المطبقة في هذا الصدد.[33]

3.1.2 نظام التصدير المؤقت:

تنص المادة 194 من قانون الجمارك على نظام التصدير المؤقت إذ يسمح هذا النظام بخروج المنتج المحلي من الإقليم الجزائري إلى الخارج، وذلك لإجراء بعض التحولات أو الإصلاحات أو تقديم خدمة أو من أجل العرض أثناء المعارض والتظاهرات الخارجية، كما يمكن للمنتج المصدر مؤقتا أن يعاد تصديره بصفة نهاية من خلال المكان الموجود فيه أثناء العملية وهذا في إطار القوانين والتشريعات المعمول بها، أو إعادة استيرادها وهذا بإعفاء كلي أو جزئي من حقوق الاستيراد الجمركي.[34]

4.1.2 إعادة التموين بالإعفاء من الرسوم الجمركية:

إعادة التموين بالإعفاء من الرسوم الجمركية يسمح للمصدر باستيراد المواد الأولية وكل وسائل الإنتاج التي يحتاجها قصد تصنيعها مقابل دفع الحقوق والرسوم الجمركية، وعند تصدير هذه المنتجات يمكن أن يستورد من جديد نفس المواد المستوردة سابقا وبنفس الكمية مستفيدا من كل الإعفاءات والحقوق الجمركية.[35]

إضافة إلى هذه الأنظمة الجمركية المذكورة، قامت الحكومة الجزائرية بوضع بعض التسهيلات منها:[36]

- المقايضة الحدودية حيث تعفى سلع البلدان الحدودية من الحقوق والرسوم مقابل سلع جزائرية وفق إجراءات قانونية متفق عليها.
- تبسيط وتحقيق بعض الإجراءات الجمركية قصد اقتصاد الوقت وتتمثل في:
  - إلغاء استعمال شهادات ورخص التصدير في بعض العمليات.
  - رفع الحواجز الجمركية في المبادلات ما بين المبادلات ما بين البلدان المغاربية.

[33] المرجع السابق.
[34] المرجع السابق.
[35] المرجع السابق.
[36] تقرير للوكالة الوطنية للتجارة الخارجية ALGEX بعنوان الإجراءات التحفيزية لتشجيع وتحفيز الصادرات الجزائرية، 2014، ص 5-6.

- الإعفاء من دفع الكفالة في إطار العبور المؤقت للمغلفات الفارغة الموجهة لتغليف السلع الموجهة للتصدير.
- الممر الأخضر"CIRCUIT VERT" الذي يسمح بإثبات تصريح التصدير دون تفتيش البضائع.

2.2 إجراءات النقل:

إن الدولة الجزائرية جعلت من إيصال المنتج المحلي إلى الأسواق الخارجية بأقل تكلفة وبأسعار تنافسية هدفا سعت إلى تحقيقه من خلال العديد من الاستراتيجيات وهذا لأهمية النقل ودوره الفعال في الرفع من نسبة نجاح سياسة تحفيز التصدير، لذلك وجب عليها إدخال بعض التعديلات على هذا القطاع الحيوي المصنف ضمن قطاع الخدمات. ولأن معظم السلع تصدر من خلال الموانئ، نجد أن وزارة النقل قد اتخذت جملة من الإجراءات من اجل تسهيل عملية التصدير نذكر منها:[37]

- تسهيل الوضع في المخازن وتسريع عملية الشحن.
- تحديد بعض الأسعار التفضيلية لبعض البضائع.
- وضع تحت تصرف المصدرين الحاويات اللازمة، مع شرط إرجاعها في مدة لا تتجاوز 48 ساعة بعد استعمالها.
- تخفيض بنسبة 50% على المنتجات المعبأة في حاويات وكذا المنتجات الفلاحية، أما بالنسبة للمواد المنجمية والبقايا المعدنية فالتخفيض يكون بنسبة 20%.
- التقليل من مصاريف الشحن والإرساء للحمولات الموجهة للتصدير وذلك وفق لحجم الحمولة والعملية الموجهة لها.

إضافة إلى ذلك قامت وزارة النقل بإدراج امتيازات أخرى كتخصيص الأولوية للسلع الوطنية الموجهة للتصدير، وهذا من حيث المساحات وأرصفة التخزين مع تطبيق تعريفات تشجيعية.

[37] حامد محمد بن الطيب مراد، دراسة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مجلة دورية محكمة، العدد22، 2009. (بتصرف).

المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي لتنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات

أنشئت السلطات العمومية جملة من المؤسسات التي من شانها المساهمة في تدعيم وترقية الصادرات خارج المحروقات، وخلق ديناميكية جديدة لهذا القطاع في مجال التمويل والتأمين وحتى التسويق وهي كالتالي:

1. الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات " CAGEX ":

تأسست هذه الشركة وفق مقتضيات الأمر رقم 96/06 المؤرخ في 10 جانفي 1996، وهي شركة ذات أسهم حيث يساهم فيها 5 بنوك و5 شركات تأمين بحصة 10% لكل مساهم، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 02 جويلية 1996 تحددت شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفياته والذي يعهد تسييره للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات من خلال لجنة التأمينات عند التصدير، حيث تقوم الشركة في حالة وقوع حادث من الأحداث المرتبطة بالأخطار المؤمنة لحساب الدولة بعد التأكد من توفر شروط الضمان وبحصول الضرر يدفع للمؤمن له التعويض المستحق في أجل لا يتجاوز 6 أشهر من تاريخ الإبلاغ[38]. وبهذا تعمل هذه الشركة على حث المصدرين على اقتحام الأسواق الخارجية بارتياح ودون خوف من خلال الضمان التي تقدمه الشركة على التمويل الممنوح لهم من قبل البنوك، كما أنها توفر للمصدرين معلومات هامة تتعلق بحالة الأسواق الخارجية.

2. الصندوق الخاص لترقية الصادرات "FSPE":

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تم تخصيص موارد هذا الصندوق لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما يمنح إعانات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بالإنتاج أو تقدم خدمات لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، حيث يمول هذا الصندوق بواسطة 10% من الضريبة الخاصة إضافة إلى الهبات والمساعدات التي تحصل عليها من طرف الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة. ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة، ومن الأعباء التي يقوم هذا الصندوق بتغطيتها الأعباء المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية والدراسات

[38] سعيدي وصاف، نظام تامين القرض عند التصدير: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 196.

الهادفة إلى تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة لتصدير، كما يقوم بتغطية جزء من تكاليف الشحن والنقل في الموانئ الجزائرية[39].

3. الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية"PROMEX":

وهو مؤسسة عامة ذات طابع إداري، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي 96-327 المؤرخ في 01-10-1996، والذي ينص على أن هذا الديوان "يتمتع بالاستقلال المالي، والشخصية المعنوية ويعمل تحت وصاية التجارة، من أبرز مهامه تنشيط برامج تنمية المبادلات التجارية الموجهة للصادرات خارج المحروقات وترقيتها وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية مع انجاز دراسات وتقديم خدمات من شأنها مساعدة المتعاملين في مجال التجارة الخارجية.

4. الشركة الوطنية للمعارض والتصدير "SAFEX ":

أنشئ بموجب المرسوم رقم 63-87 المؤرخ في مارس 1987 الديوان الوطني للمعارض والتسويق والذي تم تغيير تسميته في 24 ديسمبر 1990 من الديوان إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، يعمل على ترقية الصادرات من خلال تنظيم سلسة من المعارض الوطنية، ومساعدة الشركات المهتمة بعملية التصدير وعرض منتجاتها في المعارض الدولية والجهوية خارج الوطن[40].

5. المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات التجارية "OPE"

تم إنشاء هذا المركز بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-135 المؤرخ في 15 ماي 1990، ومن مهامه توفير المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستيراد وترشيدها[41].

6. الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية "ALGEX ":

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12-6-2004، يرتكز دورها عموما في مجال تطوير وترقية الصادرات خارج المحروقات، حيث تعمل على تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج لصالح المؤسسات المصدرة وإعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها[42].

---

39 سعيدي وصاف، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 01، 2001، ص12. (بتصرف)

40 سعيدي وصاف، نظام تامين القرض عند التصدير: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية، مرجع سابق، ص184.

41 المرجع السابق، ص 185.

42 المرجع السابق، ص187.

خلاصة:

إن الدور الفعال الذي يلعبه قطاع المحروقات لا يمكن تجاهله بالنظر إلى مساهمة عوائده في تحقيق الكثير من الانجازات والمشاريع التنموية، حيث تناولنا في هذا الفصل أهمية ومكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، وقد تبين ولحد الآن أن المحروقات تكتسي أهمية قصوى في تحقيق الرقي الاقتصادي إذ يعتبر البترول القلب النابض للاقتصاد الوطني، وقد برز ذلك من خلال نسبة مساهمة صادراته في الصادرات الإجمالية والتي تقدر بحوالي 95%، كذلك تتجلى أهميته من خلال نسبة مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي، لكن وبالرغم من أهميته غير أنها تعد ثروة زائلة وغير دائمة كما أنها تتميز بعدم استقرار أسعارها، حيث وفي ضوء كل المتغيرات التي تحيط بسوق النفط العالمية أصبح التوقع باتجاه أسعار البترول ليس بالأمر اليسير وهذا لتأثره بعوامل يصعب التحكم بها مثل الصراعات الدولية، وتضارب مصالح الأطراف المتعاملة في السوق العالمية للنفط، إضافة إلى ذلك فإن منظمة أوبك لم تعد تلعب دور المرجح في السوق العالمية للبترول وفقدت للثقل الذي كانت عليه، وهذا بسبب تداخل المصالح السياسية للدول الفاعلة فيها كما أن نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي للبترول (29% إلى 30%) تعد ضعيفة، وعليه ستبقى الأسعار المستقبلية للنفط رهينة وغير متوقع بتغيراتها، وهذا ما يحتم علينا التفكير الجدي في بعض البدائل الداعمة والمكملة لهذه المادة الحيوية.

وقد بدلت السلطات الجزائرية مجهودات كثيرة من أجل تنويع صادراتها وإيجاد مصادر أخرى غير المحروقات لجلب العملة الصعبة، حيث تبنت جملة من الإجراءات القانونية والمالية وحتى المؤسساتية من أجل تحقيق ذلك، لكن ورغم وهذا فإننا لم نحقق الأهداف المنشودة لهذه الإجراءات بالرغم من توفر الأموال الكافية واللازمة لتفعيل وترقية الصادرات خارج المحروقات، حيث تبقى مساهمة هذه الصادرات في النمو الاقتصادي ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى الإمكانيات المتاحة أمامها، وهذا يرجع أساسا إلى غياب إستراتيجية واضحة وشاملة وكذلك لغياب الصرامة والنزاهة في تجسيد هذه الإجراءات على أرض الواقع.

الفصل الثاني:

الاقتصاد الجزائري و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات

تمهيد:

تعاني معظم الدول والتي من بينها الجزائر ذات الهبات الكبيرة من الموارد الطبيعية من هيمنة هذه الموارد على إنتاجها، تجارتها الخارجية ومواردها المالية، حيث أن هذا الاعتماد الشبه كلي على مورد واحد (المحروقات) جعلها تصنف ضمن الاقتصاديات الريعية، فطالما كانت هذه الثروة متوفرة بكثرة وبأسعار عالمية مرتفعة فهي تمكن الدولة من الحصول على موارد مالية مهمة تساعدها في تمويل وانجاز مشاريعها التنموية. لكن ماذا سيحصل لو كانت هذه الثروة ستنضب على المدى القريب أو المتوسط؟ ماذا لو انخفضت أسعارها انخفاضا كبيرا وامتد لفترة طويلة؟ هذه التساؤلات والاستفسارات جعلتنا نفكر في التنويع الاقتصادي الذي أضحى احد أهم أساسيات الاقتصاد الحديث لا سيما بعد توالي الأزمات الاقتصادية التي أكدت هشاشة وضعف الاقتصاد الوطني خاصة بعد انهيار أسعار البترول بنسبة تقارب 50% منذ مطلع سنة 2015، وهذا الذي أدى إلى ضرورة ملحة من اجل تدعيم سياسة التنويع الاقتصادي والانتقال إلى الاستثمار في المشاريع التي تملك فيها إمكانيات تمنحها ميزة تنافسية على غرار الفلاحة، السياحة والصناعات التحويلية، كحل يتسم بالديمومة ويتماشى مع متطلبات الظروف الراهنة من اجل تنويع مصادر الدخل. انطلاقا مما سبق سوف نستعرض في هذا الفصل أهم البدائل المتاحة أمام الجزائر كحلول للخروج من التبعية لقطاع المحروقات حيث يتضمن ما يلي:

المبحث الأول: آفاق الطاقة المتجددة كإستراتيجية مكملة للطاقة النافذة في الجزائر

المبحث الثاني: دور القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: الزراعة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات

المبحث الأول: الطاقة المتجددة كاستراتيجية مكملة للطاقة النافذة في الجزائر

لقد تزايد الاهتمام بمصادر الطاقات المتجددة التي أصبحت من أهم المواضيع الحديثة لاقتصاديات العالم، خاصة بعد الأزمات التي صاحبتها تغيرات في أسعار الطاقة الاحفورية على غرار التلوث الذي تسببت فيه والنضوب الذي تؤول إليه. كذلك الجزائر أولت أهمية كبيرة للطاقات المتجددة كمصدر جديد للطاقة بديل عن الطاقة النافذة لما تتوفر عليه من إمكانيات طبيعية من شانها أن تنهض بالاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: ماهية الطاقة المتجددة واهم مصادرها

1. تعريف الطاقات المتجددة:

تلعب الطاقة الاحفورية (البترول والغاز) دورا هاما في اقتصاديات الدول كما أشرنا في الفصل السابق فهو يعتبر من أهم مصادر الطاقة، غير أنها تعد طاقة ناضبة مهددة بالزوال وهي في تناقص مستمر، ولهذا بدأت الدول في البحث عن مصادر بديلة إذ توجهت إلى الطاقات المتجددة أو كما تسمى كذلك الطاقة الخضراء. سميت بالطاقة المتجددة لان لها صفة التجدد والديمومة وهذا دون تدخل يد الإنسان، وسميت بالطاقة الخضراء لأنها صديقة الطبيعة واستعمالها لا ينتج عنه أي تلوث طبيعي.

هناك عدة مفاهيم للطاقة المتجددة نذكر منها:[1]

- تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها.
- هي الطاقة المكتسبة من عمليات طبيعية تتجدد باستمرار، وبالتالي فهي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار.
- هي الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الطاقة المتجددة كما يلي: هي مصادر طبيعية لا يتدخل الإنسان في إنتاجها غير ناضبة تتجدد باستمرار وهي طاقة نظيفة لا ينتج عن استخدمها أي تلوث بيئي.

[1] روضة جديدي، كنزة عيشاوي، الاستثمار في الطاقات المتجددة كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية، ملتقى دولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2016.ص 5.

2. مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر:

هناك عدة مصادر للطاقة المتجددة نذكر منها أهمها وأكثرها وفرة في الجزائر

1.2 الطاقة الشمسية: تعتبر الشمس مصدر الحياة فهي المصدر الرئيسي للطاقة على وجه الأرض، أي أن كل صور الطاقة الموجودة على الأرض مصدرها الشمس، ويمكن تحويلها إلى عدة أشكال من الطاقة (حرارية، قوة محركة، كهرباء....).

ومن أهم خصائصها نجد[2]:

- تعتبر الطاقة الشمسية أكثر مصادر الطاقة وفرة؛
- توفر عنصر السليكون اللازم لاستخدام الطاقة الشمسية بكميات كبيرة في الأرض؛
- سهولة تحويل الطاقة الشمسية إلى معظم أشكال الطاقة الأخرى، مما يجعلها متعددة الاستخدام؛
- تعتبر طاقة نظيفة وغير ملوثة؛
- اختلاف شدة الإشعاع الشمسي من مكان لآخر، ومن زمان لآخر.

تزخر الجزائر بإمكانيات كبيرة من الطاقة الشمسية نظرا لمساحتها وموقعها الهام، حيث تقدر كمية الطاقة الواردة ب 5 كيلو واط/سا/م^2 حتى إلى 7 كيلو واط/سا/م^2، وهو ما يتيح إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلو واط/سا/م^2. و هذا يعني أنها تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوروبا الغربية و4 مرات الاستهلاك العالمي و5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء، وهذا حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية.[3] وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 2-1: إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة%	4	10	86
المدة المتوسطة لإشعاع الشمس س/السنة	2650	3000	3500
الطاقة المتوسطة كيلو واط/سا/م^2	1700	1900	2650

المصدر: شماني وفاء، مداخلة بعنوان أفاق الطاقة المتجددة كبديل للطاقة النافدة في الجزائر، ملتقى دولي حول مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الاحفورية في الجزائر، برج بوعريريج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 8.

[2] أحلام خليفة، مداخلة بعنوان مجهودات الجزائر في مجال استخدام الطاقات المتجددة، ملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول"، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 7-8 أكتوبر 2015، ص5.

[3] وفاء شماني، مداخلة بعنوان أفاق الطاقة المتجددة كبديل للطاقة النافدة في الجزائر، ملتقى دولي حول مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الاحفورية في الجزائر، جامعة برج بوعريريج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 7.

2.2 طاقة الرياح:

تعرف الرياح بأنها حركة الهواء التي تحدث بسبب تغير ضغط الهواء بسبب الشمس، فهي السبب الرئيسي في تغير درجة الحرارة وضغط الهواء[4]. ومن هنا نستنتج أن الرياح تعتبر احد مظاهر الطاقة الشمسية ولهذا فهي تختلف من مكان إلى آخر ومن فصل إلى آخر وهي طاقة حركية ميكانيكية. ولقد دخلت الجزائر في مجال استغلال طاقة الرياح والذي يعتبره الخبراء استثمار هام جدا، حيث يتوقعون أن يدر على بلادنا أرباحا تقدر على الأقل 3 مليار يورو سنويا، مع قدرة هذا القطاع الواعد على استحداث ألاف مناصب شغل، وتوفير طاقة نظيفة[5].

3.2 الطاقة المائية:

تعتبر الطاقة المائية طاقة كامنة توجد على مستوى المسطحات المائية أو الأنهار الجارية والشلالات خاصة حيث تكون القدرة الحركية للمياه في أعلى مستوياتها، ويمكن استخراجها أساسا من مصادر بحرية (البحار والمحيطات)، أو مصادر أخرى (الأنهار، السدود، الشلالات.....). وتملك الجزائر قدرة عالية من الطاقة المائية حيث يبلغ التساقط في إقليمها بحوالي 65 مليار م^3، ولكن يستغل منها فقط حوالي 5% في إنتاج الطاقة الكهربائية[6].

4.2 الطاقة الحرارية الجوفية:

تتوفر الجزائر على أكثر من 200 مصدر حراري تتمركز غالبيتها في الشمال الشرقي والشمال الغربي للوطن، حيث تصل درجة حرارة أغلبية هذه المصادر إلى 41°. ويمكن الحصول على أكثر من 12م^{3}في الثانية من الماء الساخن، الذي تتراوح درجة حرارته ما بين 22° و98°، وهو ما يسمح بإنشاء محطات لتوليد الكهرباء، إلا انه لا يتم استغلالها سوى في تجفيف المنتجات الزراعية وتكييف البنايات وغيرها بصفة أساسية وبالتالي إهدار إمكانيات نظيفة لإنتاج الطاقة الكهربائية[7].

---

[4] وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات- دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 138.

[5] أحلام خليفة، مرجع سابق، ص5.

[6] روضة جديدي، كنزة عيشاوي، مرجع سابق، ص8.

[7] عبد الرءوف تركي، مكانة الطقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013، ص 165.

المطلب الثاني: آفاق استخدام الطاقة المتجددة في الجزائر

من خلال ما سبق نجد أن الجزائر تزخر بطاقات متجددة من شانها أن تفتح أمامها أبواب الخروج من التبعية النفطية، وهذا لما تملكه من قدرات وإمكانيات في هذا المجال، وعلى هذا الأساس فقد أقرت السلطات الجزائرية مجموعة من البرامج الوطنية والهياكل التنظيمية من اجل استغلال هذه الطاقة واستعمالها كطاقة مكملة للطاقة الاحفورية.

1. البرامج الوطنية من اجل تطوير الطاقة المتجددة

لقد بدأت الدولة الجزائرية التقليل من استخدام الطاقة الاحفورية وهذا بسبب ما تخلفه من ضرر بالطبيعة وكذلك بسبب احتمال نضوبها، ما دفعها إلى التفكير في البديل ألا وهو الطاقة الخضراء، حيث هدفت إلى تطوير استغلالها منذ الاستقلال، فقامت بفتح السوق الوطنية للمنافسة من اجل التمكن من إنتاج القدر الطاقوي المحدد ضمن البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة وفي سبيل تحقيق ذلك قامت بإصدار قانون 98-11 المتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002.[8]

ثم بعد هذا البرنامج صدرت عدة برامج أخرى من اجل الاستغلال الجيد للطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وهي:

- القانون 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة [9] ويمكن أن نستنتج من خلال مضمون هذا القانون الأهداف التالية:
  - ترسيخ الفعالية الطاقوية
  - ترقية استخدام الطاقات المتجددة
  - حماية البيئة.
- القانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فبراير من سنة 2002 والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات.[10] استنادا إلى مضمون هذا القانون نجد انه يهدف إلى:
  - ترقية استخدام الطاقات المتجددة

---

[8] وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص 161.

[9] القانون 09-99 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420ه الموافق ل 28 جويلية 1999م والمتعلق بالتحكم في الطاقة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد51 الصادر في 20 ربيع الأول عام 1420ه الموافق 02 اوت 1999م، ص 4.

[10] قانون02-01 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422ه الموافق ل 5 فبراير سنة 2002م والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 8 الصادر 23 ذي القعدة عام 1422ه الموافق 06 فبراير 2002م، ص2.

- دمج الالتزامات البيئية التي يحددها التنظيم.
- تسويق الطاقة الكهربائية الناتجة عن المصادر المتجددة.

- المرسوم التنفيذي 04-92 والمؤرخ في 04 صفر 1425هـ الموافق ل 25 مارس 2004، والمتعلق بتكاليف تنويع وإنتاج الكهرباء.[11]
- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.[12]
- برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر للفترة 2010–2030: لقد قامت الجزائر بإطلاق برنامج طموح لإنتاج الطاقة المتجددة وتطوير الفعالية الطاقوية خلال الفترة 2010-2030، إذ تستند رؤية الحكومة الجزائرية على استراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب مثل الموارد الشمسية، طاقة الرياح...الخ، واستعمالها من اجل تنويع مصادر الطاقة، كما يهدف البرنامج الى توفير طاقة إنتاجية كبيرة.[13] وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 2-2: مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر (2011-2030)

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة–الطاقة المحتمل تركيبها	110 ميغاواط	650 ميغاواط	2600 ميغاواط مخصص للسوق الوطنية مع احتمالية تصدير ما يقارب 2000 ميغاواط	12000ميغاواط موجهة للسوق 10000 ميغاواط مخصصة للتصدير

المصدر: خليفة أحلام، مرجع سابق، ص 8

[11] المرسوم التنفيذي المؤرخ في 04 صفر عام 1425هـ الموافق ل 25 مارس سنة 2004م والمتعلق بتكاليف تنويع إنتاج الكهرباء الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 الصادر 07 صفر عام 1452هـ الموافق 28 مارس 2042م، ص11.

[12] القانون رقم 04–09 المؤرخ في 227 جمادى الثانية عام 1425هـ الموافق ل 14جويلية سنة 2004م والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52 الصادر 02 رجب 1425هـ الموافق ل 18 جويلية 2004، ص09.

[13] أحلام خليفة، مرجع سابق، ص 7.

2. الهياكل التنظيمية في مجال الطاقة المتجددة:[14]

- **م**ركز البحوث وتطوير الكهرباء والغاز (CREDEG): من أهم مهامه اعتماد أجهزة الكهرباء والغاز المستعملة من طرف المستهلك المحلي وتطوير استعمال الطاقات المتجددة وترقيته.
- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (UDES): من مهامها القيام بدراسات فنية اقتصادية وهندسية وانجاز نماذج تجريبية تتعلق بالتجهيزات الشمسية .
- مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER): يقوم بعدة مهام أبرزها جمع ومعالجة وتحليل المعطيات من اجل التقييم الدقيق للقدرات الشمسية، الرياح، الحرارة الجوفية، الكتلة الحيوية.
- وكالة ترقية وعقلانية استعمال الطاقة (APRUE): تقوم هذه الوكالة بالتنسيق ومتابعة إجراءات التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة.
- شركة (NEW ENERGY ALGERIA) : ومن مهامها ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة وتطويرها كما تقوم بتعيين وانجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة.

المطلب الثالث: آثار برامج الطاقة المتجددة على الاقتصاد الوطني:[15]

1. قطاع التشغيل:

من آفاق برنامج 2010-2030 استحداث فرص عمل تقارب حوالي 200 ألف منصب شغل، وبالتالي محاربة البطالة وخلق فرص عمل لأصحاب الكفاءات العالية وهذا من خلال انتهاج الاقتصاد المستدام.

2. قطاع الصناعة والتجارة:

من الأهداف التي يرمي إليها برنامج 2011-2030 الرفع من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال تطوير وتوطين صناعة التجهيزات الخاصة بالطاقات المتجددة بنسبة تفوق 80% مع مطلع 2030 وبكفاءات محلية. أما في مجال التجارة فالنشاط الصناعي الأخضر من شانه دفع إنشاء شركات تقوم بتسويق المنتجات داخل وخارج الوطن وهذا ما يحقق مداخيل من العملة الصعبة.

[14] وفاء شماني، مرجع سابق، ص11. (بتصرف).
[15] المرجع السابق ص 13-14. (بتصرف).

3. قطاع الفلاحة والسياحة:

استخدمت الطاقات المتجددة في عدة نشاطات في مجال الفلاحة منها المضخات العاملة بالطاقة الشمسية للري في المناطق المعزولة عن التوصيل بشبكة الكهرباء، وكذلك في تدفئة وتبريد البيوت البلاستيكية، وبهذا إنتاج محاصيل بكميات وافرة وبأسعار تنافسية. أما من ناحية السياحة فقد استغلت الطاقات المتجددة في المساكن الفردية، الفنادق والمطاعم وكذلك المتاحف وغيرها من المنشآت السياحية التي تراعي الجوانب البيئية.

المبحث الثاني: دور القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي

يعتمد قطاع السياحة على موارد متنوعة، متجددة تزداد قيمتها مع مرور الزمن، وعلى المنشآت الخدماتية الصغيرة والمتوسطة التي تتميز باستخدام اليد العاملة بشكل كثيف، وهو ذو طابع إنساني يتداخل فيه إنتاج الخدمات السياحية مع مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والبيئية، لذا فإن للقطاع السياحي تأثير كبير على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، حيث تتم الاستفادة منه مباشرة وينعكس هذا التأثير على الهيكل الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والبيئي.

المطلب الأول: مفهوم السياحة وأهميتها

1. تعريف السياحة

لقد بدأت المحاولات الأولى لتعريف السياحة في الثمانينات من القرن التاسع عشر، و قد كان أول تعريف للسياحة سنة 1905 من قبل **جوير فوديلر** حيث وصفها بأنها "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو وإلى مولد ونمو الإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وإلى نمو الاتصالات بين شعوب مختلفة، هي ثمرة تقدم وسائل النقل"[16]. أما الأستاذ **هونز كييتر** فيعرف السياحة على أنها "مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على السفر، وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي"[17].

---

[16] محمد مرسي الحريري، جغرافيا السياحة، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، 1999، ص18.

[17] أسامة بوشريط، البدائل الممكنة للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، مؤتمر حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة (المخاطر والحلول)، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2015، ص10.

وتعرف المنظمة العالمية للسياحة (WTO) السياحة بأنها "نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه لمدة لا تتجاوز السنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع وغيرها على ألا يكون مرتبط بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل"[18].

2. أهمية ودور السياحة

1.2 خلق مناصب الشغل: يعتبر قطاع السياحة قطاع متعدد الأنشطة والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالقطاعات الأخرى الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. وهذا ما يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي لتمتد وتصل إلى القطاعات الأخرى المرتبطة به.

2.2 تحسين ميزان المدفوعات: تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين مباشرة أو الإيرادات التي تقوم بتحصيلها بصورة غير مباشرة من خلال خلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين السياحة والقطاعات الأخرى.[19]

3.2 المساهمة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة وذلك من خلال:[20]

- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد؛
- الفروق الناتجة عن تحويل العملة؛
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية (الأساسية والتكميلية) بالإضافة إلى الإنفاق مقابل السلع الإنتاجية والخدمات للقطاعات الأخرى.

4.2 تنمية المرافق الأساسية: إن تقدم وتطور السياحة غالبا ما ينتج عنها الزيادة في الاستثمارات في البنية التحتية من اجل تفعيلها والمتمثلة في: المطارات، الطرق، الموانئ، المستشفيات، المطاعم، المتاحف وغيرها من المرافق التي تساعد على تحقيق الرفاهية للمقيمين بصفة عامة وللسياح بصفة خاصة.

---

[18] صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي للسياحة في الجزائر، تونس، المغرب، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص04.

[19] آسيا محمد إمام الناصري، إبراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، الطبعة 01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص32.

[20] موسى سعداوي، حكيم بوجطو، أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة، الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، 2010، ص5.

5.2 تأثير قطاع السياحة على القطاعات الأخرى: إن الحركة السياحية لها تأثير فعال على الكثير من القطاعات الأخرى، كقطاع النقل حيث تساهم السياحة في تفعيل الحركة الجوية، البرية والبحرية، كما يؤثر على قطاع التجارة وذلك من خلال العملة الصعبة التي تجلبها السياحة للبلد اعتمادا على الأنشطة الأساسية للسياحة والأنشطة الجزئية، حيث تتمثل الأنشطة الأساسية في مجمل المناصب الناتجة عن الوحدات السياحية كالفنادق والمطاعم والوكالات السياحية، أما بالنسبة للأنشطة الجزئية فهي المناصب المرتبطة بالسياحة كالسلع والخدمات المستهلكة من طرف السائح.[21]

المطلب الثاني: مقومات الجذب السياحي في الجزائر وآفاقها

1. مقومات الجذب السياحي

1.1 الإمكانيات الطبيعية: تمتلك الجزائر مقومات طبيعية ضخمة إذ تعتبر الجزائر البلد القارة الذي يتربع على مساحة تقدر ب 2381741كم^2، وتملك موقع استراتيجي هام جعلها تحتوي على كل معالم الجمال من قمم خضراء عالية وبحار زرقاء وكذلك صحراء شاسعة غنية بكل المناظر الخلابة.

2.1 الإمكانيات التاريخية والحضارية: إن المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية، فالمعالم الأثرية كالمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، من الأمازيغية إلى الفينقية إلى البزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية. وهذا ما يجعل الجزائر المرشح الأول لدى السائح حيث أنها تتميز بمزايا كفيلة بتلبية رغبات السياح الأكثر تشددا، باعتبار أن السياحة الثقافية والترفيهية تستقطبان الكثير من الاهتمام بالنسبة للسائح.

3.1 الإمكانيات المادية: وتبقى الإمكانيات المادية التي يحوزها القطاع السياحي في الجزائر ضعيفة جدا ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وهذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسياح جد منخفضة، مثل توفير المواصلات والاتصالات مع انه يعرف تقدم ملحوظ خلال السنوات الأخيرة.

2. إستراتيجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر

لقد اتخذت الدولة الجزائرية جملة من الإجراءات بهدف النهوض بقطاع السياحة وهي:

[21] مسعود درواسي، صبرينة رباحي، أهمية تنشيط القطاع السياحي محليا ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر،الملتقى العلمي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، 2015، ص7-8.

1.2 الإجراءات القانونية:

1.1.2 قانون التنمية المستدامة للسياحة:

صدر القانون رقم 03-01 في 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، حيث يهدف هذا القانون إلى:[22]

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال وتثمين التراث السياحي الوطني.
- إدماج الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية وتنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.
- تلبية حاجات المواطنين في مجال السياحة وتحسين نوعية الخدمات السياحية.
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وترقية الشغل في الميدان السياحي.

2.1.2 قانون متعلق باستغلال الشواطئ:

صدر القانون رقم 03-02 في 17 فيفري 2003 حيث يحدد القواعد العامة لاستعمال واستغلال السياح للشواطئ ويهدف هذا القانون إلى:[23]

- تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها.
- توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

3.1.2 قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:

صدر القانون رقم 03-03 في 17 فيفري 2003، والذي يهدف إلى:[24]

- الاستعمال العقلاني للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.

---

[22] المادة رقم 02 من القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003.

[23] المادة رقم02 من القانون رقم 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003.

[24] المادة رقم 01 من القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003.

- إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

4.1.2 القانون المتعلق بتطوير الاستثمار:

إن أهم ما جاء في الأمر 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في15 جويلية 2006 تطوير الاستثمار وآلية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية وإعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المستفيدة من منح الامتياز أو الرخصة، وأكد هذا القانون على ما يلي:[25]

- المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.
- إلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، وإنشاء شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الإيرادات والهيئات المعنية بالاستثمار. بالإضافة إلى تحديد تاريخ 25 جوان من كل سنة كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011.

2.2 الإجراءات المؤسسية

لقد قامت الجزائر بإنشاء عدة مرافق وهياكل إدارية من اجل تنمية القطاع السياحي ومن بين هذه الهياكل نجد:

1.2.2 وزارة السياحة والصناعة التقليدية: تأسست هذه الهيئة بموجب المرسوم رقم 474-63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963، والذي حدد أهم مهامها وهي:[26]

[25] منصور يالزين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 8.

[26] نسيبة سماعيني، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2013-2014، ص 91.

- التعريف بالمنتج السياحي الجزائري وترقيته.
- تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وانجاز المخططات التنموية السياحية.

2.2.2 الديوان الوطني للسياحة: تأسس هذا الأخير بموجب المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992، و يهدف إنشاء هذا الديوان إلى إعداد برامج لترقية السياحة والسهر على تنفيذها.[27]

3.2.2 الوكالة الوطنية لتنمية السياحة: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري1998، والذي يهدف إلى صيانة وحماية مناطق الاستغلال السياحي واقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية وكذا دراسة التهيئة دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية[28].

4.2.2 المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10مارس1998، وتهدف إلى انجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية، مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية والمعدنية بالإضافة إلى تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية[29].

5.2.2 اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994، وتهدف إلى اقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيه.[30] بالإضافة إلى إنشاء معاهد (معهد بوسعادة، معهد تيزي وزو، معهد الجزائر) ومدارس (المدرسة العليا للسياحة) في التكوين السياحي بهدف ترقية الخدمات السياحية ووجود العديد من الجمعيات السياحية التي لها بعد ومجال عمل جهوي أو وطني.[31]

---

[27] المادة رقم 04 من المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992.

[28] المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998.

[29] المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998.

[30] المادة رقم 02 من المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994.

[31] نسيبة سماعيني، مرجع سبق ذكره، ص 95-96.

3.2 الإجراءات الاقتصادية والمالية (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025)

يعتبر مخطط التهيئة السياحية جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وهو إطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر، والتي من خلالها تقوم الدولة بعرض رؤيتها حول تطور السياحة سوءا على المدى القصير 2007 أو المدى المتوسط 2015 أو المدى الطويل 2025. وفيما يلي شرح تفصيلي على محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025:[32]

1.3.2 **مخطط وجهة الجزائر**: تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصورتها من عدة سلبيات، لذا كان عليها اختيار أوراقها القوية بغية تحسين صورتها الخارجية وترقيتها، إذ يعتبر مخطط وجهة الجزائر مسالة أساسية تهدف إلى جعل الجزائر وجهة سياحية كاملة وتنافسية.

2.3.2 **الأقطاب السياحية للامتياز**: القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية من اجل الاستجابة لطلب السوق، حيث يتمتع القطب السياحي بالاستقلالية ودمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، والسياسي مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق.

ولقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في هذا الإطار سبعة أقطاب سياحية للامتياز في الجزائر وهي:

- القطب السياحي للامتياز شمال شرق: ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق اهراس؛
- القطب السياحي للامتياز شمال وسط: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، البويرة، بجاية، تيزي وزو؛
- القطب السياحي للامتياز شمال غرب: مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيليزان؛
- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق: الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة؛

[32] عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بانة،2010، ص109. (بصرف).

- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: أدرار، تيميمون، بشار؛
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير: طاسيلي، اليزي، جانت؛
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير: أدرار، تمنراست.

3.3.2 مخطط النوعية السياحية: يشمل هذا المخطط على أهم الإجراءات المتبعة من اجل تحسين نوعية القطاع السياحي في الجزائر، من بين هذه الإجراءات نجد:

- تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي؛
- منح رؤية جديدة للمحترفين؛
- حث المتعاملين في السياحة؛
- نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية؛
- وقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2025، أصبح تكوين العنصر البشري أمرا ضروريا، وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاثة أهداف استراتيجية للتكوين قصد تحفيز الجزائر سياحيا في آفاق 2025:
  - ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية، وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة؛
  - إعداد مقياس الامتياز للتربية والتكوين السياحي؛
  - الابتكار واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

4.3.2 مخطط الشراكة العمومية–الخاصة: لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، ونقول أن هناك شراكة عمومية – خاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة لطلب الجماعي للمنتجات السياحة.

5.3.2 مخطط تمويل السياحة: أن السياحة صناعة ثقيلة تحتاج إلى استثمارات ضخمة هذا من جهة، وهي صناعة ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس فان مخطط تمويل السياحة يحتوي على:

- مرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار، تقدير المخاطر وتمويل عتاد الاستغلال؛

- تخفيف إجراءات منح القروض البنكية؛
- التمديد في مدة القرض؛
- الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع وذلك من خلال: نظام مرافقة مالي، مساعدات للتكوين، تشجيع شامل للنوعية، إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل إنشاء بنك الاستثمار السياحي.

الجدول رقم 2-3: خطة الأعمال بالأرقام لأفاق 2015

السنة	2007	2015
عدد السياح (مليون)	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84869 سرير	75000 سرير
المساهمة في الناتج المحلي الخام %	1.7	3
الإيرادات مليون دولار	250	500 الى 2000
مناصب الشغل المباشرة و الغير مباشرة	200.000	400.000
تكوين: المقاعد البيداغوجية	51200	91600

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: الحركيات الخمسة وبرنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية جانفي 2008، ص18.

3. معوقات السياحة في الجزائر والحلول المقترحة

1.3 معوقات السياحة في الجزائر:

إن قطاع السياحة في الجزائر يعاني من عدة نقائص حالت دون تطوره نذكر أهمها:

- الإيواء والفندقة: طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة، 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.
- وكالات الأسفار: غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق؛
- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز؛
- ضعف نوعية المنتج وخدمات السياحة الجزائرية؛
- ضعف نوعية النقل والمواصلات؛
- صعوبة تحويل الإمكانيات السياحية إلى منتجات سياحية.

2.3 الحلول المقترحة.

1.2.3 تأهيل العنصر البشري الكفؤ: صحيح أن الدولة الجزائرية حاولت توفير الموارد المادية والمؤسسية للنهوض بالقطاع السياحي، لكنها أهملت المورد البشري الذي يعد روح أو المحرك الرئيسي للبرامج الاقتصادية، لذا يجب التوجه نحو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها وتأهيلها وحتى إعادة تأهيلها إن لزم الأمر، بهدف تقديم وتسيير البرامج التنموية خاصة في القطاع السياحي.

2.2.3 رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي: من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر ضعف الاستثمارات المخصصة له، حيث أن إجمالي الاستثمارات الموجه لهذا القطاع لم يتجاوز 3 مليار دولار، حيث بلغت 1.6089 مليار دولار سنة 2015، كما أن مخصصات الحكومة في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لم تتجاوز 0.07٪، وهي نسبة ضعيفة جدا لذا يجب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للاستثمار السياحي.

3.2.3 توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي: مع توجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغير والمتوسطة يفترض بناء استراتيجية اقتصادية خاصة بهذه المؤسسات بما يخدم الاقتصاد أي تكييفها وفقا للحاجات الاقتصادية الضرورية، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار في القطاع السياحي بهدف ترقيته.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للسياحة في الجزائر

1. ميزان المدفوعات:

تعتبر الإيرادات السياحية من الأهداف الأساسية لتنمية النشاط السياحي في أي دولة، حيث تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشاريع السياحية المباشرة والمشاريع المكملة للسياحة وكافة الصناعات المغذية للقطاع باحتياجاته المختلفة، وخلق خدمات جديدة نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى اللصيقة بها. أما بالنسبة إلى الجزائر فان الإيرادات السياحية قليلة جدا ولا تعكس حقيقة المقومات والإمكانيات الحقيقية التي تملكها، بل تعكس بصورة واضحة واقع العجز الذي يعيشه هذا القطاع، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم2-4: تطور ميزان المدفوعات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات السياحية	184	215	219	325	266	219	208	196	230	258
النفقات السياحية	370	381	377	469	457	574	502	428	410	611
رصيد ميزان المدفوعات السياحية	-186	-166	-158	-144	-191	-355	-294	-232	-180	-353

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

نلاحظ من خلال الجدول السابق زيادة نسبية خلال الفترة 2005-2014 في الإيرادات السياحة وهذا راجع إلى المحاولات التي تقوم بها الدولة من اجل النهوض بهذا القطاع، غير أنها تقابلها زيادة ملموسة في النفقات السياحية وهذا ما يحقق عجز كبير وواضح في ميزان المدفوعات السياحية، ما يؤكد الوضع السيئ لهذا القطاع.

2. الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الدالة على مدى تطور القطاع السياحي في البلد ويمكن معرفة ذلك من خلال هذا الجدول.

الجدول رقم 2-5: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2003-2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الخام	5252.32	5252.32	5252.32	5252.32	5252.32	5252.32	5252.32
الإيرادات السياحية	8.67	13	13.5	15.3	14.64	23.13	19.35
نسبة مساهمة الإيرادات السياحية فيPIB %	0.17	0.25	0.26	0.29	0.28	0.44	0.37
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الخام	11991.56	14588.53	16208.7	16643.83	17205.11	17868.37	18165.38
الإيرادات السياحية	16.19	15.82	15.81	17.98	27.95	29.03	31.56
نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في PIB %	0.14	0.11	0.10	0.11	0.16	0.16	0.17

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائياتONS

إن القطاع السياحي يظل تحت المستوى في عدد كبير من الدول من بينها الجزائر التي يبقى فيها القطاع غير مستغل بصورة كبيرة مقارنة بالإمكانيات والفرص المتاحة، حيث تأكد أرقام الجدول ذلك إذ نلاحظ زيادة نسبية في إيرادات السياحة خلال الفترة 2011-2016 ولكن رغم ذلك فان نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى 2%حتى نهاية 2016. وتعتبر هذه المساهمة متدنية ولا تمثل سوى 0,16% كمتوسط لمساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

3. مساهمة السياحة في الصادرات الإجمالية

إذا ما قارنا حجم الإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر فإننا نجد أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الصادرات الجزائرية (قيمة الإيرادات /قيمة الصادرات الوطنية) تعد ضعيفة جدا، ولا ترقى إلى النهوض بالقطاع السياحي على المدى القريب، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم2-6: مساهمة السياحة في الصادرات الإجمالية (2003-2016)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الصادرات	3525.86	5298.03	4402.23	4149.71	3569.65	2462.92	2008.95
نسبة الإيرادات السياحية من إجمالي قيمة الصادرات%	0.55	0.44	0.33	0.37	0.38	0.53	0.43
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الصادرات	4610.1	5630.65	5603.07	5069.75	5285.66	3703.29	2506.84
نسبة الإيرادات السياحية من إجمالي قيمة الصادرات%	0.35	0.28	0.28	0.35	0.53	0.78	1.26

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.ONS

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة السياحة في إجمالي الصادرات شهدت انخفاض متواصل خلال الفترة 2003 - 2007، لترتفع بنسبة طفيفة جدا في سنة2008 (0.53%)، لتعاود الانخفاض مرة أخرى حيث استمرت إلى غاية 2012 أين عاودت الارتفاع لتصل سنة 2016 إلى أعلى نسبة وهي مقدرة ب 1.26%. ومن هنا يمكن القول بان قطاع السياحة لا يرقى إلى مستوى الإمكانيات التي تملكها الجزائر وهو مهمش نوعا ما.

4. مساهمة السياحة في التشغيل

باعتبار أن قطاع السياحة قطاع متعدد الأنشطة والتي ترتبط بقطاعات أخرى اقتصادية منها، واجتماعية وثقافية، إذن فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في توفير مناصب الشغل من خلال الفنادق والمطاعم وما إلى ذلك، بالإضافة إلى زيادة نشاط أصحاب الحرف والمهن التقليدية. وهذا ما توضحه أرقام الجدول الموالي:

الجدول رقم2-7: مساهمة السياحة في العمالة الإجمالية للفترة (2016-2003)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي عدد العاملين(ألف)	9472	9146	8594	8869	8182	7798	6684
عدد العاملين في القطاع السياحي(ألف)	198	182	185	180	172	165	103
نسبة العاملين في قطاع السياحة إلى عدد العاملين الكلي	2.090	1.98994	2.15266	2.02954	2.10217	2.11592	1.54099
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
إجمالي عدد العاملين(ألف)	9735	9599	10212	10788	10239	10594	10845
عدد العاملين في القطاع السياحي(ألف)	213	220	224	257	261	270	276
نسبة العاملين في قطاع السياحة إلى عدد العاملين الكلي	2.19	2.29	2.19	2.38	2.55	2.55	2.54

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه نجد أن عدد العاملين في قطاع السياحة في تزايد مستمر، حيث كان يقدر ب 198000 سنة 2003 ليصل سنة 2016 إلى 276000 عامل في هذا القطاع، لكن ورغم هذا تبقى نسبة مساهمة العاملين في هذا القطاع في العمالة الكلية ضعيفة، حيث ورغم الزيادة المستمرة لها إلا أنها لم تتجاوز نسبة 3% خلال فترة. وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالإمكانية التي يحوز عليها هذا القطاع.

المبحث الثالث: الزراعة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات

تحاول الجزائر منذ سنوات تنويع ورفع صادراتها خارج المحروقات، مما اوجب عليها ضرورة التدخل للنهوض بالقطاعات الأخرى. والاستثمار في هذه القطاعات، وباعتبار أن الجزائر تمتلك ثروة فلاحية لا يستهان بها وجهت نظرها إلى هذا القطاع وسوف نتطرق إلى إبراز مكانة وآفاق هذا القطاع في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم الزراعة وأهميتها

1. مفهوم الزراعة وأهم خصائصها

إذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق فإننا نجدها مشتقة من الكلمتين (Agre) وتعني الحقل أو التربة وكلمة (culture) وتعني العناية، و على هذا الأساس يمكن القول أن الزراعة هي العناية بزراعة الأرض، فالزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل واقتناء الحيوانات لإنتاج اللحوم الحليب والصوف وتربية النحل والدواجن وغيرها. كما تشمل الزراعة أي عمل يلحق بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء، فالزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية.[33]

وتعرف الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا الزراعة بأنها "العمل الذي تستخدم به القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تامين الحاجات البشرية".[34]

كما تتميز الزراعة بجملة من الخصائص التي تساعد على فهم طبيعة المشاكل الزراعية وإيجاد الحلول المناسبة لها نذكر أهمها:[35]

- ضخامة رأس المال الثابت في الزراعة والذي يمثل وسائل الإنتاج الزراعي ويقدر بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة.
- طول دورة الناتج الزراعي وهي الفترة الفاصلة بين بدء تشغيل وسائل الإنتاج والحصول على الإنتاج.

---

[33] عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، ط1، مطبعة العالي، بغداد، 1969، ص37.

[34] ياسين مكيو، تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة،2015، ص2.

[35] عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سابق، ص43-47. (بتصرف).

- ارتفاع عنصر المخاطرة نتيجة التقلبات المناخية، إذ تؤثر العوامل المناخية على الزراعة بشكل كبير بحيث يحتاج كل منتج إلى ظروف مناخية ملائمة للنمو.

2. أهمية الزراعة

إن القطاع الزراعي يحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات الكثير من الدول، حيث يساهم هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية، لهذا أولت الدولة عناية خاصة لهذا القطاع، وتكمن أهميته في:

- توفير الحاجات الغذائية لأفراد المجتمع، حيث يساهم في توفير المواد الغذائية اللازمة للسكان مثل البطاطا، القمح، الحليب والحوم.... الخ.
- المساهمة في تكوين رأس المال، إذ يعتبر مصدر رئيسي للزيادة في التكوين الرأسمالي الذي يستعمل للقطاعات الاقتصادية الأخرى.[36]
- إرساء القاعدة الاقتصادية، حيث تلعب الزراعة دورا بالغ الأهمية في التجارة الخارجية ومداخيل صادراتها تلعب دورا بارزا في النهضة الاقتصادية والصناعية في كثير من دول العالم، حيث يذكر رودلف M. Rudolff بان النهضة الاقتصادية التي حصلت في القرن التاسع عشر في السويد والدنمارك تدين لحد كبير للصادرات الزراعية، حيث تزيد القدرة التصديرية من القدرة على اقتناء واستيراد سلع وتجهيزات الإنتاج و بالتالي إرساء القاعدة الصناعية وتطوير الاقتصاد[37].
- امتصاص البطالة، فالقطاع الزراعي من القطاعات التي تعتمد على يد عاملة كثيرة، إلا أنها تتسم بطابع الموسمية وهو ما يشير إلى أن العمل في القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، وبالتالي فان اغلب العمال في هذا القطاع هم عمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة إلى أخرى[38].
- توفير الموارد المالية، حيث يعتبر هذا القطاع مصدر رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد العاملين بصفة مباشرة كالمزارعين أو منتجي الأدوية والأسمدة الزراعية...الخ. أو بصفة غير مباشرة كالعاملين في تسويق

[36] علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر و التوزيع عمان، الأردن،2010، ص28، (بتصرف).
[37] منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، محمود يوسف عقلة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، مكتبة المجمع العربي، الاردن، ط2011، ص 30-31.
[38] عمر جنينة، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص14.

وبيع المنتجات الزراعية. و يساهم بنسب متفاوتة في الدخل الوطني للعديد من الدول كما انه يساهم بدرجة كبيرة في توفير العملات الصعبة لهذه الدول مما ينعكس بصفة ايجابية على مستوى التنمية الاقتصادية فيها[39].

المطلب الثاني: مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني

1. المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم2-8: مساهمة الزراعة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2004 –2014)

الوحدة مليار دج

السنوات	الزراعة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الزراعة في PIB %
2004	580.5	6150.4	9.4
2005	581.6	7562.0	7.7
2006	641.3	8514.8	7.5
2007	708.1	9366.6	7.6
2008	727.4	11077.1	6.6
2009	931.3	9968.0	9.3
2010	1015.3	11991.6	8.5
2011	1183.2	14526.2	8.1
2012	1421.7	16208.7	8.8
2013	1640.0	16643.8	9.9
2014	1771.5	17205.1	10.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القطاع الزراعي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة المدروسة، حيث انتقل من 580.5 مليار دج إلى 1771.5 مليار دج، بالرغم من أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي كانت متذبذبة ولا تعبر عن الزيادة خلال نفس الفترة، وهذا راجع إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي كانت أكبر من الزيادة الحاصلة في الناتج الزراعي بسبب مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات، كما تبين ذلك سنة 2008 حيث عرفت هذه الفترة ارتفاع ملحوظ في أسعار النفط.

[39] علي جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص29، (بتصرف).

إن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي هي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها هذا القطاع والدعم المالي والمادي الذي وفر له.

2. المساهمة في العمالة الكلية

الجدول رقم2-9: مساهمة العمالة الزراعية في القوى العاملة الكلية في الجزائر

السنوات	القوى العاملة الكلية(ألف)	نسبة العمالة الزراعية في العمالة الكلية %
2000	8956	24.39
2014	10566	9.5

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات ONS.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق انخفاض مساهمة العمالة الزراعية في العمالة الكلية لعام 2014 مقارنة ب عام2000 وهذا ما يبرز ضعف الزراعة في الجزائر ويفسر انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

3. مساهمة الزراعة في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان

لقد أصبح من الضروري اليوم على كل دولة أن تسعى وتعمل ما بوسعها من اجل الاهتمام بالقطاع الفلاحي لتامين الحاجات الغذائية الأساسية لسكانها و تصدير مواد تكون لها نفس المستوى من الأهمية و استعمال عوائد هذه الأخيرة من اجل تغطية تكاليف المواد المستوردة[40]. وكذلك بالنسبة للجزائر وهذا ما يوضحه الملحق رقم 04، حيث نلاحظ أن جميع المواد الواردة في الجدول أساسية، إلا أن انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي قد مس بدرجة أكبر المواد الأكثر أهمية في الحصة الغذائية السائدة، كالحبوب 16.1%، البقول 17.7% والحليب 32.9%، الزيوت 6.21% وهذا سنة 2008 ثم سرعان ما تحسنت هذه النسبة لهذه المواد سنة 2009 بفعل سياسة التجديد الفلاحي والريفي. كما نلاحظ كذلك الاعتماد الكلي على السوق الخارجية في تلبية الطلب الوطني على مادة السكر، أما بالنسبة للبطاطا فإننا نحقق اكتفاء ذاتي بنسبة 95.48% وهذا بسبب توجه وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لدعم هذا المنتج. ثم تأتي بعدها اللحوم بنسبة 88.1%، وهذا بسبب تراجع الطلب عليها لتدهور القدرة الشرائية الناتجة عن ارتفاع أسعار المواد الأساسية وتدني الأجور في السوق الدولية بسبب الأزمة العالمية للغذاء سنة2007.

[40] رابح زبيري، الإصلاحات في القطاع الزراعي وأثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996، ص189.

أما بالنسبة للحليب فإننا نلاحظ ارتفاع الطلب عليه وهذا لأنه مادة أساسية تستهلكها كل الفئات الاجتماعية مما استوجب التوجه إلى السوق الخارجية لتلبية الطلب المتزايد عليها، مما كلف الدولة أكثر من 1,06 مليار دولار سنة 2007 لتغطية هذا العجز[41].

وما يمكن استنتاجه في الأخير هو أن مساهمة القطاع الفلاحي في تغطية الطلب الوطني تبقى ضعيفة رغم التحسن الكبير الذي عرفته بعض المنتجات (كالحبوب والحليب والبطاطا) وذلك بسبب عدم مواكبة الإنتاج للنمو الديمغرافي المتزايد، مما زاد في ارتفاع معدلات التبعية إلى الخارج باستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية الاستهلاكية الأساسية.

4. مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات الإجمالية.

الجدول رقم 2-10: مساهمة الزراعة في تطور الصادرات الإجمالية في الفترة (2000-2007)

الوحدة مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات الزراعية	111.2	151.9	126.9	143.7	163.1	164.5	164.6	181
الصادرات الإجمالية	21596	19133	18420	21476	31713	44482	50586	60174.4
نسبة مساهمة الزراعة في الصادرات الإجمالية%	0.51	0.79	0.69	0.67	0.51	0.37	0.29	0.3

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات من الموقع http://www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان قيمة الصادرات الزراعية والتي اغلبتها هي من التمور، الحمضيات والخضر قدعرفت تطورا ملحوظا، حيث انتقلت من 11102 مليون دولار الى 181 مليون دولار وهذا ما يمثل نسبة نمو تقدر ب 62.7%، وكذلك بالنسبة للصادرات الاجمالية التي عرفت هي الاخرى تطورا كبيرا خلال نفس الفترة، حيث انتقلت من 21596 مليون دولار الى 60174.4 مليون دولار اي ما يمثل نسبة نمو تقدر ب 122.06%، مما يعني ان نمو الصادرات الاجمالية كان اكبر يكثير من نمو الصادرات الزراعية، وهذا ما توضحه نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الاجمالية والتي كانت ضعيفة جدا و لم تتجاوز0.7%. مما يعني ان النمو في

[41] محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2012، ص38.

الصادرات الاجمالية راجع الى النمو في قطاعات اخرى غير الزراعة خاصة قطاع المحروقات بسبب الارتفاع الذي عرفته اسعار المواد البترولية في هذه الفترة.

المطلب الثالث: مقومات القطاع الزراعي كخيار للتنويع الاقتصادي في الجزائر

1. مقومات الزراعة في الجزائر

يملك قطاع الزراعة مقومات ودوافع من شانها ان تجعل منه وجهة للاستثمار وكاحد اهم الخيارات من اجل التنويع الاقتصادي في الجزائر والتي تتمثل في:

1.1 وفرة الاراضي الزراعية:

تمثل الاراضي الزراعية القاعدة الاساسية للانتاج الزراعي، والجزائر تتربع على مساحة زراعية واسعة مما يجعلها ثروة استراتيجية يجب استغلالها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الاراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح.

2.1 توفر الثروة النباتية و الحيوانية:

يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لان الهدف الرئيسي لاي نظام اقتصادي هو السعي الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لافراد المجتمع، من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة والمحافظة عليها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء، كما ان الجزائر بتنوعها المناخي والطبيعي جعلها تضم العديد من الاصناف النباتية والسلالات الحيوانية الغنية بالمزايا النسبية والمطلقة التي تجعل من الاقتصاد متنوعا ويحقق مستويات جديدة من الدخل الوطني وعوائد ذات قيمة للمستثمرين المباشرين[42].

كما تحتل الجزائر حسب احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية المرتبة الثانية عربيا في انتاج الاغنام بعد السودان بنسبة10.5% من اجمالي الثروة العربية، والمرتبة الثامنة في الماعز.

[42] غردي محمد، مرجع سابق، ص 11، بتصرف.

3.1 وفرة وتنوع مصادر المياه:

ان التنوع المناخي والاقليمي جعل من مصادر المياه في الجزائر متنوعة حيث تتوفر على ثروة مائية اجمالية مقدرة بحوالي 17.2 مليار متر مكعب كثروة مائية سطحية وجوفية متجددة تمتد في الشمال والجنوب. يستحوذ الشمال على 12 مليار متر مكعب اي 70% من الثروة المائية حيث تقدر كمية المياه السطحية ب 10 مليار متر مكعب على شكل مجاري مائية، اودية مؤقتة، مسطحات مائية، مياه مجمعة في السدود وحواجز مائية. ولا يتوفر الشمال سوى على كمية بسيطة من المياه الجوفية حيث لا يخزن سوى حوالي 2 مليارم^3. اما الجنوب فيتوفر على 5.5 مليارم^3 من الثروة المائية المتجددة والفعلية اي 30% من مجمل الموارد المائية منها 5 مليارم^3 جوفية و الباقي هي عبارة عن بحيرات مالحة(الشطوط والسبخات)[43]. وبصفة عامة يتميز هذا القطاع بجملة من الخواص هي :

- لا يتطلب توفر تكنولوجيا عالية ودقيقة فحتى الوسائل التكنولوجية المستخدمة فيه سهلة المنال.
- يوفر مناصب عمل كثيرة ويساعد على تقليص البطالة.
- يحوي العديد من المزايا التنافسية والمطلقة حسب طبيعة الارض والمناخ.

2. معوقات الزراعة في الجزائر

كبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى يتعرض القطاع الزراعي للعديد من العقبات والمعوقات التي تحول دونه ودون النهوض به وتعرقل عملية التنمية فيه ومن بين أهم العقبات التي يتعرض لها هذا القطاع في الجزائر نجد:

1.2 موسمية الإنتاج الفلاحي:

تعتبر موسمية الإنتاج الفلاحي مشكل عام في القطاع، حيث يمكن في الصناعة مثلا إنتاج نفس الكمية من المنتجات في اليوم الواحد خلال أيام السنة، أما الإنتاج الزراعي والنباتي خصوصا فهو على العكس من ذلك تماما، حيث يتم إنتاج المحاصيل والحصول عليها في فترة زمنية محدودة وقصيرة جدا، صحيح أن التقدم العلمي يخفف من حدة وآثار الموسمية، إلا أنها لازالت تشكل لحد الساعة احد الخصائص المميزة للإنتاج

[43] http://mansour- hadjeres.over-blog.com/2015/07/55a312ac-803f.html اطلع عليه 28-04-2017 على الساعة 17:04.

الزراعي[44]. حيث تمثل هذه الخاصية مشكل وعائق كبير أمام الزراعة نتيجة النقص في الإمكانيات ووسائل الحفظ والتخزين وكذا قنوات التوزيع، مما يعرض نسبة معتبرة من الإنتاج إلى التلف أو يقع المنتج في فخ انخفاض الأسعار جراء زيادة العرض في السوق.

2.2 تأثر الإنتاج الزراعي بالعوامل المناخية:

باعتبار الزراعة مرتبطة بالأرض فهي تجري معظمها تحت تأثير العوامل المناخية مباشرة، فالمزارع يقوم بأنشطته في ظروف مناخية متقلبة مما يتوجب عليه تامين الظروف الملائمة من اجل تحقيق مردود أفضل. إضافة إلى هذا تتعرض المساحات المروية من الأراضي الزراعية لمشكل الملوحة وبالتالي نقص المردودية وانخفاض عملية التكثيف الزراعي وارتفاع تكاليف الصرف والاستصلاح وأنظمة الري المتقدمة، كما تتعرض الأراضي الزراعية البعلية إلى الانجراف المائي والهوائي لدرجة تجعل الفلاحين يفرون منها كليا ويعزفون عن الاستثمار الزراعي، ففي الجزائر تتعرض حوالي 80% من الأراضي المطرية لهذا المشكل[45].

3.2 ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي:

إن سياسة الاستثمار وأولياته عرفت في العقود الأخيرة مزيدا من الانحياز إلى قطاع التجارة والخدمات والإعلام على حساب القطاعات الأخرى السلعية المنتجة وخاصة القطاع الزراعي، حيث ظل تمويل القطاع الزراعي يعاني جملة من المعوقات منها سوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي، النقص في اعتماد المصارف المختصة في الإقراض، عدم موضوعية معايير توزيع القروض على الفلاحين إضافة إلى عدم وفاء الفلاحين بتسديد القروض الممنوحة[46].

4.2 مشاكل متعلقة بالإنتاج والتسويق:

توجد عدة مشاكل خاصة بإنتاج وتسويق المنتوجات الزراعية ويمكن إيجازها فيما يلي :[47]

- ضعف التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي؛

---

44 منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد الهادي مساعدة، محمود يوسف عقلة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، مكتبة المجمع العربي، الأردن، ط1، 2011، ص 30-31.

45 الأخضر بن عمر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2007، ص 91، (بتصرف).

46 المرجع سابق، ص 96(بتصرف).

47 جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراية، عمان-الاردن،2009، ص 96-97 (بتصرف).

- ضعف استخدام مدخلات الإنتاج من مياه وأسمدة ومبيدات وضعف الإرشاد الزراعي؛
- ضعف المتابعة التقنية لمخططات لتنمية؛
- فشل نظام التسويق في توجيه الإنتاج نحو تلبية حاجات السوق المحلي والتصدير؛
- ضعف البنى التحتية للتسويق؛
- الإخفاق في إيجاد زراعات تصديرية وزراعات تصنيعية.

3. الحلول الممكنة من اجل النهوض بالزراعة وتطويرها

- تنظيم السوق الزراعية.
- التوسع في زراعة المحاصيل عالية الإنتاجية والمحاصيل ذات المزايا النسبية، مثل التمور، الزيتون، الحمضيات والكروم إضافة إلى اللحوم الحمراء عالية الجودة.
- الاهتمام بزراعة القمح في المناطق الصحراوية والتي اثبت نجاحا وارتفاعا محسوسا في السنوات الأخيرة.
- دعم وتحفيز الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- إنشاء مراكز ومعاهد للأبحاث الزراعية من اجل انتقاء البذور واستخراج الشتائل والسلالات الحيوانية ذات النوعية الجيدة.
- الاهتمام بالتكوين والإرشاد الفلاحي.

خلاصة:

تشكل الثروة النفطية المصدر الرئيسي سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري وهذا ما أحدث اختلال في توازن الاقتصاد الوطني، وارتأينا من خلال دراستنا في هذا الفصل بان كل من الزراعة، السياحة والطاقات المتجددة من شانها أن تكون بديل حقيقي لقطاع المحروقات، خاصة وان الجزائر تملك في هذه الخيارات كل المؤهلات والإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق النمو الاقتصادي.

ويعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاستراتيجية، والتي تملك الجزائر فيه مجموعة من الموارد الأرضية والبشرية والمائية المتاحة نسبيا، ولقد اثبت التجارب الميدانية المجسدة في الزراعة الصحراوية مثل زراعة البطاطا كفاءة الأراضي الصحراوية وعلى هذا الأساس يجب إعطاء أهمية خاصة لهذه الزراعة من طرف الدولة.

أما بالنسبة لقطاع السياحة فان الجزائر تعتبر جوهرة البحر الأبيض المتوسط، فهي تحتوي على كل أنواع السياحة الساحلية، الداخلية، الجبلية وأيضا الصحراوية. كما أنها تتميز باعتدال مناخها، وبالرغم من تمتع الدولة بكل هذه المقومات السياحية التي يمكن أن تجعلها في المراتب الأولى فأن مردودية هذا القطاع تبقى ضعيفة ومحدودة وهذا يعود أولا إلى غياب الثقافة السياحية الدولة الجزائرية وثانيا إلى غياب استراتيجية شاملة لتأهيله وعدم إعطاء الاهتمام الكبير لهذا القطاع.

كما أن الجزائر بدأت في الآونة الأخيرة الاهتمام نوعا ما بالطاقات المتجددة كمصدر بديل أو بالأحرى مكمل للمحروقات وعلى وجه الخصوص الطاقة الشمسية، لكن ورغم الدور الهام الذي تلعبه الطاقات المتجددة في الجزائر والاهتمام الذي حظيت به إلا أنها لم ترقى إلى التطلعات والأهداف المنشودة ضمن برنامج تطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية 20011-2030.

الفصل الثالث:

الخيارات والبدائل المتاحة

وأثرها على

النمو الاقتصادي

-دراسة قياسية-

تمهيد:

بعد كل أزمة بترولية ترتفع الأصوات ويتم التأكيد من طرف الدولة وكذا الخبراء الاقتصاديين بضرورة تنويع مصادر الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل لها من اجل تحقيق معدلات نمو مستقرة نوعا ما والوصول إلى قيم وأهداف التنمية في أقرب وقت ممكن، وهذا من خلال المزايا النسبية التي تملكها في العديد من القطاعات الأخرى خارج المحروقات والسعي خلف تحقيق مزايا تنافسية عالميا.

وقد احتلت قضية التنويع الاقتصادي مكانا هاما في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية حيث توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى أهميتها ودورها الفعال في تسريع عجلة النمو الاقتصادي، وباعتبار أن غالبية صادرات الجزائر ترتكز على قطاع المحروقات والذي يعتبر مورد من الموارد الناضبة وسريعة التأثر بالتقلبات في الأسعار العالمية، الأمر الذي حتم على الجزائر محاولة إتباع سياسات تهدف بشكل أساسي إلى التنويع وإيجاد بدائل تنموية متنوعة كمصادر أخرى للعملة الصعبة والخروج من التبعية النفطية. وفي إطار ما تقدم وانطلاقا من طبيعة الصادرات الجزائرية أحادية المصدر الأمر الذي جعل علاقتها بالنمو الاقتصادي غير مستقرة فإننا نريد من خلال هذا الفصل معرفة مدى تأثير إيرادات القطاعات خارج المحروقات على مستويات النمو في الجزائر، ثم نقوم بدراسة قياسية لإيرادات السياحة، باعتبارها أهم بديل للمحروقات في ظل الإمكانيات المتاحة أمامها، وهذا من خلال دراسة قياسية، حيث يتضمن هذا الفصل:

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة القياسية

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية

يعد الاقتصاد القياسي فرع من فروع علم الاقتصاد، والذي يهتم أساسا بقياس وتحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية تحليلا كميا، مستمدا أصوله من العلوم الثلاثة (الاقتصاد، الرياضيات والإحصاء)، بهدف اختبار تحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية، قياس المؤشرات والمعاملات وتقدير العلاقات الدالية والتنبؤ.

المطلب الأول: منهج البحث في الاقتصاد القياسي

يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل هي:[1]

1. **تعيين النموذج:** يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات محل الدراسة في صورة رياضية، حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، ويتم بناء النموذج القياسي الاقتصادي(النمذجة) بالاستعانة بالنظرية الاقتصادية وعلم الرياضيات والإحصاء.

وتتضمن هذه المرحلة الخطوات التالية:

- تحديد متغيرات النموذج؛
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

2. **تقدير معلمات النموذج:** بعد صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي من خلال المرحلة السابقة، يتم تقدير معلمات النموذج، وذلك بالاعتماد على بيانات واقعية يتم جمعها من المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وتتمثل خطوات هذه المرحلة في:

- تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج؛
- اختيار طريقة القياس الملائمة، من بين الطرق الممكن استخدامها في عملية التقدير.

3. **تقييم معلمات النموذج:** بعد الانتهاء من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج، نقوم بتقييم المعلمات المقدرة، أي تحديد ما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية، وما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية وهذا بالاعتماد على المعايير التالية:

- **المعايير الاقتصادية:** تتعلق بحجم وإشارة المعلمات المقدرة فإذا كانت لا تتوافق والنظرية الاقتصادية كان هذا سبب كافي في رفض النموذج؛
- **المعايير الإحصائية:** تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات

النموذج، منها اختبار *student*، اختبار *Fischer*...

[1] دنداني ساعد، زيان محمود، **دراسة تحليلية وقياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر 1980-2012**، مذكرة شهادة مهندس دولة، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2014، ص 71- 73.

- **المعايير القياسية:** تهدف إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية

متوافقة مع الواقع، ومنها: اختبارات الارتباط الذاتي، اختبارات التعدد الخطي واختبارات ثبات التباين.

4. تقييم قدرة النموذج على التنبؤ: لاختبار قدرة النموذج على التنبؤ لابد من اختبار مدى استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن، واختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة.

ويمكن تلخيص هذه المراحل في الشكل الآتي:

الشكل رقم 3-1: مخطط لمنهج البحث في الاقتصاد القياسي[2]

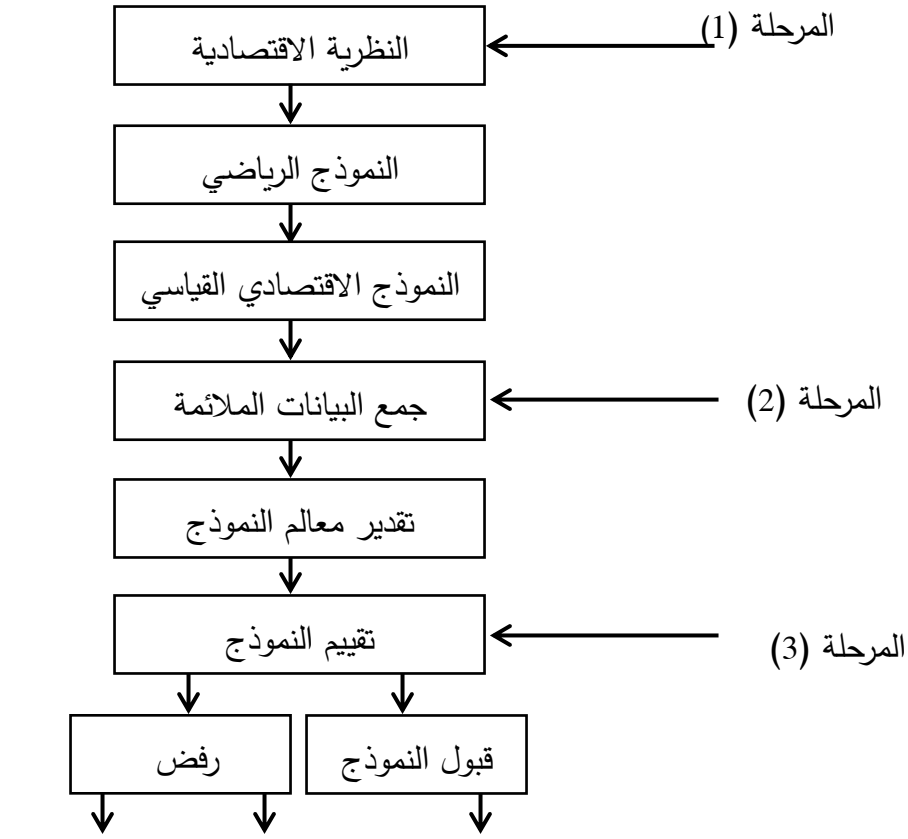

المصدر: كتاب *EViews* والقياس الاقتصادي.

[2] خالد محمد السواعي، **EViews والقياس الاقتصادي**، دار الكتاب الثقافي، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 28.

المطلب الثاني: تقديم النماذج الاقتصادية القياسية

إن العلاقات الاقتصادية التي تحددها النظرية الاقتصادية والتي يمكن قياسها، هي في الغالب علاقات سببية تعتبر محور الاهتمام في عملية القياس الاقتصادي، ومن أنواع النماذج الاقتصادية: نموذج الانحدار الخطي البسيط، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي اعتمدنا عليه في هذه الدراسة.

- **نموذج الانحدار الخطي المتعدد**

في الواقع الاقتصادي، لا يمكن الاستعانة بالنموذج ذي متغيرين لتحليل الظاهرة الاقتصادية، حيث أن هذه الأخيرة لا تفسَّر فقط بمحدد واحد، وإنما ينبغي إدماج جميع المحددات أو العوامل المؤثرة في الظاهرة لكي تكون الدراسة أكثر شمولية.

1. الصياغة الرياضية للنموذج الخطي العام

يستند النموذج الخطي العام على افتراض وجود علاقة خطية ما بين متغير معتمد Y_tوعدد من المتغيرات المستقلة:[3]

$$y_t = a_0 + a_1 x_{1t} + ... + a_k x_{Kt} + \varepsilon_t \qquad t=1, n$$

حيث:

y_t: المتغير التابع (المُفَسَّر) عند الزمن t.

x_{kt}: المتغير المستقل (المُفَسِّر)kعند الزمن t.

$a_0, a_1, ...a_k$: (معلمات) معاملات النموذج.

ε_t : المتغير العشوائي.

k: عدد المتغيرات المستقلة.

n: عدد مفردات العينة.

ويمكن كتابة هذا النموذج في شكل مصفوفة:

$$Y_{(n,1)} = X_{(n,K+1)} a_{(K+1,1)} + \varepsilon_{(n,1)} \qquad t=1, n$$

[3] *Regis Bourbonnais*, Économétri*e*, *dunod, 7eme édition, Paris, 2009, p 48.*

حيث:

$$Y=\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_t \\ \vdots \\ y_n \end{pmatrix} \quad ; \quad X=\begin{pmatrix} 1 & x_{11} & x_{21} & \cdots & x_{k1} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \cdots & \vdots \\ 1 & x_{1t} & x_{2t} & \cdots & x_{kt} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \cdots & \vdots \\ 1 & x_{1n} & x_{2n} & \cdots & x_{kn} \end{pmatrix} ; \; a=\begin{pmatrix} a_0 \\ \vdots \\ a_t \\ \vdots \\ a_k \end{pmatrix} ; \; \varepsilon=\begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \vdots \\ \varepsilon_t \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

2. فرضيات النموذج:

وتنقسم إلى فرضيات احتمالية وأخرى هيكلية موضحة كما يلي:[4]

1.2 الفرضيات الاحتمالية

H_1: المتغيرات X_{it} و Y_t محددة بدون أخطاء؛

H_2: الأمل الرياضي للأخطاء معدوم، $E(\varepsilon_t)=0$؛

H_3: تجانس (ثبات) تباين الأخطاء *Homoscedasticity*، أي:

$E(\varepsilon_t^2)=\sigma_\varepsilon^2$ حيث: $t=1,\ldots\ldots,n$

H_4: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء أي:

$$t\neq t' \,/\, E(\varepsilon_t,\varepsilon_{t'})=0$$

H_5: الأخطاء مستقلة عن المتغيرات المستقلة، $Cov(x_{it},\varepsilon_t)=0$؛

H_6: المتغير العشوائي ε_t يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط يساوي 0، وتباين ثابت.

2.2 الفرضيات الهيكلية

- أشعة المصفوفة X مستقلة، هذا ما يعني عدم وجود مشكل التعدد الخطي وإمكانية حساب $(X'X)^{-1}$؛
- المصفوفة X مصفوفة غير عشوائية وثابتة؛
- عدد الملاحظات أكبر من سلاسل المتغيرات التفسيرية.

3. تقدير معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يتم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية *MCO*،بإيجاد النهاية الصغرى لمجموع مربعات الأخطاء(البواقي)، وبالتالي يكون مجموع مربعات الانحدار والمفسرة بواسطة المتغيرات المستقلة X_{kt} أكبر ما يمكن.

وفقا لطريقة المربعات الصغرى والتي ترتكز على تدنئة مجموع مربعات الأخطاء:

[4] حسام علي داود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2016، ص157.

$$\hat{a} = (X^{'}X)^{-1}X'Y$$

النموذج المقدر يكتب من الشكل:

$$\hat{y}_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 x_{1t} + ... + \hat{a}_k x_{kt} + e_t$$

حيث:

$e_t = y_t - \hat{y}_t$ ، e_t المتغير العشوائي(البواقي)، أي بمعنى انحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية.

وتتميز مقدرات *MCO* بالخصائص التالية:[5]

- $E(\hat{a}) = a$ لأن: $E(\varepsilon) = 0$ ، $\hat{a}$ مقدر غير متحيز؛
- مصفوفة تباين التباين لمعاملات الانحدار:

$$\Omega_{\hat{a}} = \sigma_\varepsilon^2 (X^{'}X)^{-1}$$

- بعد حساب المصفوفة، يمكن إيجاد المقدر غير المتحيز σ_ε^2 وهو كالتالي: $\hat{\sigma}_\varepsilon^2 = \frac{e^{'}e}{n-k-1}$

بتعويض σ_ε^2 بـ: $\hat{\sigma}_\varepsilon^2$ ينتج:

$$\hat{\Omega}_{\hat{a}} = \hat{\sigma}_\varepsilon^2 (X^{'}X)^{-1}$$

4. تقييم معلمات النموذج

يتم تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستعمال المعايير الثلاثة السابقة:[6]

1.4 المعايير الاقتصادية: تتعلق بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، لأن النظرية الاقتصادية تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات، فإذا ما جاءت هذه المعلمات على عكس ما تقرره النظرية مسبقا فإن هذا يمكن أن يكون مبررا كافيا لرفضها.

[5] *Bensaci Assam, et autres*, Modélisation des exportations hors hydrocarbures en Algérie, *Mémoire d'ingénieur d'État, École nationale supérieur de la statistique et de l'économie appliquée, Algérie، 2013, p73.*

[6] دنداني ساعد، زيان محمود، مرجع سابق، ص 72.

2.4 المعايير الإحصائية: تتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1.2.4 معامل التحديد المتعدد: يشير هذا المعامل إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات التفسيرية المدرجة في دالة الانحدار المتعدد، ويمكن حسابه انطلاقا من معادلة تحليل التباين التي تعطى بالشكل التالي:[7]

$$\sum_t (y_t - \bar{y})^2 = \sum_t (\hat{y}_t - \bar{\hat{y}}_t)^2 + \sum_t e_t^2$$

$$SCT = SCE + SCR$$

ومنه فمعامل التحديد R^2 يعطي بالشكل التالي:

$$R^2 = \frac{\sum_t (\hat{y}_t - \bar{y})^2}{\sum_t (y_t - \bar{y})^2} = 1 - \frac{\sum_t e_t^2}{\sum_t (y_t - \bar{y})^2}$$

في حالة المعطيات ذات التوزيع الطبيعي (المتوسط الحسابي معدوم)، يحسب معامل التحديد بالعلاقة التالية:

$$R^2 = \frac{\hat{Y}'\hat{Y}}{Y'Y} = 1 - \frac{e'e}{Y'Y}$$

إن مقياس معامل التحديد يتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية، ولهذا يمكن أن نصححه عن طريق أخذ درجات الحرية في الحسبان عند حساب معامل التحديد، حيث أن درجة الحرية تقل مع زيادة عدد المتغيرات التفسيرية وثبات حجم العينة.

وتصبح قيمة معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$ كما يلي:

$$\overline{R}^2 = 1 - \frac{n-1}{n-k-1}(1 - R^2)$$

[7] *Rachid Bendib*, Économétrie : Théorie et Applications**,** *Office des publications universitaires, Alger, 2001, P60.*

لما: $n \longrightarrow \infty$ فإن: $\overline{R}^2 \approx R^2$.

تتراوح قيمة معامل التحديد بين الصفر والواحد، فإذا كان يساوي الواحد فهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية تفسر جيدا المتغير التابع، وأن جودة التوفيق عند حدها الأقصى، أما إذا كان يساوي الصفر فهذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج منعدمة، وأن جودة التوفيق عند حدها الأدنى.

2.2.4 اختبار ستودنت

ليكن النموذج:[8] $y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_{1t} + \cdots + \alpha_k x_{kt} + \varepsilon_t$

لتكن: $\hat{\alpha}_1, \hat{\alpha}_2, \ldots \hat{\alpha}_k$ المعلمات المقدرة للنموذج.

لاختبار العلاقة الموجودة بين المتغير التابع y والمتغير التفسيري x_t(معنوية كل معامل على حدا)، نقوم بإجراء الاختبار التالي:

$$\begin{cases} H_0 : a_i = \overline{a} \\ H_1 : a_i \neq \overline{a} \end{cases}$$

للعلم أن:

$$T\,(n\text{-}k\text{-}1) \quad t^*_{\hat{a}_i} = \frac{|\hat{a}_i - \overline{a}|}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_i}} \rightarrow$$

- إذا كان: $t^*_{\hat{a}_i} \rangle t^{\frac{\alpha}{2}}_{n-k-1}$، يتم رفض H_0 وقبول H_1، وبالتالي يكون الانحدار معنويا.
- أما إذا كان: $t^*_{\hat{a}_i} \leq t^{\frac{\alpha}{2}}_{n-k-1}$، يتم قبول H_0، وبالتالي فإن الانحدار غير معنوي.

في حالة $\overline{a} = 0$ يكون:

$$t^*_{\hat{a}_i} = \frac{|\hat{a}_i - \overline{a}|}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_i}} = \left|\frac{\hat{a}_i}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_i}}\right| \rightarrow T(n-k-1)$$

$T\,(n\text{-}k\text{-}1)$ توزيع إحصائية T *(student)*، *(n-k-1)* درجة الحرية، $t^*_{\hat{a}_i}$ يسمى نسبة إحصائية T *(ratio de Student)*، هذا الاختبار جد مهم، ففي حالة وجود معاملات غير معنوية في النموذج المقدر فإنه يتم حذف المتغيرات لمختلف المعاملات غير المعنوية، فاختبار إحصائية T من بين العناصر الأولى التي تستوجب السؤال بعد تنفيذ الانحدار ومعرفة مدى أهمية المعاملات، والذي يعتمد على اختبار الفرضية (المعامل يساوي 0) ضد الفرضية البديلة (المعامل يختلف عن الصفر).

[8] المرجع السابق، ص 60.

3.2.4 اختبار فيشر:

جدول رقم 3-1:تحليل التباين *ANOVA*[9]

Source de variation	Somme des carrés مجموع المربعات	Degré de liberté درجة الحرية	Carrés moyens متوسط المربعات
x	$SCE = \sum_t (\hat{y}_t - \bar{y})^2$	1	SCE/1
Residue الباقي	$SCR = \sum_t e_t^2$	n-2	SCR/n-2
Total المجموع	$SCT = \sum_t (y_t - \bar{y})^2$	n-1	

المصدر: كتاب الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق.

حيث:

k: عدد المتغيرات المستقلة.

بالاعتماد على درجات حرية الانحدار k ودرجات حرية الخطأ $(n-k-1)$ ومستوى المعنوية α يتم إيجاد قيمة F_{tab} الجدولية من جداول F.

$$F^* = \frac{\sum_t (\hat{y}_t - \bar{y})^2}{\sum e_t^2 /(n-k-1)} = \frac{R^2/k}{(1-R^2)/(n-k-1)}$$

اختبار *F* لاختبار معنوية العلاقة الخطية للانحدار:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0=\alpha_2=\ldots=\alpha_k \text{ (الانحدار غير معنوي)} \\ H_1: \alpha_1\neq\alpha_2\neq\ldots\neq\alpha_k \text{ (الانحدار معنوي)} \end{cases}$$

F^* القيمة المحسوبة وFالقيمة الجدولية لـ kمتغير مستقل و$(n-k-1)$ درجة الحرية.

إذا كان: $F^* \rangle F_{n-k-1}^{k+1}$ ، يتم رفض H_0 وقبولH_1والذي يقضي بأن الانحدار معنوي.

4.2.4 مجال الثقة *(IC)*

لتباين المتغير العشوائي(الخطأ) تعطى لفترة$\%\ (1-\alpha)$ بالعلاقة التالية:

$$IC = \left[\frac{(n-k-1)\hat{\sigma}_\varepsilon^2}{\chi_1^2}; \frac{(n-k-1)\hat{\sigma}_\varepsilon^2}{\chi_2^2} \right]$$

حيث:

χ_1^2 توزيع مربع كاي لـ 1، $(n-k-1)$ درجة الحرية، $(\alpha/2)$ احتمال التجاوز.

[9] حسام علي داود، خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص121.

χ_2^2 توزيع مربع كاي لـ 2، *(n-k-1)* درجة الحرية، *(1- α/2)* احتمال التجاوز.

3.4 المعايير القياسية

تتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1.3.4 اختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء

يشير الارتباط الذاتي إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير، وعادة ما نخص هذه المشكلة الحد العشوائي ε_t، حيث تكون قيمة معامل الارتباط بين قيمة المتتالية غير مساوية للصفر، وهذا ما يحل بإحدى فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية.

1. اختبار ديربن واتسون *(Durbin-Watson)*.

اختبار ديربن واتسون يسعى للكشف عن وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى، من الشكل:[10]

$$\varepsilon_t = \ell\varepsilon_{t-1} + \nu_t \quad / \quad \nu_t \to \mathrm{N}(0,\sigma_\nu^{\,2})$$

حيث يمثل ℓ معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \ell = 0 \\ H_1 : \ell \neq 0 \end{cases}$$

من أجل اختبار الفرضيات يتم حساب إحصائية ديربن واتسون *DW* من الصيغة التالية:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^{\,2}}$$

حيث e_t القيمة المقدرة لمعامل المتغير العشوائي.

بما أن: $e_t \approx e_{t-1}$ في حالة القيم الكبيرة لـ n فإن: $DW=2(1-\ell)$، وتمثل *DW* القيمة المحسوبة للاختبار وتكون قيمتها بين *0* و*4*.

مقارنة قيمة *DW* المحسوبة وقيمة *DW* المستخرجة من جدول ديربن واتسون، حيث يتم استخراج القيمة الجدولية لـ *DW* بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات n وعدد المتغيرات المستقلة k، ومن خلال الجدول يمكن تحديد قيمتين هما d_1 وd_2 تتراوح قيمتهما بين *0* و*2* واللتين تحددان مابين *0* و*4* كما هو موضح في الشكل التالي:

[10] Bensaci Assam، مرجع سابق، ص78.

الشكل رقم 3–2: مناطق القبول والرفض لاختبار *DW*

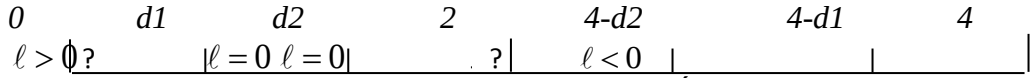

المصدر: *Régis* bourbonnais, livre «Économétrie»

بالاعتماد على الشكل يمكن أن نستخرج نتيجة اختبار ديربن واتسون على النحو التالي:

إذا كان: $0 < DW < d_1$ أو $4-d_1 < DW < 4$، ترفض فرضية العدم $(H_0 \rightarrow \ell = 0)$؛

إذا كان: $d_2 < DW < 4-d_2$، تقبل فرضية العدم $(H_0 \rightarrow \ell = 0)$؛

إذا كان: $4-d_2 < DW < 4-d_1$ أو $d_2 < DW < d_1$، في هذه الحالة في منطقة غير محددة (منطقة الشك)، أي أنه لا يمكن أن نستنتج إن كان هناك ارتباط أم لا.

2. المدرج التكراري واختبار التوزيع العادي (*Histogramme et tests de normalité*)

والذي يتضمن عل كل من معامل التناظر، معامل التسطيح واختبار جارك بيرا، الموضحة كالآتي:[11]

1.2معامل التناظر (***skewness***)يقيس تناظر توزيع السلسلة بالنسبة لمتوسطها، من خلال الاختبار التالي:

H_0: توزيع متناظر.

H_1: توزيع غير متناظر.

معامل التناظر (*skewness*)يحسب بالطريقة التالية:

$$\boldsymbol{Skew} = \frac{[\boldsymbol{n^{-1}} \sum_{\boldsymbol{i=1}} (\boldsymbol{yi} - \bar{\boldsymbol{y}})^{\boldsymbol{3}}]^{\boldsymbol{2}}}{[\boldsymbol{n^{-1}} \sum_{\boldsymbol{i=1}} (\boldsymbol{yi} - \bar{\boldsymbol{y}})^{\boldsymbol{2}}]^{\boldsymbol{3}}} = \frac{\mu_3^2}{\mu_2^3} \rightsquigarrow \quad N\left(0, \sqrt{\frac{6}{n}}\right)$$

إحصائية (*skewness*) تعطى كالتالي:

$$V_1 = \sqrt{\tfrac{n}{6}}(skew) \rightarrow N(0.1)$$

إذا كان: $-1{,}96 < V_1 < 1{,}96$-تقبل الفرضية الصفرية، ومنه التوزيع متناظر.

[11] المرجع السابق، ص 80– 82.

2.2 معامل التسطيح (kurtosis)

يقيس مدى تسطيح توزيع السلسلة، من خلال الاختبار التالي:

H_0: توزيع عادي.

H_1: توزيع غير عادي.

معامل التسطيح(kurtosis) يحسب بالطريقة التالية:

$$\boldsymbol{Kur}=\frac{\boldsymbol{n^{-1}\sum_{i=1}(yi-\bar{y})^4}}{[\boldsymbol{n^{-1}\sum_{i=1}(yi-\bar{y})^2}]^2}=\frac{\mu_4}{\mu_2^2} \rightsquigarrow \text{N}\ (3.\sqrt{\frac{24}{n}})$$

إحصائية (kurtosis)تعطى كالتالي:

$$V_2 = \sqrt{\tfrac{n}{24}}(kurt-3) \rightarrow N(0.1)$$

إذا كان: $1{,}96<V_2<1{,}96$-تقبل الفرضية الصفرية، ومنه التوزيع عادي.

3.2جارك بيرا (Jarque-Bera)

تسمح بمعرفة إذا كانت السلسلة ذات توزيع، عادي حيث أنها تقيس الفرق بين skewness وkurtosis، من خلال الاختبار التالي:

H_0: توزيع طبيعي.

H_1: توزيع غير طبيعي.

إحصائية (Jarque-Bera)، تعطى كالتالي:

$$JB = \frac{n-k}{6}\left[skew^2 + \frac{(kur-3)^2}{4}\right]$$

إذا كان: $JB \succ x^2_{(\alpha)}(2)$ تقبل الفرضية الصفرية، ومنه التوزيع طبيعي.

2.3.4اختبار ثبات تباين الخطأ

من بين فرضيات نموذج الانحدار الخطي هو ثبات التباين لحدود الخطأ، بمعنى أن الأخطاء العشوائية حول خط الانحدار المقدر يكون لها نفس التباين أي:

$$Var(\varepsilon_t) = E(\varepsilon_t)^2\sigma_\varepsilon^2 =$$

ويتم اكتشاف عدم ثبات تباين الخطأ بواسطة عدة اختبارات منها: *Goldfeld-Quandt*، اختبار *Gleisjer*، اختبار *White*، وكذلك اختبار *ARCH*.

- **اختبار *ARCH***: القيام باختبار *ARCH(q)* للفرضية الثالثة حيث يبين ثبات (تجانس) تباين المتغيرات العشوائية من عدمه.[12]

يمر هذا الاختبار بالمراحل التالية:

1. حساب بواقي نموذج الانحدار $\hat{\varepsilon}_t$
2. حساب $\hat{\varepsilon}_t^{\,2}$
3. تقدير النموذج $\hat{\varepsilon}_t^2 = \theta_0 + \theta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + ... + \theta_q \hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + u_t$
4. حساب الإحصائية $NR^2 = (n-q) \times R^2$

- فرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاء H_0 التي ينبغي اختبارها هي:

$H_0 : \theta_0 = \theta_1 = 0$

$NR^2 < X_\alpha^2(q)$، H_0: تجانس ثبات تباين البواقي «*Absence d'effet ARCH*»؛

$NR^2 > X_\alpha^2(q)$، H_1: عدم تجانس ثبات تباين البواقي «*Presence d'effet ARCH*».

3.3.4 اختبارات التعدد الخطي

يعتبر التعدد الخطي أحد المشاكل القياسية التي تنشأ عن اختلال افتراض عدم وجود ارتباط بين عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار الخطي، وذلك عند التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية.

- تكون مشكلة التعدد الخطي في أقصى حد لها إذا كان الارتباط بين المتغيرات التفسيرية تاما $r_{x_1x_2} = 1$.
- تكون مشكلة التعدد الخطي منعدمة إذا كان الارتباط الخطي بين المتغيرات التفسيرية منعدما $r_{x_1x_2} = 0$.
- في الواقع العملي عادة ما يكون $0 \langle r_{x_1x_2} \langle 1$.

يلاحظ أنه إذا كان معامل التحديد لمعادلة انحدار ما مرتفعة جدا ومعظم المعلمات المقدرة غير معنوية إحصائيا، فإن هذا يعتبر مؤشرا على وجود مشكلة التعدد الخطي.

[12] *Régis Bourbonnais*، مرجع سابق، ص 143.

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة القياسية

تمهيدا للنمذجة القياسية للإيرادات السياحية، الزراعية والإيرادات الصناعية خارج المحروقات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وكذلك من اجل الدراسة القياسية للإيرادات السياحية، نقوم بدراسة مجموعة من المتغيرات دراسة تحليلية وهذا من خلال المطلب الأول "تحليل متغيرات الدراسة"، أين سيأتي في المطلب الثاني تطبيق الانحدار الخطي "تطبيق النمذجة القياسية للإيرادات الزراعية، السياحية والصناعية خارج المحروقات"، ثم في المطلب الثالث تطبيق الانحدار الخطي" دراسة قياسية للإيرادات السياحية".

المطلب الأول: تحليل وصفي المتغيرات الدراسة

1. الناتج الداخلي الخام

الشكل رقم 3-3: تمثيل بياني لتطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2016

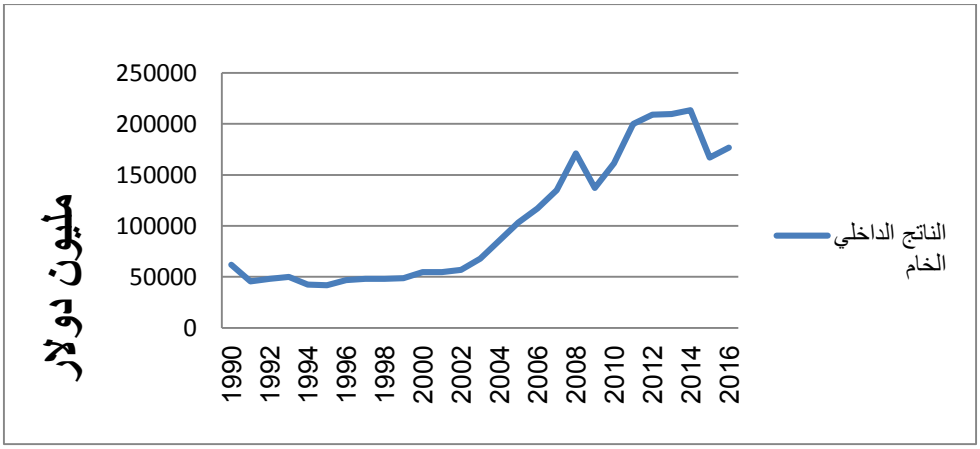

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج الإحصائي*XL*.

من خلال التمثيل البياني السابق يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي يشهد استقرار نسبي في الفترة 1990-2000 في حدود 50000 مليون دولار، أين ارتفع تدريجيا بعدها بوتيرة سريعة خلال الفترة الممتدة من 2004-2008 وهذا راجع إلى التطور في القيمة المضافة والمتمثلة في الرسوم الجمركية ومداخيل الدولة من العملة الصعبة، نتيجة ارتفاع أسعار البترول. كما نلاحظ انخفاض حاد في قيمة الناتج المحلي الخام سنة 2009، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية، لتعاود بعد ذلك الارتفاع إلى غاية سنة 2015، حيث نلاحظ انخفاض الناتج الداخلي الخام ليصل سنة 2016 إلى 176853 مليون دولار، وهذا يعود بصفة أساسية إلى انخفاض أسعار البترول سنة 2014 .

2. الإيرادات السياحية

الشكل رقم 3-4: تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

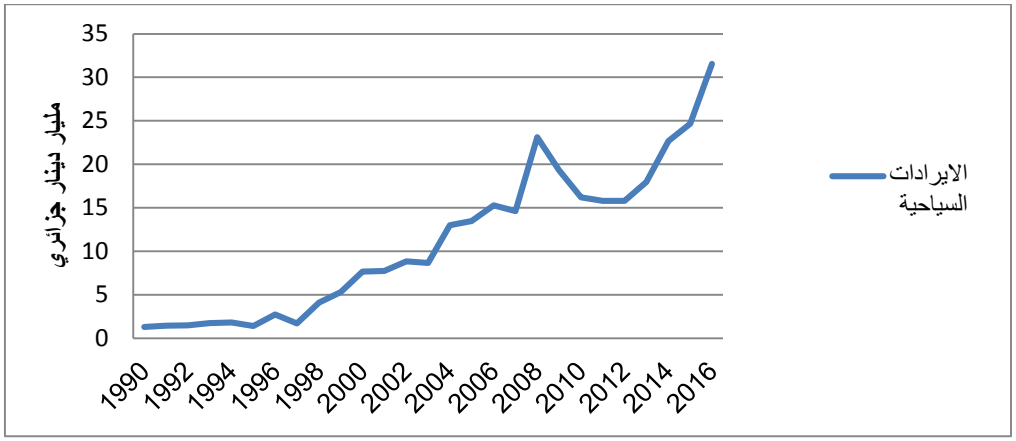

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا برنامج *XL*

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن الإيرادات السياحية قد شهدت ارتفاع بشكل عام خلال هذه الفترة 1990- 2016، غير أنه كان هناك انخفاض في سنة 1997، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر في العشرية السوداء، ثم عاودت الارتفاع من جديد أين انخفضت مرة أخرى بنسبة طفيفة في سنة 2003، 2007 ثم سنة 2009 حيث استمرت حينها في الانخفاض إلى غاية 2012أين عاودت الارتفاع مرة أخرى.

3. الإيرادات الزراعية

الشكل رقم 3-5: تطور الإيرادات الزراعية خلال الفترة 1990-2016

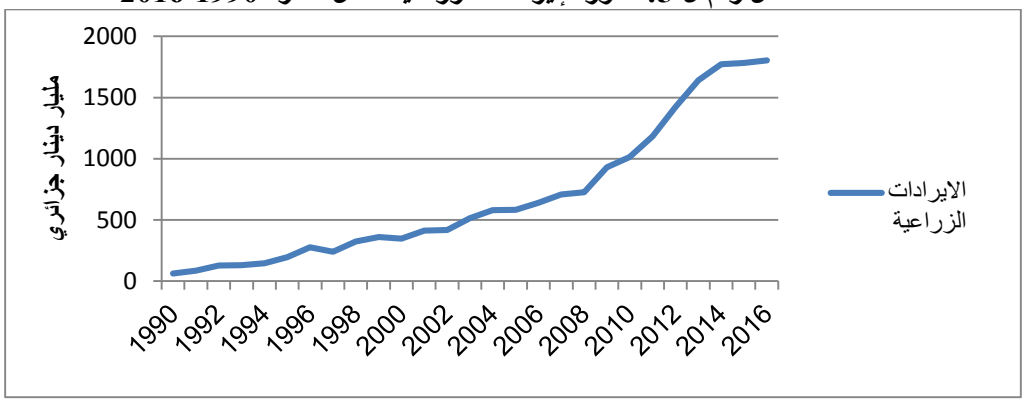

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا البرنامج الإحصائي *XL*

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن تطور الإيرادات الزراعية في تزايد مستمر خلال الفترة المدروسة من 1990-2016، وهذا راجع إلى الإجراءات والمحاولات التي قامت بها الدولة من اجل تطوير هذا القطاع واستغلال الإمكانيات المتاحة أمامه.

4. إيرادات الصناعة خارج المحروقات

الشكل رقم 3-6: تطور إيرادات الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2016

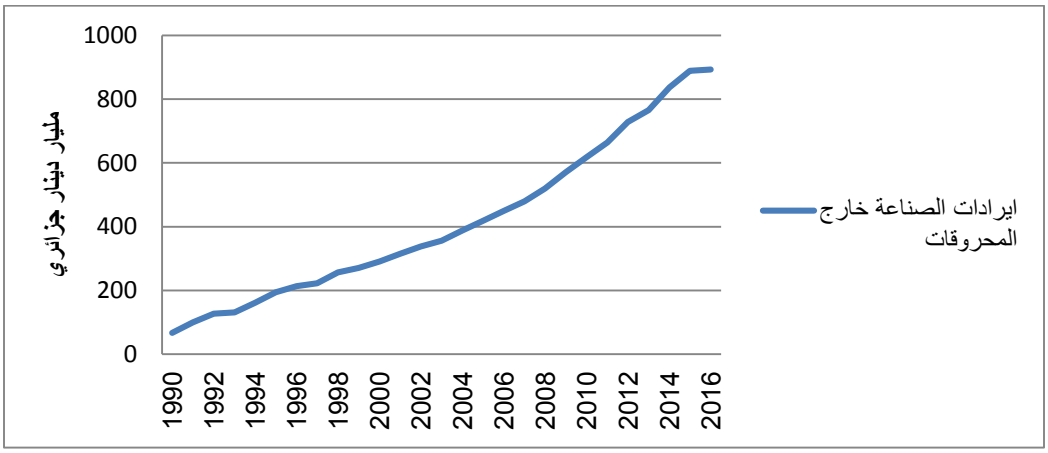

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا البرنامج الإحصائي *XL*

انطلاقا من الشكل السابق والذي يمثل تطور إيرادات الصناعة خارج المحروقات، نلاحظ أن هذه الأخيرة في تزايد مستمر على طول الفترة المدروسة، وهذا يبرز تطور القطاع الصناعي خارج المحروقات شيئا فشيئا وتقدمه.

5. عدد الليالي السياحية

الشكل 3-7: لتطور عدد الليالي السياحيةخلال الفترة 1990- 2016

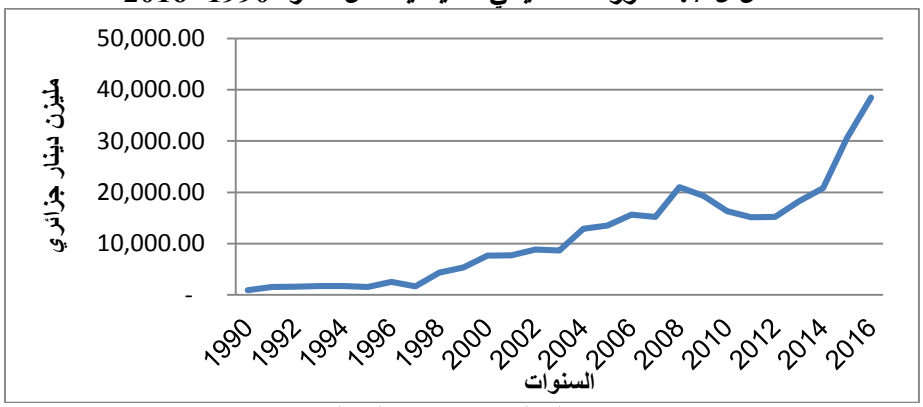

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *XL*

من خلال الشكل 3-7، يتضح وجود تذبذبات طفيفة خلال الفترة 1990-1999،ثم بعدها شهدت عدد الليالي السياحية ارتفاعا وفق مسار تصاعدي بداية منذ سنة 2000 وذلك يعود لتحسين الخدمات الفندقية وتوفر طاقات الإيواء وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

6. عدد السياح

الشكل 3-8: أعمدة بيانية لتطور عدد السياح خلال الفترة 1990- 2016

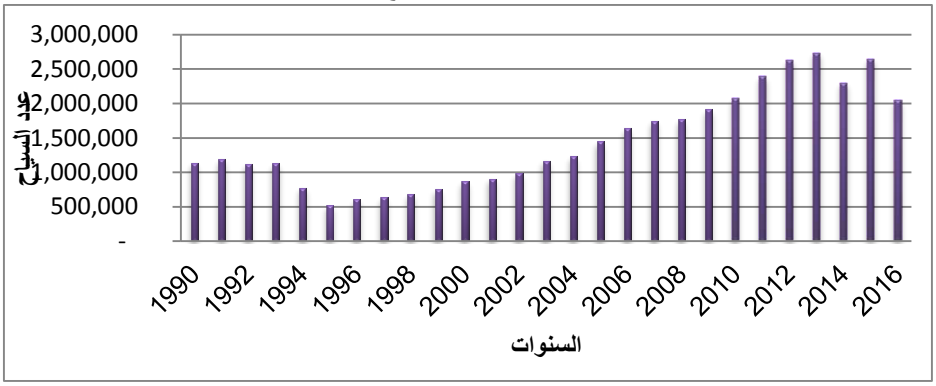

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *XL*

من خلال الشكل السابق يتضح أن تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 كان وفق مسار ذو ميل سالب، وذلك كان بسبب الأوضاع الأمنية في الجزائر آنذاك (العشرية السوداء)، أين نهض من جديد بداية من سنة 2000 وهذا راجع لتحسن الأوضاع الاجتماعية.

7. الاستهلاك الحقيقي للعائلات

الشكل 3-9: تمثيل بياني لاستهلاك العائلات خلال الفترة 1990- 2016

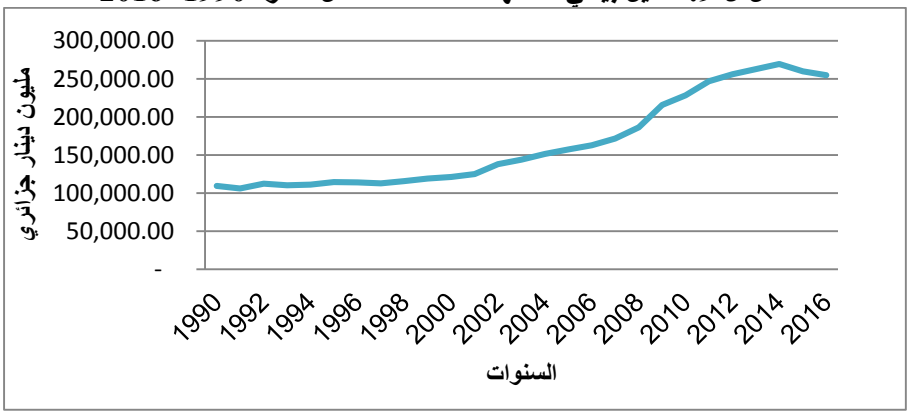

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *XL*

يتضح من خلال المنحنى أن تطور الاستهلاك العائلي خلال الفترة 1990-2016 يسير وفق مسار متزايد، وذلك راجع لتطور النمو السكاني، فبالطبيعة الزيادة في عدد السكان يرافقها الزيادة في الاستهلاك العائلي.

8. الدخل الحقيق للعائلات

الشكل 3-10: تمثيل بياني لدخل العائلات خلال الفترة 1990- 2016

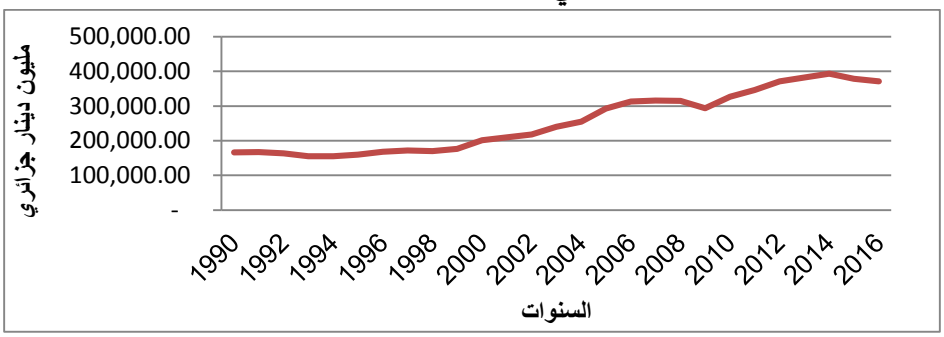

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *XL*

انطلاقا من الشكل السابق فان تطور الدخل العائلي ينمو بشكل متزايد ولكن بمعدل صغير نسبيا طول الفترة 1990–2016، وذلك يعود لتحسن الأوضاع الاقتصادية نوعا ما بشكل تدريجي.

9. معدل سعر الصرف

الشكل 3-11: تمثيل بياني لمعدل سعر الصرف خلال الفترة 1990-2016

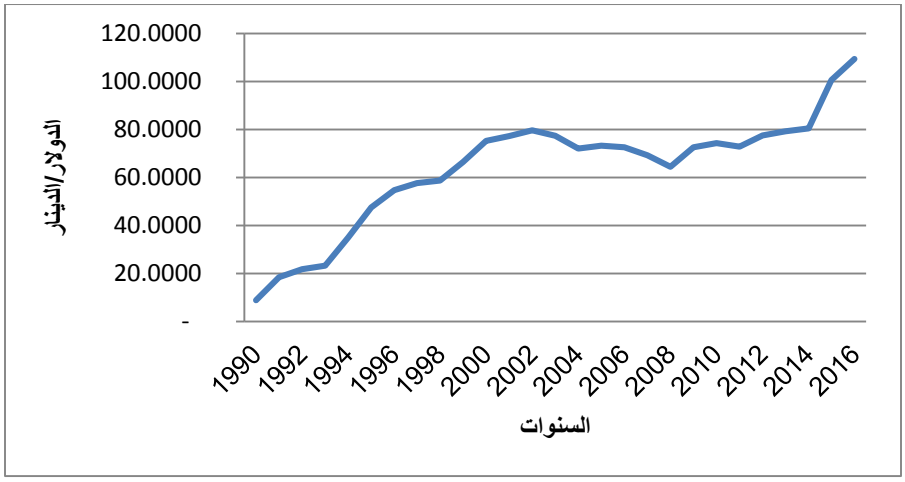

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *XL*

يتضح من خلال الشكل أن معدل سعر الصرف الدولار/الدينار في ارتفاع مستمر خلال طول الفترة 1990-2016، والذي يفسر ضعف قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار.

المطلب الثاني: النمذجة القياسية للبدائل والاختيارات وأثرها على النمو الاقتصادي

1. تقديم نموذج الدراسة

من اجل دراسة الخيرات والبدائل المتاحة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية اخترنا الزراعة، السياحة، الصناعة التحويلية كأهم البدائل لقطاع المحروقات، وأردنا معرفة تأثيرها على الناتج الداخلي الخام كأحد مؤشرات النمو الاقتصادي، وانطلاقا من المعطيات التي تم جمعها لمختلف المتغيرات محل الدراسة في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016، أي ما يعادل 27 مشاهدة كحجم للعينة، تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، اعتمادا على طريقة المربعات العادية الصغرى من اجل إيجاد النموذج الأمثل الذي يفسر النمو الاقتصادي، حيث يقوم هذا النموذج على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع الناتج الداخلي الخام(PIB)، مجموعة المتغيرات المستقلة(الإيرادات الزراعية، الإيرادات السياحية، إيرادات الصناعة خارج المحروقات)، مع الحد العشوائي(ε_t) وذلك باستعمال برنامج *EViews*8 أين تم الاعتماد على الصيغة الرياضية اللوغاريتمية *(log)*،إذ تعتبر الصيغة الأكثر ملائمة ودقة، كونها تعطي أفضل النتائج مقارنة بمختلف الصيغ الرياضية الأخرى. وهذا بالنسبة للانحدار المتعدد "النمذجة القياسية للإيرادات الزراعية، السياحية والصناعية خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي. ونقدم المتغيرات كالتالي:

المتغير التابع:

PIB: الإنتاج الداخلي الخام(مليار دينار جزائري)

المتغيرات المفسِّرة:

RCT: الإيرادات السياحية، RCA: الإيرادات الزراعية، RCIHH: الإيرادات الصناعية خارج المحروقات

حيث تأخذ معادلة النموذج الصيغة التالية:

$$LPIB = C + \beta(1)LRCT_t + \beta(2)LRCA_t + \beta(3)LRCIHH_t + \varepsilon_t$$

2. تطبيق الانحدار المتعدد

الشكل رقم3–12: سحابة النقط للناتج الداخلي الخام كمتغير تابع

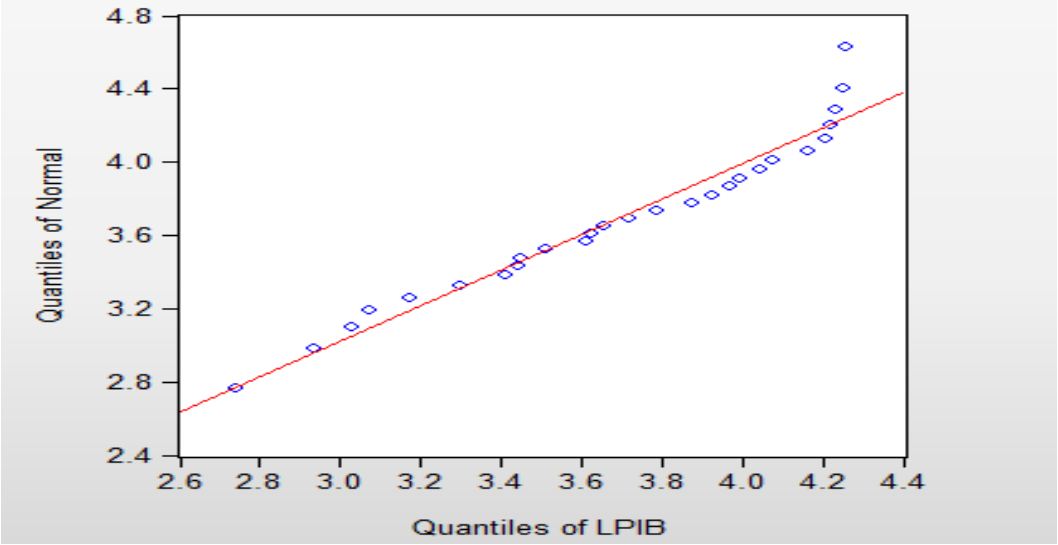

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات *EViews*08

من خلال الشكل السابق يتضح تطور الناتج الداخلي الخام كان بالتقريب وفق مسار خطي، مما يتيح النمذجة القياسية من خلال تطبيق الانحدار المتعدد، حيث تم إدخال اللوغاريتم أيضا لإعطاء نتائج أكثر دقة ومثالية.

1.1 تقدير نتائج النموذج الأول

اعتمادا على الملحق رقم 5 ص وبعد تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)يكون تقدير النموذج كالتالي:

$$LPIB = 1.169952 + 0.165055LRCT + 0.880714LRCA + 0.012802LRCIHH$$

- **معامل التحديد R^2:** انطلاقا من نتائج التقدير نلاحظ أن R^2= % 98، وهو يبين مدى قوة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع ويدل على أن الإيرادات الزراعية، السياحية، الصناعية خارج المحروقات تفسر الناتج الداخلي الخام بنسبة 98% خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة للباقي 2% فهي عوامل أخرى مفسرة ل PIB غير مدرجة في النموذج.

- **اختبار ستودنت لمعلمات النموذج (المعنوية الوحدوية)**

انطلاقا من نتائج الملحق رقم 06 فان كل من الثابت والمتغيرات التفسيرية (إيرادات السياحة وإيرادات الزراعة) قد ظهرت بمعنوية موجبة تختلف عن الصفر إذن فهي تؤثر على الناتج الداخلي الخام، أما بالنسبة لإيرادات الصناعة خارج قطاع المحروقات فقد ظهرت بمعنوية سالبة فهي لا تؤثر على الناتج الداخلي الخام.

- **اختبار فيشر (المعنوية الكلية)**

نلاحظ من خلال نتائج اختبار إحصائية فيشر نجد أن النموذج مقبول إحصائيا، حيث قيمته المحسوبة F=577.4115أكبر من القيمة المجدولة(F=3.42)، وكذلك Prob=0.0 وهي أصغر من5%.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن النموذج الأول غير مقبول باعتبار أن معلمة إيرادات الصناعة خارج المحروقات غير معنوية، وقصد محاولة تحسين هذا النموذج يتم استبعاد هذا المتغير.

2.1نتائج تقدير النموذج 02

اعتمادا على الملحق رقم 07 ص وبعد تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)يكون تقدير النموذج كالتالي:

$$LPIB = 1.184611 + 0.168330LRCT + 0.886483LRCA$$

- **معامل التحديد R^2:** انطلاقا من نتائج التقدير نلاحظ أن R^2=%98، وهذا يدل على أن الإيرادات الزراعية والسياحية، تفسر الناتج الداخلي الخام بنسبة 98%خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة للباقي 2%فهي عوامل أخرى مفسرة ل PIB غير مدرجة في النموذج.
- **اختبار ستودنت لمعلمات النموذج (المعنوية الوحدوية):** انطلاقا من نتائج الملحق رقم08 فان كل من الثابت والمتغيرات التفسيرية(إيرادات السياحة وإيرادات الزراعة) قد ظهرت بمعنوية موجبة تختلف عن الصفر إذن فهي تؤثر على الناتج الداخلي الخام.

- **اختبار فيشر (المعنوية الكلية)** نلاحظ من خلال نتائج الملحق رقم 07 أن اختبار إحصائية فيشر نجد أن النموذج مقبول إحصائيا، حيث قيمته المحسوبة F=901.5778أكبر من القيمة المجدولة (F=3.4)، وكذلك Prob=0.0 وهي أصغر من5%.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن النموذج الثاني مقبول باعتبار أن كل معلمات النموذج معنوية، تختلف عن الصفر كذلك النموذج مقبول إحصائيا حسب اختبار فيشر.

1. اختبار مشاكل النموذج رقم02.

1.2 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية

إن القيمة المحسوبة لديربن واتسون *DW=1.56*، K=2 وN=27، أما القيمة الجدولية الدنيا فقدرت بـd_1=1.24 والقيمة الجدولية العظمى قدرت ب d_2=1.56، حيث: 4-d_2=2.44 ومنه فان:

DW=1.56∈ [1.24 ;2.44].

وهذا ما يفسر غياب الارتباط الذاتي بين الأخطاء، أي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية ويمكن تأكيد ذلك من خلال نتائج الملحق رقم09. حيث نجد أن الاحتمال Prob=0.6010 أكبر من 5%، كما أن القيمة المحسوبة (1.018292) أصغر عن الجدولية (3,841) والذي لها توزيع مربع كاي، أين ينفي وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

2.2 دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للبواقي (Corrélogramme)

اعتمادا على الملحق رقم 10: نحصل على النتائج التالية:

اختبار *L. Jung. Box*

للتأكد بأن البواقي ما هي إلا شوشرة بيضاء *(bruit blanc)*، يجرى الاختبار التالي:

H_0: البواقي عبارة عن شوشرة بيضاء *bruit blanc*

H_1: البواقي ليست شوشرة بيضاء *bruit blanc*

انطلاقا من الملحق رقم10 لدوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(corrélogramme)* البواقي فإن:

Qstat =15.40 بتأخر *h=12*، ومنه:

$Qstat = 15.40 < x^2_{(\alpha,h)} = x^2_{(0.05,12)} = 21{,}026$، أين يتم قبول الفرضية الصفرية، إذا فالبواقي عبارة عن شوشرة بيضاء *(bruit blanc)*.

3.2 اختبار اعتدالية البواقي La normalité des résidus (الأخطاء العشوائية)

من خلال الملحق رقم 11 نجد:

اختبار التناظر *(skewness)*:

$$V_1 = \sqrt{\frac{n}{6}}(skew) = \sqrt{\frac{27}{6}}(0.459753) = 0.9753$$

يتبين أن: $-1{,}96 < V_1 < 1{,}96$، ومنه تقبل الفرضية الصفرية، إذا توزيع البواقي متناظر.

2.5اختبار التسطيح *(kurtosis)*:

$$V_2 = \sqrt{\frac{n}{24}}(3 - kurt) = \sqrt{\frac{27}{24}}(0.9622179) = 1.02$$

يتبين أن: $-1{,}96 < V_2 < 1{,}96$، ومنه تقبل الفرضية الصفرية، إذا توزيع البواقي عادي.

3.5 اختبار *Jarque-Bera*:

H_0: توزيع البواقي طبيعي

H_1: توزيع البواقي غير طبيعي

يتبين أن: $JB = 1.99 < \chi^2_{(0,05)}(2) = 5{,}99$ ومنه تقبل الفرضية الصفرية H_0،إذا التوزيع طبيعي (توزيع البواقي من شكل شوشرة بيضاء مموهة *Bruit Blanc Gaussian*).

1. اختبار ثبات تباين الأخطاء العشوائية

- **اختبار *ARCH-LM***

$NR^2 < X^2_\alpha(q)$، H_0: تجانس ثبات تباين البواقي «*Absence d'effet ARCH*»

$NR^2 > X^2_\alpha(q)$، H_1: عدم تجانس ثبات تباين البواقي«*Presence d'effet ARCH*»

يتبين من خلال الملحق رقم 12 أن: $NR^2 = 0.05652 < X^2_{0,05}(2) = 5{,}99$، ومنه تقبل الفرضية الصفرية، أي تجانس (ثبات) تباين البواقي « *Absence d'effet ARCH* »، والذي تؤكده دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(corrélogramme)* لمربع البواقي من خلال الملحق رقم 13 والذي يتبين أن مختلف القمم *pics* داخل مجال الثقة، أين يمكن الجزم بتجانس (ثبات)التباين *(Homoscédasticité)*.

استنتاج:

انطلاقا من جل النتائج السابقة، والنماذج المقدرة فإن أحسن نموذج لهذا الانحدار المتعدد، هو الأخير أي أن الناتج الداخلي الخام يفسر بإيرادات الزراعة وإيرادات السياحة.

المطلب الثالث: النمذجة القياسية للإيرادات السياحية

لقد تبين من خلال نتائج الدراسة الأولى أن الإيرادات السياحية قد ظهرت بمعنوية موجبة أيأنها تؤثر على الناتج الداخلي الخام ايجابيا وعلى هذا الأساس سنقوم بدراسة قياسية لإيرادات السياحية وبعض المتغيرات التي تؤثر عليها من اجل إيجاد النموذج الأمثل الذي يفسر الإيرادات السياحية، وهذا خلال الفترة الممتدة من 1990–2016 ومن خلال طريقة تقدير النماذج، تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد تم الاعتماد على الدالة اللوغاريتمية(log).

وتعرف متغيرات النموذج كما يلي:

المتغير التابع: الإيرادات السياحية (RCT)

المتغيرات المفسِّرة: وهي عبارة عن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في:

NUT: عدد الليالي السياحية، *TRS*: عدد السياح، *CNM*: الاستهلاك الحقيقي للعائلات، *RNM*: الدخل الحقيقي للعائلات، *TCH*: معدل سعر الصرف الاسمي.

1. تطبيق الانحدار المتعدد 2

الشكل 3–13: سحابة النقط للإيرادات السياحية كمتغير تابع

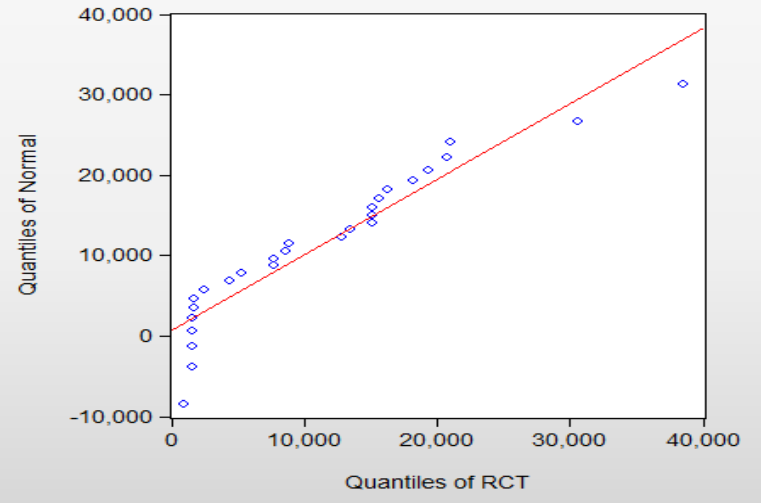

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews08

انطلاقا من سحابة النقط يتضح أن تطور الإيرادات السياحية كان بالتقريب وفق مسار خطي، مما يتيح النمذجة القياسية من خلال تطبيق طريقة الانحدار الخطي المتعدد، حيث يتم إدخال اللوغاريتم أيضا لإعطاء نتائج أكثر دقة ومثالية.

$$LNRCT = C + \beta(1)LNNUT_t + \beta(2)LNTRS_t + \beta(3)LNCNM_t + \beta(4)LNRNM_t + \beta(5)LNTCH_t + \varepsilon_t$$

1.1نتائج تقدير النموذج الأول

N=27, R^2 =93%, F= 60.79, DW=1.27

اعتمادا على الملحق رقم 14 يمكن تقدير النموذج الأول كما يلي:

$$LNRCT = -22.13 + 0.09LNNUT + 1.694LNTRS + 2.7833LNCNM - 2.688LNRNM + 1.283LNTCH$$

نلاحظ من خلال الملحق السابق أن هناك علاقة ايجابية بين الإيرادات السياحية وكل من معدل الصرف، عدد السياح، عدد الليالي السياحية والاستهلاك العائلي، وعلاقة عكسية بينها وبين الدخل العائلي وهذا مالا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أما بالنسبة لمعلمات النموذج حسب اختبار ستودنت واعتمادا على الملحق 14 فان معلمة سعر لصرف وعدد السياح قد ظهرت معنوية، أما بالنسبة لكل من عدد الليالي السياحية، الاستهلاك العائلي والدخل العائلي والثابت فقد ظهرت بمعنوية سالبة.

أما بالنسبة لمعامل التحديد والمقدر بـ 93%والذي يبين مدى قوة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي بالتقريب 93% من الإيرادات السياحية تفسَّر عن طريق مختلف المتغيرات المفسِّرة في النموذج بالأعلى، مع بقاء نسبة 7% والتي تفسَّر بواسطة متغيرات أخرى غير محددة.

ومنه يمكن القول إن النموذج الأول غير مقبول لكون معلمات بعض المتغيرات غير معنوية، وقصد محاولة تحسين النموذج يتم إبعاد هذه المتغيرات واحد تلو الآخر، بداية بإبعاد عدد الليالي السياحية.

2.1 نتائج تقدير النموذج الثاني

من خلال الملحق رقم 15 نجد:

N=27, R^2=93%, F=79.57, DW=1.26

$$LNRCT = -21.334 + 1.701LNTRS + 2.818LNCNM - 2.680LNRNM + 1.252LNTCH$$

من خلال الملحق 15 يتضح وجود معلمات للنموذج غير معنوية (الدخل العائلي والاستهلاك العائلي) وذلك يعود لكون القيمة المطلقة لـ tالمحسوبة لهذه المتغيرات الأخير أصغر من المجدولة (2,073) وفيما يخص اختبار الاحتمالات Fالمحسوبة (79,57) أكبر من F المجدولة (2,661) أي أن جملة المعلمات معنوية.

أما بالنسبة لمعامل التحديد فإن 93% من الإيرادات السياحية تفسَّر عن طريق مختلف المتغيرات المفسِّرة في النموذج الثاني، مع بقاء نسبة 7% والتي تفسَّر بواسطة متغيرات أخرى غير محددة.

ومنه يمكن القول إن النموذج الثاني غير مقبول لكون معلمات بعض المتغيرات غير معنوية، وقصد محاولة تحسين النموذج يتم إبعاد هذه المرة الاستهلاك العائلي.

3.1 نتائج تقدير النموذج الثالث

من خلال الملحق رقم 16نجد:

N=27, R^2=93%, F=105.67, DW=1.106

$$LNRCT = -13.501 + 1.2263LNTRS - 0.046LNRNM + 1.313LNTCH$$

يوضح الملحق رقم16 أن بعض معلمات النموذج غير معنوية (معلمة الدخل العائلي)، وذلك يعود لكون القيمة المطلقة لـ tالمحسوبة لهذا المتغير الأخير أصغر من المجدولة (2,068) اعتمادا على اختبار ستودنت، وفيما يخص اختبار المعنوية الكلية فان الاحتمالات Fالمحسوبة (105,67) أكبر من F المجدولة (2,796) أي أن جملة المعلمات معنوية.

أما بالنسبة لمعامل التحديد فإن 93% من الإيرادات السياحية تفسَّر عن طريق مختلف المتغيرات المفسِّرة في النموذج الثالث، مع بقاء نسبة 7% والتي تفسَّر بواسطة متغيرات أخرى غير محددة خارج النموذج.

ومنه يمكن القول إن النموذج الثالث غير مقبول لكون معلمة الدخل العائلي غير معنوية، وقصد محاولة تحسين النموذج يتم إبعاد هذه المرة الدخل العائلي.

4.1 نتائج تقدير لنموذج الرابع:

من خلال الملحق رقم 17 نجد:

N=27, R^2=93%, F=165.23, DW=1.079

ويمكن تقدير النموذج 04 كما يلي:

$$LNRCT = -13.327 + 1.218LNTRS + 1.259LNTCH$$

من خلال الملحق رقم 17 واعتمادا على اختبار ستودنت فان كل المعلمات النموذج قد ظهرت بمعنوية جيدة، لإن قيمة إحصائية (*prob*) أكبر من مستوى المعنوية 5%، وكذلك القيمة المطلقة لـ tالمحسوبة أكبر من الجدولية (2,063)،كذلك بالنسبة لاختبار إحصائية F فإن جملة المعلمات معنوية، كما يتبين من معامل التحديد أن أكثر من 93%من المشاهدات مفسرة بدلالة المتغيرات الداخلية وباقي المشاهدات تدخل ضمن

البواقي، كما يتضح أن هناك علاقة عكسية بين الإيرادات السياحية والثابت ، وهذا راجع إلى وجود معلمات خارج النموذج تأثر على الإيرادات السياحية.

ومن خلال ما سبق فان النموذج الرابع مقبول لكون كل معلمات النموذج معنوية.

1.4.1 اختبار نتائج النموذج الرابع:

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية**

إن القيمة المحسوبة لديربن واتسون $DW = 1{,}079 \in [0\ ;\ 1{,}24]$، K=2 و N=27، .ومنه ترفض فرضية العدم، وهذا ما يفسر وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، ويمكن تأكيد ذلك من خلال نتائج الملحق رقم 18والذي يوضح اختبار Breush-*Godfrey* فإن الاحتمال أصغر من 5% كما أن القيمة المحسوبة (4,527522) أكبر عن الجدولية (3,841) والتي لها توزيع مربع كاي، أين يثبت وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

من خلال ما سبق نستنتج ان النموذج رقم 04 غير مقبول بالرغم من معنوية إحصاءاته.

وقصد تحسين النموذج يتم استخدام طريقة الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى Autorégressive correction AR (1).

5.1نتائج تقدير النموذج الخامس:

انطلاقا من نتائج الملحق رقم 19 نجد:

N=26, R^2=94%, F=129.55, DW=1.96

$$LNRCT = -13.212 + 1.111LNTRS + 1.587LNTCH + [AR(1) = 0.3823]$$

*من خلال معامل التحديد فان 94%*من الإيرادات السياحية تفسَّر عن طريق مختلف المتغيرات المفسِّرة في النموذج الثالث، مع بقاء نسبة 6% والتي تفسَّر بواسطة متغيرات أخرى غير محددة.

- **اختبار ستودنت:**

الجدول 3–2: معنوية المتغيرات التفسيرية والثابت للنموذج05

	t-cal	*t-tab*	*Prob*	التعليق	القرار
الثابت	-5,85	2,063	0	*prob<0.05 و/t-cal/>t-tab*	معنوي
LNTCH	6,27	2,063	0	*prob<0.05 و/t-cal/>t-tab*	معنوي
LNTRS	6,37	2,063	0	*prob<0.05 و/t-cal/>t-tab*	معنوي
AR(1)	2,29	2,063	0,0315	*prob<0.05 و/t-cal/>t-tab*	معنوي

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 19.

انطلاقا من الجدول رقم3-2 فان جل معلمات النموذج رقم 05 معنوية، أي أنها تختلف عن الصفر.

أما بالنسبة لاختبار فيشر (المعنوية الكلية للنموذج) فان Fالمحسوبة تساوي (129,55)، وهي أكبر من Fالمجدولة (3,009)، إذا يتم رفض فرضية العدم، ومنه فإن جملة المعلمات معنوية.

1.5.1 اختبار مشاكل النموذج الخامس:

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية**

القيمة المحسوبة لديربن واتسون $DW= 1,96$، حيث $K=2$ و$N=26$، أما القيمة الجدولية الدنيا فقدرت بـ $d1=1,224$في حين قدرت العظمى بـ $d_2 =1,553$، حيث: $(4-d_2=2,447)$ ومنه فإن:

$DW = 1,96 \in [1,553\ ;\ 2,447]$. وهذا ما يفسر غياب الارتباط الذاتي بين الأخطاء $(\rho = 0)$، أي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية (البواقي)، ويمكن تأكيد ذلك من خلال اختبار***LM-Test*** من خلال الملحق رقم 20حيث نجد الاحتمال أكبر من 5% كما أن القيمة المحسوبة (0,014579) أصغر عن الجدولية (3,841) والذي لها توزيع مربع كاي، أين ينفي وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

- **الارتباط الذاتي البسيط والجزئي*(corrélogramme)*للبواقي.**

من خلال الملحق رقم 21 نلاحظ أن جميع القمم pics داخل مجال الثقة أي أنها مستقرة. ويمكن إجراء اختبار ***L. Jung. Box.***

انطلاقا من دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(corrélogramme)*البواقي فإن:

$Qstat = 9,12$ بتأخر $h=12$، ومنه:

$Qstat = 9,83 < x^2_{(\alpha,h)} = x^2_{(0.05,12)} = 21,026$، أين يتم قبول الفرضية الصفرية، إذا فالبواقي عبارة عن شوشرة بيضاء *(bruit blanc)*.

- **اختبار اعتدالية البواقي (الأخطاء العشوائية)**

– **اختبار التناظر *(skewness):***

$$V_1 = \sqrt{\frac{n}{6}}(skew) = \sqrt{\frac{26}{6}}(-0{,}107963) = -0{,}225$$

يتبين أن: $-1{,}96 < V_1 < 1{,}96$، *ومنه* تقبل الفرضية الصفرية، إذا توزيع البواقي متناظر.

– **اختبار *Jarque-Bera***

يتبين أن: $JB = 0{,}67 < \chi^2_{(0,05)}(2) = 5{,}99$ ومنه تقبل الفرضية الصفرية H_0،إذا التوزيع طبيعي (توزيع البواقي من شكل شوشرة بيضاء مموهة *Bruit Blanc Gaussian*).

- **اختبار ثبات تباين الأخطاء العشوائية**

– **اختبار *ARCH-LM***

يتبين من خلال الملحق رقم 23 أن: $NR^2 = 0{,}175680 < X^2_{0,05}(2) = 5{,}99$، ومنه تقبل الفرضية الصفرية، أي تجانس (ثبات) تباين البواقي « *Absence d'effet d'ARCH* »، والذي تؤكده دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(corrélogramme)*لمربع البواقي في الملحق رقم 24، حيث يتبين أنمختلف القمم *pics* داخل مجال الثقة، أين يمكن الجزم بتجانس (ثبات)التباين *(Homoscédasticité)*.

الاستنتاج:

انطلاقا من جل النتائج السابقة، والنماذج المقدرة فإن أحسن نموذج لهذا الانحدار المتعدد، هو الأخير فالإيرادات السياحية الجزائرية تفسر عموما بعدد السياح وأيضا سعر الصرف.

الخلاصة:

إن الهدف الرئيسي من دراستنا هو معرفة العلاقة بين القطاعات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، نظرا لما تبنته الدولة من تحفيزات واستراتيجيات من اجل الزيادة في النمو الاقتصادي والخروج من التبعية النفطية، حيث أوضحت الدراسة القياسية عند تقدير اثر الإيرادات السياحية، الزراعية، الصناعية خارج المحروقات وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، أن الإيرادات الزراعية هي الأكثر تأثيرا بصفة ايجابية على الناتج الداخلي الخام، وتتمثل أهم منتجات هذا القطاع في الخضروات بالدرجة الأولى، لتأتي بعدها التمور، العنب، الزيتون، وتعتبر هذه المنتجات منتجات ذات جودة عالية باعتبارها مواد طبيعية وخالية من المحسنات الكيميائية. كما أوضحت الدراسة أن الإيرادات السياحية تأثر على الناتج الداخلي الخام بنسبة تقدر بحوالي 0.17%، ويرجع ضعف مردودية هذا القطاع إلى الإهمال من طرف السلطات بعدم تحويل الإمكانيات السياحية إلى منتجات سياحة.

وانطلاقا من الدراسة الأولى ارتأينا أن قطاع السياحة قطاع راكد نوعا ما مقارنة بمقومات الإقلاع التي يملكها والتي من شانها أن تجعل الجزائر تحتل المراتب الأولى عالميا، وعلى هذا الأساس قمنا بدراسة قياسية للإيرادات السياحية في الجزائر بإيجاد علاقة هذه الأخيرة كظاهرة اقتصادية وأساسية بمختلف المتغيرات المؤثرة عليها، حيث توضح أن الإيرادات السياحية تتأثرأساسابتطور كل من عدد السياح وسعر الصرف، حيث أن كل ارتفاع بنسبة 1% في هذه المتغيرات يحقق زيادة بنسبة 1.1%، 1.58% في الإيرادات السياحية على التوالي، أما بالنسبة الدخل العائلي بالرغم من كونه من العوامل المؤثرة إلا انه ظهر كغير معنوي بالنسبة للإيرادات السياحية وهذا راجع لغياب الثقافة السياحية لدى العائلات الجزائرية.

الخاتمة

يعد التنويع الاقتصادي الحلقة المفقودة في الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال رهين التقلبات والتغيرات في أسعار البترول، ولهذا فان الجهود المبذولة في الجزائر على كل المستويات لن تنجح إن لم تكن مرفقة بتنوع متناسق ومتزن في النشاط الاقتصادي، فالمقومات السياحية والفلاحية والصناعية موجودة في الجزائر وهي بحاجة إلى من يغديها ويصقلها لتكون دعامة أساسية يمكن التعويل عليها في الجزائر.

ولإعطاء هذا الموضوع حقا معتبرا من الأهمية كان لابد من التطرق والإحاطة بنقاط عديدة، حيث تناولنا خلال هذه الدراسة ثلاث فصول، وجاء في الفصل الأول أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من أجل إعطاء نظرة عامة حول واقع المحروقات في الجزائر ومكانتها في الاقتصاد الوطني، حيث تبين أن قطاع المحروقات مازال مهيمنا على النشاط الاقتصادي ما يدل على ضعف درجة التنويع الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى أهم الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، وهذا من أجل إبراز المزايا النسبية لقطاع السياحة، الزراعة، الطاقات المتجددة والإمكانيات المتاحة أمام الجزائر من أجل الخروج من التبعية للمحروقات، وقد تبين أنه بالرغم من المحاولات الكثيرة التي قامت بها الدولة من أجل تشجيع هذه القطاعات إلا أنها مازالت لم تحقق النتائج المرجوة.

بالنسبة للفصل الثالث فقد تضمن الجانب التطبيقي للدراسة والتي كان الهدف منها معرفة أهم القطاعات التي تؤثر على الناتج الداخلي الخام، حيث تبين في النموذج الأول للدراسة أن كل من الزراعة وقطاع السياحة لها أثر ايجابي على الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، قد تكون(قطاعات أخرى كقطاع النقل أو قطاع المحروقات)، اعتمادا على نتائج الدراسة الأولى أخذنا كمثال للدراسة قطاع السياحة الذي يؤثر على الناتج الداخلي تأثيرا ايجابيا، من أجل معرفة أكثر العوامل المؤثرة على الإيرادات السياحية من خلال نموذج الانحدار المتعدد، حيث اتضح أن عدد السياح ومعدل الصرف هي المعاملات الأكثر تأثيرا على الإيرادات السياحية. وهذا ما يتماشى مع الواقع حيث كل ما زاد عدد السياح زادت الإيرادات من العملة الصعبة والتي تترجم تأثير معدل الصرف على الإيرادات السياحية، فكلما ارتفع معدل الصرف زادت الإيرادات من العملة الصعبة.

اختبار فرضيات البحث:

- إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات، حيث تساهم إيرادات البترول بنسبة تفوق 94% في الصادرات الإجمالية، كما تساهم بما يقارب 40% في الناتج الداخلي الخام، أما بالنسبة لإيرادات الميزانية العامة فحوالي 60% من إيراداتها جباية بترولية، وبالتالي تم قبول الفرضية الأولى.
- شهدت كل من الزراعة والسياحة وكذلك الطاقات المتجددة عدة محاولات بغية تطويرها والحد من مشاكلها وإحلالها محل المحروقات، لكن ورغم ذلك إلا أن هذه المجهودات لم تحقق الأهداف المسطرة ولم تصل إلى الآمال المرجوة، وهذا ناجم عن سوء التسيير والاستغلال للموارد والإمكانيات المتاحة أمام الجزائر، هذا الذي يؤدي إلى رفض الفرضية الثانية.
- تعتبر كل من الزراعة والسياحة من أهم الاستراتيجيات البديلة التي من شانها رفع مستويات الناتج الداخلي الخام، وهو عكس ما تم افتراضه في الفرضية الثالثة.
- تتأثر الإيرادات السياحية بارتفاع وانخفاض عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، فكلما زاد عدد السياح ارتفعت قيمة الإيرادات السياحية وبالتالي تحسين مستويات النمو الاقتصادي، كذلك الأمر بالنسبة لمعدل الصرف فكلما ارتفع معدل الصرف كلما زادت مداخيل السياحة، الأمر الذي يجعلنا نقبل الفرضية الأخيرة.
- **نتائج البحث:**

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- مازال قطاع المحروقات مهيمنا على النشاط الاقتصادي مما يدل على ضعف درجة التنويع الاقتصادي.
- إن التقلبات السعرية للبترول من أهم المحددات الرئيسة لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا وهو ما أكدته أزمة 2014 والتي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز.

- إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية مادام معتمدا على المحروقات كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات، فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات الغير نفطية من خلال الاهتمام بالقطاعات البديلة.
- تملك الجزائر قطاعات ذات مزايا نسبية على غرار الزراعة، السياحة والطاقات المتجددة.
- رغم المحاولات التي قامت بها الدولة من اجل التوجه نحو التنويع الاقتصادي غير أنها لم تحقق النسب المرجوة والمأمولة.
- تعتبر كل من الإيرادات السياحة والزراعة من بين أهم العوامل المؤثرة على الناتج الداخلي الخام، حيث تبين وجود علاقة سببية ايجابية بينهما، بينما ظهرت الإيرادات الصناعية بمعنوية سالبة إي أنها لا تؤثر على النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى عدم استغلال الطاقات العاطلة في هذا القطاع، وغياب التنسيق بين هذا القطاع والقطاعات الأخرى.
- يعتبر عدد السياح الوافدين ومعدل الصرف من أكثر العوامل المؤثرة على الإيرادات السياحية، وهذا ما يتماشى مع الواقع، فكلما زاد عدد السياح زادت إيرادات الدولة من العملة الصعبة، وكلما ارتفع معدل الصرف انعكس ذلك ايجابيا على الجزائر.
- تبين أن الدخل الاستهلاكي للعائلات الجزائرية لا يؤثر على إيرادات السياحة وهذا راجع إلى غياب ثقافة السياحة لدى العائلات الجزائرية.
- إن تجاوز عقبة التركيز الاقتصادي يتطلب توفير البنى التحتية اللازمة لقطاع السياحة من خلال تحسين شبكة المواصلات ووسائل الاتصال، والتركيز على القطاعات المرافقة للسياحة كالفنادق والمطاعم.

التوصيات:

- على الجزائر أن تنظم قطاع المحروقات الوطني عن طريق الاستغلال الرشيد والعقلاني لموارد الطاقة الاحفورية.
- تطوير الصناعة البتروكيماوية وهذا قصد التقليل من تصدير النفط بشكله الخام.

- العمل على استيراد المواد الخام والسلع الإنتاجية التي تستخدم كمدخلات إنتاج وخاصة تلك التي تساعد إنشاء صناعات جديدة غير قائمة من قبل.
- تنويع الاقتصاد الوطني وإنشاء مصادر دخل جديدة من خلال استهداف القطاعات الراكدة في الجزائر.
- الاستفادة من الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية خاصة في تلبية المتطلبات الداخلية للبلاد.
- تدعيم قطاع السياحة وتوسيع مجالات الاستثمار فيه برفع التحفيزات قصد جلب العملة الصعبة.
- تنظيم كل القطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي كقطاع النقل وقطاع الاتصالات.
- وضع خطط متكاملة في الميدان الفلاحي والصناعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- دعم برامج البحث والتطوير واكتساب المهارات من خلال جلب الخبراء للتدريب محليا بدلا من استيراد التكنولوجيا من الخارج.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.
- إعطاء عناية خاصة للزراعة الصحراوية، والتي أثبتت بأنها ذات مردودية عالية فالصحراء الجزائرية تحتوي على مخزون هائل من المياه الجوفية وأراضيها سهلة الاستصلاح.

قائمة المراجع

1. الكتب:

أ. باللغة العربية:

1) آسيا محمد إمام الناصري، إبراهيم خالد عواد، **إدارة المنشآت السياحية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
2) حسام علي داود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2016.
3) حميدة بوزيدة، **التقنيات الجبائية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2010.
4) خالد محمد السواعي، **EViews والقياس الاقتصادي**، دار الكتاب الثقافي، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
5) عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، ط1، مطبعة العالي، بغداد، 1969.
6) علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر و التوزيع عمان، الأردن،2010.
7) محمد مرسي الحريري، **جغرافيا السياحة**، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية،1999.
8) منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد الهادي مساعدة، محمود يوسف عقلة، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، مكتبة المجمع العربي، الأردن، ط1، 2011.
9) يسرى محمد أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ط1، 2008.

ب. باللغات الأجنبية:

1) Belkacem.BOUZANA. **Le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères**, Alger 1985.
2) Rachi Bendib, **Économétrie : Théorie et Applications,** Office des publications universitaires, Alger, 2001.
3) Regis Bourbonnais, **Économétrie**, dunod, 7eme édition, Paris, 2009.

2. الرسائل والمذكرات:

أ. أطروحة الدكتوراه:

1) رابح زبيري، **الإصلاحات في القطاع الزراعي وأثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996.

2) صليحة عشي، **الأداء و الأثر الاقتصادي للسياحة في الجزائر، تونس ، المغرب، رسالة دكتوراه،** كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

3) عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة-حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة،2010.

4) علي بطاهر، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،** أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

5) محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2012.

ب. رسائل الماجستير:

1) بالقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.

2) بن عمر الأخضر، **آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية،** رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2007

3) سعيدي وصاف، **نظام تامين القرض عند التصدير: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية،** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

4) لعباس بناس، **فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية ونقود وبنوك، البليدة، 2005.

5) منى مسغوني، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 1970-2001**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005.

6) نسيبة سماعيني، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2013-2014،

7) وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات–دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2012–2013.

ت. مذكرة الماستر:

1) عادل عمراوي، **بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015–2016.

3. المجلات والمقالات:

أ. باللغة العربية:

1) تقرير للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGRX، بعنوان **أهم النصوص القانونية المتعلقة بالتجارة الخارجية**، 2003.

2) تقرير للوكالة الوطنية للتجارة الخارجية ALGEX بعنوان **الإجراءات التحفيزية لتشجيع وتحفيز الصادرات الجزائرية**، 2014

3) سعيدي وصاف، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد01، 2001.

4) مراد حامد محمد بن الطيب، **دراسة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات**، مجلة دورية محكمة، العدد 22، 2009.

5) منتدى الأعمال الفلسطيني، تقرير بعنوان تقلبات أسعار النفط عالميا،2015.

ب. باللغة الأجنبية:

1) Sonatrach, **Revue Sahara Blend & produits dérivés**, Alger, déc.2004.

4. التقارير الرسمية:

1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2005.

2) الدستور الجزائري

3) قانون الرسوم على رقم الأعمال 2017.

4) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

5. مواقع الانترنت:

1) www.eil-moradia.dz/arabe/symbol/texts/constitation.ntm

2) http://fortune.com/2014/10/15/whats-behind-the-drop-in-oil-prices-heres-what-analysts-have-to-say

3) http://www.telegraph.co.uk/finance/newsbysector/energy/oilandgas/11231383/Oil-price-slump-to-triggernew-US-debt-default-crisis-as-Opec-waits.html

4) http://www.usatoday.com/story/money/business/2014/10/26/reasons-oil-not-rising/17840917/

5) www.ALGEX.dz.cadre incitatif à l'export

6. المداخلات والمؤتمرات:

1) أ. فريد راهم، أ. نبيل بوركاب، **انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2015.

2) أحلام خليفة، مداخلة بعنوان **مجهودات الجزائر في مجال استخدام الطاقات المتجددة**، ملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول"، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 7-8 أكتوبر 2015.

3) روضة جديدي، كنزة عيشاوي، **الاستثمار في الطاقات المتجددة كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية**، ملتقى دولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2016.

4) مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ندوة أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، قسنطينة، 14 ماي 2015.

5) موسى سعداوي، حكيم بوجطو، أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة، الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة 2014.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: مساهمة عائدات المحروقات في الصادرات الإجمالية (2000 – 2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي$

السنوات	عائدات الصادرات الإجمالية	عائدات صادرات المحروقات	نسبة مساهمة عائدات المحروقات في الصادرات الإجمالية%
2000	22031	21419	97.2220961
2001	19132	18484	96.6130044
2002	18825	18091	96.1009296
2003	24612	23939	97.2655615
2004	32083	31302	97.565689
2005	46001	45094	98.0283037
2006	54613	53429	97.832018
2007	60163	58831	97.7860147
2008	79298	77361	98.5573154
2009	45194	44128	97.6412798
2010	57053	55527	97.325294
2011	73489	71427	97.1941379
2012	71866	69804	97.1307712
2013	64974	62960	96.9002986
2014	60048	57505	95.7650546
2015	34668	32699	94.3204108
2016	30026	28221	93.9885433

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات من المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائياتC.N.I.S

الملحق رقم 02: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016

الوحدة مليون دولار

السنوات	عائدات صادرات المحروقات	الميزان التجاري
2000	21419	12858
2001	18484	9192
2002	18091	6816
2003	23939	11078
2004	31302	13775

2005	45094	25644
2006	53429	33157
2007	58831	32532
2008	77361	39819
2009	44128	5900
2010	55527	16580
2011	71427	26242
2012	69804	21490
2013	62960	9946
2014	57505	1468
2015	32699	-17034
2016	28221	-17063

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات **C.N.IS**

الملحق رقم03: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2016

الوحدة مليون دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	إيرادات المحروقات	نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي%
2000	54790.1	21419	39.0928288
2001	54744.7	18484	33.7639991
2002	56760.3	18091	31.8726293
2003	67863.8	23939	35.2750656
2004	85325	31302	36.6856138
2005	103198	45094	43.6965833
2006	117027	53429	45.6552761
2007	134977	58831	43.5859443
2008	171001	77361	45.2400863
2009	137211	44128	32.1606868
2010	161207	55527	34.444534
2011	200013	71427	35.7111788
2012	209047	69804	33.391534
2013	209704	62960	30.0232709

2014	213518	57505	26.9321556
2015	166839	32699	19.5991345
2016	176853	28221	12.5120863

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاءاتO.N.S

الملحق رقم 04: نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي في تغطية الطلب على الغذاء في الفترة 2001-2009.

البيانات	متوسط الإنتاج السنوي				متوسط الطلب السنوي				نسبة الاكتفاء الذاتي%			
السنوات	2001/ 2005	2007	2008	2009	2001/ 2005	2007	2008	2009	2001/ 2005	2007	2008	2009
الحبوب	3287,7	3601,9	1702.1	5253.1	10794,1	10646,3	10581.4	131723.	30,46	33,83	16.1	39.88
البقوليات	51,81	50,05	40.17	64.29	220,9	240,88	227.12	239.31	23,17	20,79	17.7	26.86
البطاطا	1646,7	1506,9	2171.1	2636.06	1756,65	1708,11	2239.87	2760.98	93,748	88,22	96.9	95.48
السكر	-	-	-	-	932,87	1121,86	1026.25	1120.58	-	-	0	0
الزيوت	61,69	33,12	42.03	95.46	766,74	650,02	677.26	791.61	8,05	5,1	6.21	12.06
اللحوم	471,65	372,16	378.01	462.42	741,65	437,11	435.96	524.7	43,87	32,66	86.7	88.13
الحليب	1634,6	1851,2	1878.5	2377.64	3725,9	5668,08	5714.18	5113.09	43,87	32,66	32.9	46.5

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد رقم 30، الخرطوم، 2010، ص292-294.

الملحق رقم 05: تقدير نتائج النموذج الأول

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 05/29/17 Time: 01:36
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.169952	0.162298	7.208660	0.0000
LRCT	0.165055	0.069873	2.362220	0.0270
LRCA	0.880714	0.080131	10.99087	0.0000
LRCIHH	0.012802	0.054436	0.235166	0.8162

R-squared	0.986896	Mean dependent var	3.693497
Adjusted R-squared	0.985187	S.D. dependent var	0.447268
S.E. of regression	0.054436	Akaike info criterion	-2.847625
Sum squared resid	0.068156	Schwarz criterion	-2.655649
Log likelihood	42.44294	Hannan-Quinn criter.	-2.790540
F-statistic	577.4115	Durbin-Watson stat	1.541642
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*

الملحق رقم 06: معنوية المتغيرات التفسيرية مع الثابت للنموذج 01

	t-cal	***t-tab***	***Prob***	**التعليق**	**القرار**
الثابت	7.208	2,052	0.0000	*prob<0.05 و/t-cal/>t-tab*	معنوي
LRCT	2.362	2,052	0.0270	*prob<0.05 و/t-cal/>t-tab*	معنوي
LRCA	10.99	2,052	0.0000	*prob<0.05 و/t-cal/>t-tab*	معنوي
LRCIHH	0.235	2,052	0.8162	*prob>0.05 و/t-cal</t-tab*	غيرمعنوي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم05

الملحق رقم 07: نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 05/29/17 Time: 02:11
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.184611	0.146872	8.065593	0.0000
LRCT	0.168330	0.067111	2.508248	0.0193
LRCA	0.886483	0.074767	11.85660	0.0000

R-squared	0.986865	Mean dependent var	3.693497

Adjusted R-squared	0.985770	S.D. dependent var	0.447268
S.E. of regression	0.053354	Akaike info criterion	-2.919297
Sum squared resid	0.068320	Schwarz criterion	-2.775315
Log likelihood	42.41051	Hannan-Quinn criter.	-2.876484
F-statistic	901.5778	Durbin-Watson stat	1.562195
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*

الملحق رقم 08 رقم: معنوية المتغيرات التفسيرية مع الثابت

	t-cal	***t-tab***	***Prob***	**التعليق**	**القرار**
الثابت	8.065	2,052	0.0000	*prob<0.05 و/t-cal/>t-tab*	معنوي
LRCT	2.508	2,052	0.0193	*prob<0.05 و/t-cal/>t-tab*	معنوي
LRCA	11.85	2,052	0.0000	*prob<0.05 و/t-cal/>t-tab*	معنوي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم07

الملحق رقم09: *نتائج اختبار LM-TEST(1)*

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.431119	Prob. F(2,22)	0.6552
Obs*R-squared	1.018292	Prob. Chi-Square(2)	0.6010

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EVie*

الملحق رقم 10: دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للبواقي(1)

Date: 05/29/17 Time: 04:21
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.167	0.167	0.8427	0.359
		2	0.095	0.069	1.1259	0.570
		3	0.082	0.058	1.3455	0.718
		4	-0.247	-0.285	3.4302	0.489
		5	-0.070	0.004	3.6046	0.608
		6	-0.024	0.029	3.6256	0.727
		7	-0.344	-0.329	8.2614	0.310
		8	-0.194	-0.189	9.8190	0.278
		9	-0.203	-0.143	11.614	0.236
		10	-0.006	0.150	11.616	0.312
		11	0.277	0.197	15.380	0.166
		12	0.023	-0.192	15.408	0.220

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*

الملحق رقم11: المدرج التكراري *(Histogramme)*لاعتدالية البواقي (1)

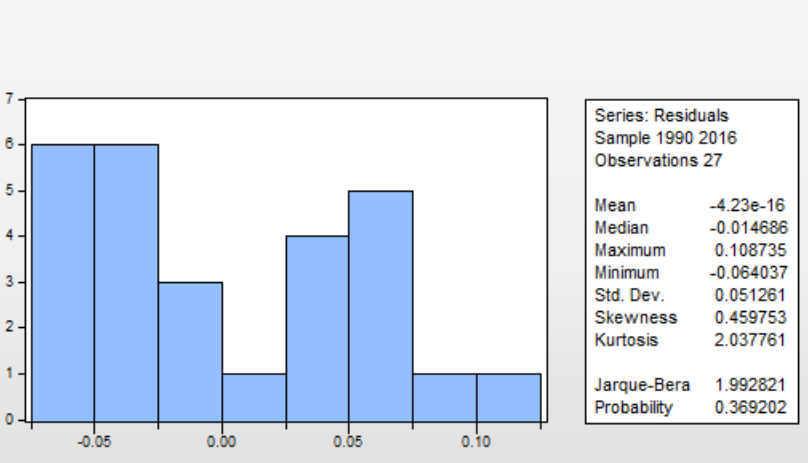

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*

الملحق رقم12: اختبار *ARCH-LM* للبواقي (1)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.052286	Prob. F(1,24)	0.8211
Obs*R-squared	0.056520	Prob. Chi-Square(1)	0.8121

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002398	0.000737	3.252594	0.0034
RESID^2(-1)	0.046937	0.205267	0.228662	0.8211

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*

الملحق رقم 13: دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(corrélogramm)*لمربع البواقي (1)

Date: 05/29/17 Time: 04:23
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

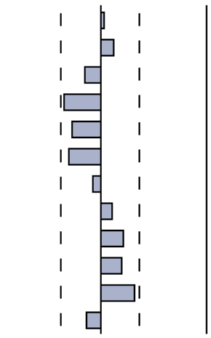

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.046	0.046	0.0649	0.799
		2	0.126	0.124	0.5604	0.756
		3	-0.151	-0.165	1.3075	0.727
		4	-0.359	-0.376	5.7046	0.222
		5	-0.277	-0.262	8.4429	0.133
		6	-0.301	-0.304	11.830	0.066
		7	-0.075	-0.239	12.053	0.099
		8	0.113	-0.143	12.579	0.127
		9	0.224	-0.101	14.758	0.098
		10	0.215	-0.175	16.887	0.077
		11	0.342	0.111	22.607	0.020
		12	-0.127	-0.273	23.448	0.024

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*

الملحق رقم 14: نتائج تقدير النموذج الأول للإيرادات السياحية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTCH	1.283120	0.522531	2.455588	0.0229
LNTRS	1.694706	0.566640	2.990797	0.0070
LNNUT	0.090696	1.004665	0.090275	0.9289
LNRNM	-2.688221	2.691821	-0.998663	0.3293
LNCNM	2.783318	2.883110	0.965387	0.3453
C	-22.13651	12.11117	-1.827776	0.0818

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*

الملحق15: نتائج تقدير النموذج الثاني للإيرادات السياحية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTCH	1.252538	0.388766	3.221832	0.0039
LNTRS	1.701401	0.548957	3.099335	0.0052
LNRNM	-2.680645	2.629163	-1.019581	0.3190
LNCNM	2.818080	2.792129	1.009294	0.3238
C	-21.33451	8.043673	-2.652334	0.0146

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*

الملحق رقم 16: نتائج تقدير النموذج الثالث للإيرادات السياحية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTCH	1.313783	0.384157	3.419916	0.0023
LNTRS	1.263738	0.336762	3.752617	0.0010
LNRNM	-0.046115	0.314758	-0.146510	0.8848
C	-13.50107	2.113400	-6.388315	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*

الملحق رقم 17: نتائج تقدير النموذج الرابع للإيرادات السياحية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTCH	1.259835	0.107246	11.74720	0.0000
LNTRS	1.218269	0.128035	9.515106	0.0000
C	-13.32772	1.715104	-7.770795	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*

الملحق رقم 18: نتائج اختبار *LM-Test* (2)

F-statistic	4.633802	Prob. F(1,23)	0.0421
Obs*R-squared	4.527522	Prob. Chi-Square(1)	0.0334

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*

الملحق رقم 19: نتائج تقدير النموذج الخامس للإيرادات السياحية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTCH	1.587482	0.252843	6.278518	0.0000
LNTRS	1.111551	0.174266	6.378472	0.0000
C	-13.21241	2.258484	-5.850123	0.0000
AR(1)	0.382386	0.166442	2.297410	0.0315

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*

الملحق رقم 20: نتائج اختبار *LM-Test (3).*

F-statistic	0.011782	Prob. F(1,21)	0.9146
Obs*R-squared	0.014579	Prob. Chi-Square(1)	0.9039

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*

الملحق رقم 21: الارتباط الذاتي البسيط والجزئي*(correlogramme)*للبواقي(2)

Date: 04/07/17 Time: 05:17
Sample: 1990 2016
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.014	0.014	0.0054	0.942
		2	0.097	0.097	0.2896	0.865
		3	-0.219	-0.224	1.8087	0.613
		4	-0.166	-0.176	2.7224	0.605
		5	-0.280	-0.254	5.4408	0.364
		6	0.143	0.139	6.1836	0.403
		7	-0.105	-0.148	6.6029	0.471
		8	0.030	-0.155	6.6397	0.576
		9	-0.032	-0.070	6.6848	0.670
		10	0.126	0.082	7.4062	0.687
		11	-0.164	-0.194	8.7185	0.648
		12	-0.088	-0.307	9.1215	0.693

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*

الملحق رقم 22: المدرج التكراري *(Histogramme)*لإعتدالية البواقي(2)

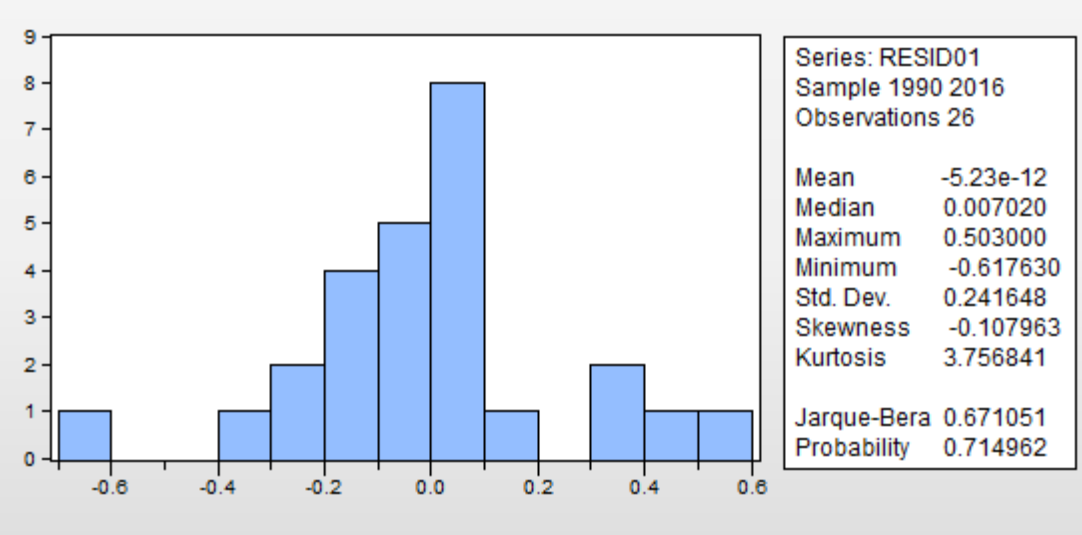

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*

الملحق رقم 23: اختبار *ARCH-LM* للبواقي(2)

F-statistic	0.162770	Prob. F(1,23)	0.6903
Obs*R-squared	0.175680	Prob. Chi-Square(1)	0.6751

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.053463	0.023043	2.320153	0.0296
RESID^2(-1)	0.083768	0.207630	0.403447	0.6903

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*

الملحق رقم 24: دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(correlogramme)* لمربع البواقي

Date: 04/07/17 Time: 19:49
Sample: 1990 2016
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.003	0.003	0.0003	0.985
		2	-0.156	-0.156	0.7415	0.690
		3	-0.128	-0.130	1.2619	0.738
		4	-0.009	-0.037	1.2648	0.867
		5	-0.178	-0.228	2.3576	0.798
		6	-0.132	-0.183	2.9940	0.810
		7	0.122	0.034	3.5666	0.828
		8	-0.075	-0.211	3.7939	0.875
		9	-0.029	-0.095	3.8292	0.922
		10	0.033	-0.065	3.8775	0.953
		11	0.169	0.039	5.2709	0.917
		12	-0.214	-0.281	7.6445	0.812

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي *08EViews*